العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 258 October & November 2023
العدد 258 - تشرين الاول وتشرين الثاني (اكتوبر ونوفمبر) 2023

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال..

رافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحفّز الابتكارات التكنولوجية في العالم العربي

- القطاع الخاص العربي يتضامن مع غزة ويلوّح باستخدام السلاح الاقتصادي
- الملتقى الاقتصادي العربي التركي ينعقد في إسطنبول: بناء شراكة وتحالفات استراتيجية أقوى لتعزيز التعاون الاقليمي
- سمير ناس لـ " العمران العربي: تأثير فعّال للسلاح الاقتصادي في دعم القضايا العربية
- محمّد الرعيّض لـ "العمران العربي": القطاع الخاص العربي شريك أساس في التنمية والاهتمام بالقطاع الزراعي يحصّن الأمن الغذائي العربي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

دول مجلس التعاون الخليجي.. نجاحات بارزة وسط أزمات إقليمية ودولية

على الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، منذ بدء جائحة كورونا وما تبعها من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي برمّته، ومرورا بالحرب الروسية – الأوكرانية التي أثّرت على سلاسل الإمداد العالمية، وأدّت إلى موجّة تضخّم عالمية حيث تأثّرت أسعار المواد الغذائية بالارتفاع الشديد، ووصولا إلى حرب "غزّة التي اندلعت في 7 تشرين الأول 2023، وتركت آثارا بالغة على العديد من اقتصادات البلدان العربية لا سيّما تلك المحيطة بفلسطين ولا سيّما مصر ولبنان وسوريا والأردن، فإنّه في المقابل تسير دول مجلس التعاون الخليجي قدما في درب النجاح، وتحقيق المزيد من التفوّق والنجاح في خططها ورؤيتها الطموحة، حيث استطاعت المملكة العربية السعودية بفضل قيادتها الرشيدة الفوز باستضافة "اكسبو 2030" وهو إنجاز يضاف إلى سلسلة النجاحات التي حققتها المملكة على خطى تنفيذ لرؤية 2023. كذلك نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في استكمال مسيرة النهوض والتفوّق، واستضافت بنجاح قلّ نظيره "اكسبو دبي 2020"، ومن ثمّ استضافت قبل مدة قصيرة فعاليات COP28 للمناخ. كما تسير باقي دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيّما البحرين وقطر والكويت في وسلطنة عمان، في تنفيذ تطلعاتها ورؤيتها نحو التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، مما جعل هذه البلدان تحقق نموّا اقتصاديا مهمّا وذلك في الوقت الذي تشهد فيه اقتصادات الدول المتقدّمة تعثّرا ونموا اقتصاديا بطيئا وأحيانا تراجعا في النمو.

وضمن سلسلة الإنجازات التي تحققها دول مجلس التعاون الخليجي كقوّة اقتصادية مؤثّرة، يتوقع أن ينتهي العمل على مشروع سكة الحديد لمجلس التعاون الخليجي في أواخر عام 2023، حيث يصادف العام الأخير للرؤى التي وضعتها المملكة والبحرين وقطر، ويسبق رؤية الإمارات 2031 بعام، والكويت 2035 بخمسة أعوام، وعمان 2040 بعشرة أعوام.

فهذه الرؤى الخليجية جلها موجهة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ولذلك، فإن أغلب دول المجلس سوف تحتفل في عام 2030 بإنجازات الرؤى أو بالخطوات التي حققتها من أجل إنجازها، ومن أهمها الانتهاء من ربط دول المجلس مع بعضها البعض بشبكة من القطارات الحديثة لنقل البضائع والركاب. بسرعتين متفاوتتين تصل في الحالة الأولى إلى 120 كم، والثانية إلى 220 كم في الساعة. وهذا يعني إمكانية قطع المسافة من الرياض إلى المنامة في غضون ساعتين تقريباً.

إن هذين الإنجازين مرتبطان مع بعضهم البعض. فالبلدان الخليجية في عام 2030 سوف يغيرون أو يبدؤون في تغيير موقعهم في التقسيم الدولي للعمل، باعتبارهم منتجين للنفط أو الغاز بصفة أساسية، ومستوردين لمعظم احتياجاتهم من السوق العالمية. ولهذا، فإنهم سوف يكونون في أمس الحاجة لسوق خارجية من أجل تصريف ما ينتجونه صناعياً وزراعياً. وعلى هذا الأساس، فإن ربط دول مجلس التعاون بالسكة الحديدية سوف يفتح المجال أمامهم لزيادة صادراتهم لبعضهم البعض قبل توجههم إلى السوق العالمية.

إن دول مجلس التعاون خلال السبعة عشر عاماً القادمة سوف يكونون في موقع اقتصادي أفضل من الموقع الذي هم عليه الآن، ولذلك فإن تطور المواصلات فيما بينهم سوف يؤدي إلى زيادة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وتعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة. خصوصاً، إذا ما توجهت هذه الدول لتطوير العلاقات فيما بينها وإقامة اتحاد نقدي، بعد إقامتها للاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، والذي ربما يؤدي إلى تطور علاقة دول المجلس وإقامة اتحاد خليجي.

ولكن قبل ذلك ربما ترى دول مجلس التعاون إزالة الفواصل والبوابات الحدودية التي لا زالت تقيد حركة التنقل فيما بينها، خصوصاً عندما تصبح سكة الحديد الخليجية جاهزة لنقل البضائع والركاب. فهذا سوف يمكن المشاركين في العملية الاقتصادية، من نقل منتجاتهم التي يتوقع لها أن تصل حمولتها إلى 95 مليون طن في العام دون توقف. كذلك المواطنين والمقيمين سوف تتاح أمامهم إمكانية التنقل والسفر بالقطار عابر الحدود دون إجراءات بيروقراطية.

إذا فدول المجلس، على موعد مع العديد من الإنجازات الخليجية التي سوف تنقلنا إلى مستويات متقدمة، وتفتح الطرقات والحدود للسياحة بين دول المجلس –أو الاتحاد الخليجي ربما– وتعمق من الروابط الاقتصادية والإنسانية، وتمكين 8 ملايين من التنقل بسهولة من بلد خليجي إلى آخر، خاصة مع تطور التأشيرة الخليجية المشتركة، التي سوف تسمح لأي زائر إلى إحدى البلدان الخليجية الاستفادة منها وزيارة أي بلد خليجي أخرى يرغب فيه.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

القطاع الخاص العربي يتضامن مع غزة ويلوّح باستخدام السلاح الاقتصادي

27

المنتدى الاقتصادي الخليجي – المصري الأول ينعقد في القاهرة.. توصيات بارزة لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري

33

الملتقى الاقتصادي العربي التركي ينعقد في إسطنبول: بناء شراكة وتحالفات استراتيجية أقوى لتعزيز التعاون الاقليمي

31

سمير ناس لـ " العمران العربي: تأثير فعّال للسلاح الاقتصادي في دعم القضايا العربية

45

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.. رافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحفّز الابتكارات التكنولوجية في العالم العربي 9

نشاط الاتحاد

- القطاع الخاص العربي يتضامن مع غزة ويلوّح باستخدام السلاح الاقتصادي 27
- المنتدى الاقتصادي الخليجي – المصري الأول ينعقد في القاهرة.. توصيات بارزة لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري 33

منتديات

الملتقى الاقتصادي العربي التركي ينعقد في إسطنبول: بناء شراكة وتحالفات استراتيجية أقوى لتعزيز التعاون الاقليمي 36

مقال

التوترات الدولية الراهنة: الآفاق والتحديات 41

مقابلة

- سمير ناس لـ " العمران العربي: تأثير فعّال للسلاح الاقتصادي في دعم القضايا العربية 45

قيصر حجازين لـ "العمران العربي": بلجيكا شريك اقتصادي هام للعالم العربي وتدعم القضية الفلسطينية

رشاد مبجر لـ "العمران العربي": دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الطريق نحو شراكة استراتيجية بين العالم العربي واليونان

العدد 258 -تشرين الأول وتشرين الثاني (اكتوبر ونوفمبر) 2023
Issue No. 258 Octobner & November 2023

■ قيصر حجازين لـ "العمران العربي": بلجيكا شريك اقتصادي هام للعالم العربي وتدعم القضية الفلسطينية 48

■ شاد مبجر لـ "العمران العربي": دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الطريق نحو شراكة استراتيجية بين العالم العربي واليونان 52

■ محمّد الرعيّض لـ "العمران العربي": القطاع الخاص العربي شريك أساس في التنمية والاهتمام بالقطاع الزراعي يحصّن الأمن الغذائي العربي 55

أخبار 60

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال..
رافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحفّز الابتكارات التكنولوجية في العالم العربي

إعداد: محمد مزهر – البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ أنها لا تقدّم فرصا للتوظيف فقط، بل تعتبر الدافع الرئيسي لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات ونمو الناتج المحلّي الإجمالي، ولذلك فإنها تعتبر محرّكا هاما للنمو الاقتصادي حيث أنها تعتمد بشكل كبير على الخامات المحلية ولديها قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي.

وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر والبطالة وكذلك الحاجة الشديدة لأهمية وجود قطاع قوي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكون قادرا على مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها بكافة أنواعه، ومواجهة التحديات التي تواجهه واقتراح الحلول المناسبة.

أولا: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وأهميتها

تتعدد مفاهيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير الدولية المستخدمة في تصنيفها، حيث تعتبر كلمة المشاريع «الصغيرة» و «المتوسطة» مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات عوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات التقليدية القائمة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة الحرفية ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشاريع القائمة فيها ومرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت إليه.

أ. **البنك الدولي:**

يعرّف البنك الدولي المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باستخدام 3 معايير أساسية، هي عدد القوى العاملة وحجم الأصول الثابتة للمشروع وحجم المبيعات السنوية.

1. المشاريع المتناهية الصغر: هي المشاريع التي يعمل بها عدد من العمّال لا يزيد عن 10 عمّال ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة للمشروع 100 ألف دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية 100 ألف دولار.
2. المشاريع الصغيرة: هي المشاريع التي يعمل بها من 11 إلى 50 عامل ولا تتجاوز قيمة أصولها الثابتة عن 3 مليون دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية عن مليون دولار.
3. المشاريع المتوسطة: هي تلك المشاريع التي يعمل بها من 51 إلى 300 عامل ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة عن 15 مليون دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية 3 مليون دولار.

ب. **الاتحاد الأوروبي:**

يستخدم الاتحاد الأوروبي معيارين في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهما عدد العمالة والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول.

1. المشاريع متناهية الصغر: هي تلك المشاريع التي تضم أقل من 10 عمّال.

2. المشاريع الصغيرة: هي تلك المشاريع التي تضم أقل من 50 عامل وتبلغ إيراداتها أقل من 7 ملايين يورو أو يكون إجمالي أصولها أقل من 5 ملايين يورو.

3. المشاريع المتوسطة: هي تلك التي تضم من 50 إلى 249 عامل ويبلغ إيراداتها أقل من 40 مليون يورو أو يبلغ حجم أصولها أقل من 27 مليون يورو.

ج. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو):** تعرّف منظمة اليونيدو المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفّل بجميع مسؤولياتها بأبعادها طويلة وقصيرة الأجل، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (15–50 عامل).

ح. **منظمة العمل الدولية:** عرّفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي توظّف أقل من 50 عامل في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.

خ. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمّال، وعرّفتها بأنها تلك المشاريع التي يتراوح بها عدد العاملين من 20 إلى 99 عامل.

ثانيا: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

يقدّر البنك الدولي مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الرسمي في الاقتصادات الناشئة، بنحو 60 في المئة من إجمالي العمالة، وحوالي 40 في المئة من الدخل القومي، كما تُساهم في خلق 4 من بين كل 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي. وترتفع هذه النسب بشكل ملحوظ عند احتساب مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير الرسمي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى وجود أكثر من 21 مليون منشأة ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية. وتساهم هذه المشاريع بأكثر من 50 في المئة من

الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وتُقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين 90 في المئة إلى 99 في المئة بحسب الدولة. كما تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهماً رئيسياً في التوظيف في المنطقة العربية ككل، حيث تمثل ما بين 20 إلى 40 في المئة من العمالة الرسمية في القطاع الخاص، وقد تصل إلى 16 في المئة من إجمالي العمالة بما في ذلك العمالة في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.

ولقد أثبتت تجارب السنوات الاخيرة بشكل خاص أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمرونة كبيرة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات السياسية والتقلبات الاقتصادية أكثر من المشاريع الكبيرة، بحيث بقيت تلك المشاريع داعمة للنمو والتوظيف في الدول العربية، حتى في أحلك أيام ما كان يُدعى بالربيع العربي، مقابل تعطل أعمال الشركات الكبرى نتيجة للإضرابات والمظاهرات والاضطرابات الأمنية والسياسية.

إلى جانب ذلك، فإنّه على الرغم من أن العمالة في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر تبدو كبيرة في المنطقة العربية، فإن إمكانات خلق فرص العمل لا تزال غير مستغلة بالكامل لأن نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تعمل في القطاع غير الرسمي، وبالتالي تساهم إلى حد كبير في العمالة غير الرسمية بدلاً من العمالة الرسمية. ولدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة إمكانات كبيرة جداً لتحريك العجلة الاقتصادية وخلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، و73 في المئة في تونس، و60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات، و59 في المئة في فلسطين، و45 في المئة في الأردن، و38 في المئة في المغرب. أما مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التوظيف، فتصل إلى 87 في المئة في فلسطين، و86 في المئة من القوى العاملة في القطاع الخاص في الإمارات، وبين 65 و 75 في المئة في مصر، و65 في المئة في الأردن، و64 في المئة من التوظيف في القطاع الخاص في السعودية، و51 في المئة في لبنان، و46 في المئة في المغرب.

وهكذا، تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في اقتصادات العالم العربي. ولكن محدودية فرص الحصول على التمويل يمنعها من إطلاق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها.

وأظهر تقرير لصندوق النقد الدولي Scaling up Access to Finance for Small and Medium Sized Enterprises، إلى حاجة منطقتنا العربية إلى إيجاد 20 مليون فرصة عمل جديدة في حلول العام 2025، وبحسب التقرير فإنّه يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال. إلا أن تلك المشاريع تواجه مشاكل عديدة، قد يكون أهمها الحصول على التمويل الكافي، حيث تواجه المنطقة أكبر فجوة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول العالم. كما أن التقرير المذكور يعتبر أن إغلاق فجوة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يزيد النمو الاقتصادي السنوي بنسبة 1 في المئة في منطقتنا العربية على المدى المتوسط. وبناء على ذلك، ومع زيادة الـ 1 في المئة الإضافية الناجمة عن إغلاق فجوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي في منطقتنا بحوالي 32 مليار دولار. وخلال 5 سنوات، يمكن أن تبلغ الزيادة الناتجة عن غلق فجوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 217 مليار دولار.

أما بالنسبة إلى فرص العمل، فيشير التقرير إلى أن رفع مستوى الشمول المالي في المنطقة يُمكن أن يزيد معدلات التوظيف بشكل كبير جداً، بحيث قد يصل عدد الوظائف الجديدة التي يوفرها هذا القطاع إلى حوالي 16 مليون وظيفة جديدة في حلول العام 2025 (أي حوالي 80 في المئة من الوظائف المطلوبة حتى ذلك التاريخ). وأوردت في هذا السياق مجلة Forbes حول الشركات الناشئة في منطقتنا، بأن أول 100 شركة عربية ناشئة حصلت على تمويلات بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 610 ملايين دولار من مستثمرين خارجيين، كما أن 93 في المئة من تلك الشركات حصلت على تمويل يفوق 1 مليون دولار لكل منها. ولقد كان أعلى تمويل حصلت عليه شركة ناشئة في هذه القائمة بقيمة 52 مليون دولار. مع الاشارة إلى أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية FinTech والتجارة الإلكترونية E-Commerce هي

المتصدرة بين جميع الشركات الناشئة في الدول العربية، تليها الشركات الناشئة العاملة في مجال النقل والمواصلات.

من هنا فإنّ النهوض بقطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وتفعيل دورها التنموي بصفة عامة، وفي إيجاد فرص العمل بصفة خاصة، يجب أن يكون هدفاً محورياً لصانعي القرار في الدول العربية، وخصوصاً في ظل البطالة الكبيرة التي تعاني منها، حيث وصلت نسبتها في منطقتنا إلى 10 في المئة، وترتفع إلى 28 في المئة بين الشباب.

إذن يتضح مما سبق أنّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكّل ما يقرب نسبته من 90 في المئة من إجمالي المشاريع في العالم، ويمثّل إنتاج هذه المشاريع حوالي 46 في المئة من الناتج المحلّي العالمي وتوظّف حوالي (50–60 في المئة) من نسبة التوظيف العالمية، وتظهر أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التأثير على بعض المتغيّرات الاقتصادية وأهمها:

1. المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي: حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالي 46 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وتساهم بنسبة 33 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في الدول النامية حيث تتراوح النسبة بين 99 في المئة في لبنان و 73 في المئة في تونس و 49 في المئة في الإمارات العربية المتحدة و 35 في المئة في البحرين و 40 في المئة في الأردن.

2. المساهمة في دعم الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري: تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من اللجوء للاستيراد حيث تعمل المشاريع على تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها أو من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة للمشاريع الكبيرة كي تستخدمها في تصنيع المنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، او من خلال منافسة المشاريع الكبيرة في إنتاج السلع النهائية للسوق المحلّي مما يضطرها إلى التصدير هربا من المنافسة الداخلية.

3. ميزة التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي: يعرف القطاع غير الرسمي بأنه تلك الفئة من الصناع أو التجار الذين يمارسون نشاطهم دون الالتزام بأية أعباء تجاه الدولة سواء تأمينية أو ضريبية، ويتصف هذا القطاع بغياب المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها سواء التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية. وتشير تقديرات دوليّة إلى أنّ نسبة المنشآت التي تندرج تحت مظلة القطاع غير الرسمي في الدول النامية تتراوح بين 30–70 في المئة، وعلى ذلك فإنّ تمويل القطاع المصرفي لهذه الشريحة يساعد تلك المشاريع في الاندماج في الاقتصاد الرسمي، ويتضح أنّ من أهم مزايا هذا التحوّل أنّه

وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة ويوفر المزيد من الحماية للفئات المهمّشة من العمّال وأصحاب الأعمال.

4. المساهمة في توفير فرص العمل والحد من البطالة: تشكّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأغلبية العظمى من المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، حيث تساهم هذه المشاريع في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي والهند بنسبة تصل إلى 80 في المئة و 41 في المئة في دول أمريكا اللاتينية و 66 في المئة في البرازيل و 73 في المئة في الصين و 71 في المئة في كوريا الجنوبية و 33 في المئة في الدول العربية.

5. تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي: حيث تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتطلّب عمالة نسائية كالحياكة والتطريز وبعض الأنشطة التي يستطعن ممارستها من داخل المنازل، مما يساعد على استغلال طاقتهن، وزيادة مداخيلهن ورفع مستوى معيشتهن، ومن ثمّ يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

6. المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي للتنمية: تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يساعد نمو هذه المشاريع في الانتشار الجغرافي للنشاط الاقتصادي لما تتحلى به هذه المشاريع من قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي والقدرة على التكيّف مع كافة المتغيّرات المستحدثة من تغيير أساليب الإنتاج وطرق التسويق ومواجهة احتياجات السوق ورغبات المستهلكين بعكس المشاريع الكبيرة التي تميل إلى التركّز في المدن والمناطق الصناعية.

ثالثا: الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتزايد حاليا إقرار صناع السياسات من أنحاء العالم بأهمية الشمول المالي. ويشكل الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالتحديد، عنصرا أساسيا في التحديات التي تواجه العديد من البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق النمو الاقتصادي. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لكن المنطقتين متأخرتان عن معظم المناطق الأخرى من حيث سهولة حصول هذه المشاريع على التمويل.

ومن الممكن أن يساهم تحسين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية، وقد يساهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي. وهناك منافع محتملة كبيرة على وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي، في بعض الحالات، بنسبة تصل إلى 1 في المئة، مما يؤدي إلى توفير حوالي 16 مليون وظيفة جديدة في المنطقتين بحلول عام 2025.

وتشير التجارب الدولية إلى وجود عوامل كثيرة بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما يلي:

– الأساسيات الاقتصادية وخصائص القطاع المالي، مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام (لتجنب مزاحمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان)، وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي، وبصورة أعم، اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة لاستثمارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة طلبها على الائتمان.

– العوامل المؤسسية، مثل نظم الحوكمة والقدرات التنظيمية والرقابية المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك أطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية.

وبالإضافة لذلك، هناك قنوات بديلة يمكنها تيسير زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل بعدة سبل منها دعم المعروض من الائتمان المصرفي. وتشير التجارب القُطْرية المقارنة إلى إمكان قيام أسواق رأس المال بمثل هذا الدور في مختلف مراحل تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالمثل،

بإمكان التكنولوجيا المالية العمل على خفض القيود على الائتمان المصرفي (على سبيل المثال، المعلومات الائتمانية أو التنافس الائتماني) وفتح قنوات جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكن أسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية لا تزال وليدة في منطقة الشرق الأوسط.

غير أن هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات تم تنفيذها بالفعل لدعم الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها إجراءات التدخل المباشر لتعزيز الائتمان المصرفي، مثلما يجري من خلال البنوك المملوكة للدولة المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونظم الضمان الائتماني، والقواعد التنظيمية لأسعار الفائدة. وفي السنوات الأخيرة، يعكف عدد متزايد من البلدان كذلك على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للعقبات الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي للأسر المعيشية والشركات.

ومن أهم الاستنتاجات في هذا الشأن أن المناهج الجزئية، كالسياسات التي تركز فقط على توفير التمويل أو الضمانات العامة المباشرة، لا يرجح أن تحقق منافع كبيرة. وفي المقابل، نجد أن تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل بنسب مجدية وآمنة وقابلة للاستمرار يقتضي اعتماد منهج شامل يغطي لبنات البناء الأساسية آنفة الذكر، من الجوانب الاقتصادية الكلية إلى الجوانب القانونية والتنظيمية. ومن الممكن أن يتسبب هذا المنهج كذلك في خلق دائرة إيجابية تتعاقب فيها مزايا شفافية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانخفاض الطابع غير الرسمي للاقتصاد، مما يعود بمنافع أوسع نطاقا على الاقتصاد وازدياد قوة الطلب على الائتمان. وأخيرا، يلزم توفير أطر محددة للسياسات والقواعد التنظيمية لتشجيع تطوير التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الحديثة. ومن شأن وضع إطار السياسات مساعدة صانعي السياسات في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الإصلاح ذات الخصوصية القُطْرية بغية تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويضطلع صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية بدور مؤثر في تقديم المساهمات التحليلية والمشورة المؤثرة على مستوى السياسات والتي تقوم على أساس مختلف جوانب هذا الإطار، وبالبناء على الدروس المستخلصة من التجارب الدولية.

إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أحرزت بلدان منطقة الشرق الأوسط تقدما ملحوظا في تحسين الحوكمة الاقتصادية. ومع ذلك، تشير المسوح إلى استمرار شعور المواطنين ودوائر الأعمال بأن الحوكمة الضعيفة والفساد يمثلان مشكلتين كبيرتين في المنطقة. وتؤكد مؤشرات الحوكمة عموما هذه الرؤية. ويمثل تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد عاملين أساسيين في معالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وبناء مستقبل أفضل من أجل تحقيق تعافٍ مستدام واحتوائي. فالسيطرة القوية على الفساد في المنطقة، على سبيل المثال، تقترن بارتفاع الإيرادات المحلية، وزيادة كفاءة الاستثمارات العامة، وتحسُّن مخرجات التعليم.

وبينما تتباين أولويات الحوكمة وفقا لظروف كل بلد على حدة، فمن الممكن أن تهدف الإصلاحات إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة الشفافية والمساءلة: ويشمل ذلك زيادة فرص الحصول على المعلومات بما فيها المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة والبنك المركزي، وتوخي الانفتاح والشفافية في عمليات التوريدات الحكومية، مع نشر عقودها والمعلومات المتعلقة بالملاك المنتفعين للكيانات التي تتم ترسية العقود عليها، وتنفيذ ضوابط داخلية قوية ورقابة خارجية على الموارد العامة بما في ذلك عن طريق التدقيق المستقل، وزيادة المساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز نظم إقرار الذمة المالية.
- تبسيط القواعد ودقة إنفاذها: من الممكن تبسيط التعقيدات في عمليات المؤسسات التي ترتكز عليها المالية العامة وما يرتبط بها من قواعد ولوائح تنظيمية للإدارة المالية العامة، ومن ثم رفع درجة كفاءتها. فمن شأن تبسيط إجراءات الأعمال أن يساعد على الحد من الروتين الإداري – ومواطن التعرض لمخاطر الفساد – وتحسين مناخ الاستثمار كما هو الحال بتحسين إنفاذ القواعد ووضع إطار معزز للرقابة المالية.

- تعزيز إطار مكافحة الفساد باعتماد قوانين وقواعد تنظيمية، والاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والممارسات السليمة، وإنشاء مؤسسات فعالة لإنفاذها، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتيسير تبادل المعلومات على المستويين الداخلي والدولي.
- يعدّ الالتزام رفيع المستوى والمشاركة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، لا سيما دوائر الأعمال، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، بمثابة عاملين أساسيين لنجاح تنفيذ الإصلاحات الطموحة والمستدامة. وبإمكان الرقمنة أن تُحْدِث تحولا في الخدمات الحكومية والعلاقات مع دوائر الأعمال والأفراد ومن ثم زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة والثقة الشعبية.
- يدعم صندوق النقد الدولي بلدان منطقة الشرق الأوسط من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات بغية تعزيز الحوكمة، لا سيما في مجالات حوكمة المالية العامة، والرقابة على أنشطة البنوك المركزية والقطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإحصاءات. ومع صدور الموافقة على إطار الصندوق المعزز للانخراط في أنشطة الحوكمة في عام 2018، باشر الصندوق بتوسيع نطاق أعماله الرقابية لتشمل جوانب الفساد عبر الحدود الوطنية ومنها رشوة المسؤولين الأجانب وإخفاء عائدات أعمال الفساد.

رابعا: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أ: المعوقات التمويلية:

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية، أو على القروض العائلية، وذلك أنّ الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفّر الضمانات اللازمة فضلا عن ضرورة وجود دراسة جدوى للمشروع والتي نادرا ما تكون متوفّرة. وقد أظهرت بعض الدراسات التي أعدّها البنك الدولي أنّ المؤسسات المالية لم تمد المشاريع الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1 في المئة من احتياجاتها، إذ أنها تفضّل تمويل المشاريع الكبيرة الأكثر ربحية والتي تتسم بالسمعة الجيدة وجدارة الملاءة المالية، وذلك لضمان استيفاء شروط الاقتراض وتقديم الضمانات الكافية.

وتتراوح قيمة التمويل الموجّه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي في الدول العربية بين 4–8 في المئة وهو ما يعدّ محدودا مقارنة مع دول شرق آسيا والمحيط الهادي والتي تصل نسبة تمويل المشاريع إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 15 في المئة، وهناك ما يقرب من 59–98 في المئة من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الافريقية تستخدم مصادرها الخاصة لتمويل أنشطتها ويرجع ذلك إلى عدم رغبة البنوك بتمويل هذه المشاريع على الرغم من أنّ نسبة تعثّرها لا يتعدى 1 في المئة فقط. ويتضح أنّ نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة على سبيل المثال، ويعدّ التمويل عقبة رئيسية أمام نموها تصل عند أقصى قيمة لها في كل من لبنان واليمن وتونس والعراق 45.5–47.8 في المئة، بينما تصل عند أدنى قيمة لها في الصين حيث تبلغ 2.9 في المئة و 18.3 في المئة في مصر و 15.1 في المئة في الهند، و 12 في المئة في ماليزيا.

وبسبب الافتقار إلى السجلات المالية المنتظمة كالميزانيات السنوية والسجل التجاري والبطاقة الضريبية، يتهرّب بعض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة من استخراج المستندات الرسمية اللازمة لتسجيل المشروع وذلك لأسباب التهرب الضريبي نتيجة ارتفاع إجمالي الضرائب التي تحصل عليها الحكومات من الأرباح التجارية التي تحققها تلك المشاريع.

ووفقا لبيانات البنك الدولي يتضح ارتفاع نسبة ضريبة الأرباح من الأرباح التجارية حيث وصلت إلى 23 في المئة في سوريا، 21.6 في الهند، 21.1 في المغرب، 18.1 في اندونيسيا، 17.77 في المئة في شريحة الدول منخفضة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي، 15.04 في المئة في دول منظمة OECD، و 12.69 في المئة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

أضف إلى ذلك فإنّ معظم القائمين على المشاريع الصغيرة ذات خبرة مصرفية محدودة، كما أنّ ضعف المهارات الإدارية والفنية والتنظيمية قد يؤدي إلى زيادة احتمالية عدم الوفاء بسداد الديون. كما أنّ عدم ملائمة آجال القروض التي يرغب أصحاب المشاريع الحصول عليها لأغراض الانشاء، فإنها غالبا ما تكون متوسطة وطويلة الأجل مع القروض التي تفضّل البنوك منحها وهي القروض قصيرة الأجل. فضلا عن ذلك فإنّ البنوك كانت إلى وقت قريب تتبع نظام تخصيص الائتمان الذي يميل إلى تمويل المنشآت الكبرى التابعة للقطاع العام دون غيرها.

ب: المعوقات غير التمويلية

وهي المعوقات التي تواجه المنشآت ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات: (المعوقات التسويقية، المعوقات الفنية، المعوقات الإدارية والمؤسسية).

1. المعوقات التسويقية: تشكّل عملية التسويق أحد أهم مراحل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر المشاكل التسويقية من أهم المشاكل التي تواجه تلك المشاريع حيث أنها غالبا ما تفتقر إلى وجود بحوث في مجالات التسويق ونقص المعلومات الملائمة في ما يخص المنافسين، والموردين، والوسائل التكنولوجية الحديثة، وأسواق التصدير. وتتمثّل تلك المعوقات في محدودية قنوات التسويق للمنتجات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات التسويقية مما يجعلها غير قادرة على المنافسة المحلية أو العالمية وكذلك عدم وجود شركات تسويقية متخصصة ذات قدرات تنافسية عالية في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية.

2. المعوقات الفنية: والتي تتمثل في القصور في إعداد العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي، وضعف القدرات والمهارات الفنية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة حيث تفتقر بعض المشاريع إلى استخدام المهارات الأساسية في المحاسبة والإدارة والخدمات القانونية والاستشارية وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لضآلة الإمكانيات المالية وزيادة التعريفة الجمركية المفروضة على مواد الخام المستوردة.

3. المعوقات الإدارية والمؤسسية: والتي تتمثل في صعوبة الإنشاء والتسجيل والترخيص للمشاريع الصغيرة الناشئة نتيجة تعقيد بعض الإجراءات داخل الهيئات الحكومية، ووجود صعوبات في الدخول إلى الأسواق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على ضوء متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال إضافة إلى التكاليف الإدارية الأخرى، وتعدد جهات الإشراف على المشاريع الصغيرة

والمتوسطة وعدم وجود نظام مؤسسي مثل وجود نقابة أو اتحاد يجمع أصحاب المشاريع الصغيرة لتستطيع التأثير في قراراتها ومصالحها.

ت: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تصنيف التمويل كأهم العناصر التي تعيق تأسيسها، إلا أن هناك خيارات عديدة في تأمين مصادر الدعم المالي للمنشآت، إذ ترسم الحكومات سياسات مهمة فيما يخص تمويل المنشآت الناشئة نظراً لأهميتها في تعزيز الوارد الكلي للدولة.
ويتيح التمويل الخارجي تطوير العمل دون المخاطرة بالمدخرات الشخصية، حيث يمكن أن تظهر بعض التغيرات غير المتوقعة على خطة المنشأة قد تؤدي إلى ضرر مادي يستنزف مدخرات أصحاب المنشأة والتصنيف الائتماني الخاص بهم.

1. **التمويل من خلال الاقتراض**

عادةً ما يتم الاتفاق على الاقتراض بين طرفين، أحدهما صاحب المال والآخر المستفيد منه. مع الاتفاق على سداد المبلغ خلال فترة زمنية معينة. قد يطلب صاحب المال إضافة فائدة على المبلغ الذي تم إقراضه، وتسدد الفائدة مع المبلغ المالي الذي تم اقتراضه وفق آلية محددة بين الطرفين. وتشكل قروض الشركات الصغيرة، وخطوط الائتمان، والبطاقات الائتمانية أكثر الوسائل شيوعًا للتمويل من خلال الإقراض. كما يمكن أن يتم الإقراض من خلال المؤسسات غير الربحية والأصدقاء والعائلة.

2. **التمويل بالأسهم**

يعد التمويل بالأسهم أحد الخيارات المفضلة لدى مستثمري المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم الاستثمار والتمويل من خلال شراء أسهم من منشأة، مقابل نسبة مئوية من الأرباح في أغلب الأحيان. وتتعدد أنواع المستثمرين في هذا النوع من التمويل، حيث يمكن أن يكون المستثمر ممولًا أو من الأصدقاء والعائلة تبعًا لملكية الأسهم في الشركة، وعادةً ما يخطط صاحب المنشأة لآلية مشاركة الأسهم استنادًا للعائد الربحي المتوقع من المنشأة.

3. **التمويل الحكومي**

تمتلك أغلب الدول صندوق تمويل مخصص لغاية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي يجب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعي الدائم للحصول على التمويل الخارجي المستند إلى الدعم الحكومي، وذلك للاستفادة من التسهيلات الحكومية الممنوحة. لذلك من الحكمة اللجوء إلى التمويل الحكومي كلما أمكن ذلك للاستفادة من هذه التسهيلات.

ث: دور القطاع المصرفي العربي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والابتكار

يعدّ القطاع المصرفي بمثابة العمود الفقري لاقتصادات الدول النامية، وهو الأمر الذي يتطلّب أن يكون هذا القطاع على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول. ويتراوح دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع أو الاستثمار فيها أو انشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشاريع. وقد أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولذلك عملت على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسهولة وصول التمويل لها عن طريق معالجة الحواجز القانونية والتنظيمية أو بناء البنية الأساسية الائتمانية للتغلب على التحديات الحالية المتمثلة في ارتفاع مخاطر الائتمان وتكلفة الخدمة المقدمة لها.
وقد أخذت الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشاريع أشكالا عديدة منها القروض قصيرة الأجل التي تتفق مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشاريع، والتسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشاريع الصغيرة، وتمويل شراء الأصول بما يتضمنه من رهونات تجارية.

وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فإنّ حوالي 70 في المئة من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث تقدّر الفجوة التمويلية لهذه المشاريع العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 تريليون دولار، بينما تقدّر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشاريع بنحو 9.8 تريليون دولار، فيما تمثّل مستويات المعروض من التمويل الحالية 7.3 تريليون دولار (أي أنّ الفجوة الحالية تمثّل 104 ضعف مستويات التمويل الحالي)، فيما ترتفع الفجوة إلى 1.8 تريليون دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار احتياجات التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية.

ويتضح تضاؤل حجم المشاريع التي تعتبر البنوك مصدرا أساسيا لتمويلها، حيث وصلت النسبة في مصر إلى 10.3 في المئة، و 21.7 في المئة في دول شرق آسيا والمحيط الهادي، و 15.22 في شريحة البلدان منخفضة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي، و 30.78 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و 30.3 في المئة في الهند، و 35.3 في المئة في ماليزيا، ووصلت إلى أعلى قيمة لها في المغرب حيث وصلت نسبة المنشآت التي تلجأ إلى البنوك لتمويلها إلى 43.9 في المئة من إجمالي المنشآت. وبلغت حصة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض المصرفية، حوالي 6 في المئة في مصر، و 10 في المئة في الأردن، و 15 في المئة في تونس، و 24 في المئة في المغرب، و 20 في المئة في اليمن، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة مقارنة مع الدول المتقدمة مما يوضح أنّ السياسة الائتمانية التي تتبعها البنوك في تمويلها للمشاريع تميل إلى تمويل المشاريع الكبيرة ذات الملاءة المالية العالية والأقدر على توفير الضمانات اللازمة. ويتسم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالافتقار إلى بيئة مؤاتية، حيث أنّ اللوائح التنظيمية والتشريعية غير منظّمة، والبنية التحتية المالية غير مؤهلة، والمهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى مزيد من التطور. كما أنّ البنوك والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا غير مجهزة لتقديم منتجات مصرفية مستدامة ومريحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية أخرى، فإنّ نمط الانفاق في العديد من الدول النامية يؤثر على ثقافة الادخار باعتبارها ركيزة أساسية لتحفيز مصادر التمويل المحلية، وفي هذا السياق فإنّ 7 في المئة فقط من إجمالي السكان البالغين يمتلكون "حسابات إدخارية" بهدف إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقابل 14 في المئة للمتوسط العالمي، في حين أنّ 5 في المئة فقط من البالغين يمتلكون "حسابات اقتراض" من المؤسسات المالية لإدارة المشاريع الخاصة بهم مقابل 11 في المئة للمتوسط العالمي.

ج: مخاطر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

عندما يتعلق الأمر بتمويل شركة صغيرة، فهناك عدد من المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار. ومع ذلك، فإنّه من خلال التخطيط والإعداد الصحيحين، يمكن تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى، مما يسمح للمشروع بالوصول إلى التمويل الذي يحتاجه للنمو.

أحد أكبر المخاطر عندما يتعلق الأمر بتمويل شركة صغيرة هو تحمّل الكثير من الديون. مما يمكن أن يضع العمل أو المشروع في وضع مالي صعب ويجعل من الصعب سداد المدفوعات. لذلك من المهم النظر في مقدار الديون التي يمكن للشركة تحملها بشكل واقعي قبل التقدم بطلب للحصول على أي قروض أو خطوط ائتمان.

هناك خطر آخر يجب مراعاته وهو التأثير الذي سيحدثه الاقتراض الجديد على صافي أرباح الأعمال. من المهم هنا الأخذ في الاعتبار تكلفة أي دين جديد، بما في ذلك مدفوعات الفائدة، في التخطيط المالي العام الخاص. حيث سيساعد هذا على ضمان أن العمل لا يزال بإمكانه الوفاء بالتزاماته المالية حتى بعد تحمل ديون جديدة.

هناك خطر آخر مرتبط بتمويل المشاريع الصغيرة وهو احتمال المسؤولية الشخصية. هذا يعني أنه إذا كان عملك غير قادر على

الوفاء بالتزاماته المالية، فقد تتحمل المسؤولية الشخصية بصفتك المالك. قد يعرّض ذلك أصولك الشخصية للخطر، لذلك من المهم فهم شروط أي تمويل تفكر فيه والتأكد من أنك مرتاح لمستوى المسؤولية الشخصية التي تتحملها.

أخيراً، من المهم أيضًا مراعاة تأثير الاقتراض الجديد على التصنيف الائتماني لشركتك. إذا فشل عملك في سداد الدفعات في الوقت المحدد أو تمّ التخلّف عن سداد القرض، فقد يؤثر ذلك سلبًا على تصنيفك الائتماني ويجعل من الصعب الحصول على تمويل في المستقبل.

على الرغم من هذه المخاطر، هناك العديد من الفرص للشركات الصغيرة للوصول إلى التمويل الذي تحتاجه للنمو. من خلال التخطيط والتفكير الدقيق، يمكن تقليل المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع الصغيرة وإعطاء عملك أفضل فرصة للنجاح.

وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) العمود الفقري لمعظم الاقتصادات، ومع ذلك فإنها غالبًا ما تجد صعوبة في الحصول على التمويل الذي تحتاجه للنمو والتطور. ويمكن أن يكون هذا بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك حقيقة أنها تعتبر عالية المخاطر من قبل المقرضين والمستثمرين.

هناك عدد من أنواع المخاطر المختلفة المرتبطة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تجعل من الصعب على هذه الشركات تأمين رأس المال الذي تحتاجه.

1. **المخاطر الاقتصادية:** من أكبر المخاطر التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة هي حالة الاقتصاد. إذا كان الاقتصاد يعاني، فقد يكون من الصعب على الشركات الحصول على التمويل لأن المقرضين والمستثمرين يصبحون أكثر عزوفًا عن المخاطرة. يمكن أن يحد هذا من آفاق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قد لا تكون قادرة على الاستثمار في منتجات أو خدمات جديدة أو التوسع في أسواق جديدة.

2. **مخاطر السوق:** هناك خطر آخر تواجهه الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو احتمال عدم طلب منتجاتها أو خدماتها في المستقبل. حيث يمكن أن يحدث هذا إذا كان هناك تغيير في اتجاهات المستهلك أو إذا ظهرت تقنية جديدة تجعل منتجات أو خدمات الأعمال عفا عليها الزمن. وبالتالي قد يكون من الصعب التنبؤ بهذا النوع من المخاطر، مما يجعل من الصعب على الشركات التخطيط للمستقبل.

3. **المخاطر المالية:** تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا عددًا من المخاطر المالية، مثل احتمال عدم قدرتها على تحقيق إيرادات كافية لتغطية تكاليفها. ويمكن أن يحدث هذا إذا لم يكن صاحب الشركة الناشئة قادرا على جذب عدد كافٍ من العملاء أو إذا كان يواجه تكاليف غير متوقعة. كما يمكن أن تنشأ المخاطر المالية أيضًا إذا حصلت الشركة على قروض لا يمكنها سدادها.

وبالتالي يؤدي ذلك إلى الإضرار بالتصنيف الائتماني للشركات ويجعل من الصعب الوصول إلى التمويل في المستقبل.

4. **مخاطر التشغيل:** نوع آخر من المخاطر التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة هو المخاطر التشغيلية. يشير هذا إلى احتمال أن العمل لن يكون قادراً على العمل بسلاسة أو كفاءة بسبب مشاكل في أنظمته أو عملياته. يمكن أن تحدث المخاطر التشغيلية أيضًا إذا لم يكن لدى الشركة الموظفين المناسبين للقيام بأنشطتها. ويمكن أن يكون لهذا النوع من المخاطر تأثير كبير على قدرة الشركات الناشئة على توليد الإيرادات والأرباح.

5. **المخاطر التنظيمية:** تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا إلى أن تكون على دراية بالمخاطر التنظيمية، والتي تشير إلى إمكانية قيام الحكومة بإدخال لوائح جديدة قد يكون لها تأثير سلبي على الأعمال. على سبيل المثال، قد تفرض الحكومة ضريبة جديدة يمكن أن تزيد من تكاليف إدارة الأعمال. بدلاً من ذلك، يمكن أن تقدم لوائح بيئية جديدة يمكن أن تجعل من الصعب على الشركة العمل. وقد يكون من الصعب التنبؤ بالمخاطر التنظيمية، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة الشركات الناشئة على العمل بفعالية.

6. **المخاطر السياسية:** المخاطر السياسية هي نوع آخر من المخاطر التي يجب أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة على دراية بها. يشير هذا إلى احتمال أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي في بلد ما إلى تغييرات في سياسة الحكومة قد يكون لها تأثير سلبي على الأعمال التجارية. على سبيل المثال، إذا تغيرت حكومة دولة ما، فهناك خطر من أنها قد تفرض ضرائب أو لوائح جديدة قد تجعل من الصعب على الشركة العمل. قد يكون من الصعب التنبؤ بالمخاطر السياسية، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة الشركات الناشئة على العمل بفعالية.

7. **مخاطر السمعة:** تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا إلى أن تكون على دراية بمخاطر السمعة، والتي تشير إلى احتمال أن الشركات الناشئة قد تضر بسمعتها بسبب أفعالها أو منتجاتها. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة الناشئة تبيع منتجات معيبة أو خطيرة، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بسمعتها ويجعل من الصعب عليها جذب العملاء. قد يكون من الصعب التنبؤ بمخاطر السمعة، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة الشركات الناشئة على العمل بفعالية.

د: إدارة منشآت الأعمال

تتعرض العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة للفشل خلال السنين الخمس الأولى من انطلاقها، ويعود ذلك في معظم الأحيان إلى عدم وجود خطة تهدف إلى إدارة المنشأة بنجاح. كما توجد العديد من التحديات التي تواجه هذه المنشآت، وتعيق عملها.

من أمثلة هذه التحديات: التوظيف، تنمية مهارات القوى العاملة، الحفاظ على الاتجاه الموجب للتدفق النقدي الخاص بالقوائم المالية للمنشأة، جذب شرائح جديدة من العملاء، تطوير البيئة الداخلية للمنشأة، تطوير طرق إدارة المخزون والأصول، إضافةً إلى معرفة زمن التحول وآلية التفويض.

لتجنب الفشل والخسارة أو عدم القدرة على التعامل مع هذه التحديات، لا بد من إعداد خطة منظمة لتسيير أعمال المنشأة. تشمل هذه الخطة وصف المنشأة ووصف الخدمات والمنتجات التي تقدمها، دراسة شاملة للسوق والمنافسين، تحديد بنية المؤسسة والهيكل التنظيمي للفريق، إضافةً إلى مخطط سير العمليات، وضع خطة التسويق والمبيعات، انتهاءً بإعداد الخطة المالية للشركة.

وتوجد بعض الاستراتيجيات التي تسهل عملية إدارة المنشآت. تركز هذه الاستراتيجيات على سلوك الشركة في الفترة المستقبلية، التي غالبًا ما تمتد لمدة خمس سنوات. وتتعدد الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الشركات في العمل، ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

- الاستراتيجية الهجومية: تقوم المنشآت في هذا النمط من الاستراتيجيات بتعزيز قدراتها وتواجدها في السوق لتحسين التموضع ضمن مصفوفة المنافسين في السوق، وقد تلجأ إلى حملات تسويقية بتكاليف عالية للوصول للموقع المطلوب ضمن السوق.

– الاستراتيجية الدفاعية: عادةً ما تلجأ المنشآت الرائدة إلى الاستراتيجيات الدفاعية التي تساعد في الحفاظ على مركزها الريادي بين المنافسين، وغالبًا ما تكون هذه الاستراتيجيات ضمن المنشآت الكبرى بعيدًا عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

– استراتيجية التوجه المتخصص: يتم تصنيف هذا النوع من الاستراتيجيات ضمن الحدود الوسطى، فهي ليست دفاعية ولا هجومية بشكلٍ كامل. وهي سياسة فعالة عند الرغبة بتوجه نحو شريحة معينة ضمن السوق. حيث عادةً ما تلجأ منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى استراتيجيات التوجه المخصص، فهي لا تتبنى الاستراتيجية الهجومية ولا الدفاعية. وتعتمد هذه السياسة على تجنب محاربة المنشآت الرائدة في السوق، بسبب أن هذا النوع من المنشآت لا يسبب ضرراً على سوق المنشآت الكبيرة، بل توجد فرص كثيرة للتعاون مع هذه المنشآت. وهذا ما يعد أحد أشكال تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرض التواجد ضمن السوق، والاستفادة من هذه الميزة.

هـ: تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تظهر براعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق تنافس قوي يجعلها تظهر كالمنشآت الكبيرة رغم صغر حجمها. وبالتالي تتحول لشركة قادرة على منافسة أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في السوق، وعلى هذا الأساس فإنّ من أهم العوامل المساهمة في خلق ميزة تنافسية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

1. تقديم عمل بشكل احترافي: لا بد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من تقديم عملها بشكل احترافي ومتقن على الدوام، بطريقة تمكّن المنشأة من أن تكون أفضل الخيارات للعملاء، وخلق الميزة التي تجعل المنشأة الخيار الأفضل من بين المتنافسين.

2. إنشاء موقع ويب: إنشاء موقع ويب يمثل المنشأة على شبكة الإنترنت أمر ضروري في خلق المنافسة؛ كونه يعكس جميع النشاطات التي تقوم بها الشركة في السوق المستهدفة، كما يمكنها استخدامه في إنشاء بريد إلكتروني احترافي للتواصل مع المؤسسات والعملاء.

3. تعيين عنوان مقر رئيسي للمنشأة: يتوجب على إدارة المنشأة تعيين عنوان مقر رئيسي لها، قد يكون عنوان لحيز مستأجر ضمن حاضنة أو مسرّعة أعمال، أو غيرها من الخيارات كاستئجار مكتب افتراضي يوفر مساحات العمل والأدوات اللازمة لعمل المنشأة. كما ولا بد من امتلاك رقم هاتف مجاني خاص بالمنشأة.

4. التواجد على منصات التواصل الاجتماعي: يساهم تواجد المنشآت على شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز التواجد ضمن السوق، خاصةً بسبب القدرة على إدارة جميع منصات التواصل الخاصة بالمنشأة من مكان واحد، واهتمام العملاء بالتواجد على هذه المنصات باستمرار.

خامسا: ريادة الأعمال والابتكار في العالم العربي

شهد العالم تغيرات سريعة ومختلفة تشمل التحولات المناخية والتحولات الاجتماعية والاضطرابات الاقتصادية. سلطت هذه التغييرات الضوء على الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بين الدول المتقدمة والنامية، وخلقت تفاوتات كبيرة في الموارد، والفرص. وهذا ما يجعل الابتكار مفتاح سد هذه الفجوة وتعزيز التنمية الشاملة. حيث يتميز العالم الذي يتطور بسرعة بعدة عوامل حاسمة، بما في ذلك التغيرات المناخية والديناميات الاجتماعية المتحركة والاقتصادات المتقدمة.

وقد أسهمت هذه العوامل في ظهور فجوة تكنولوجية ملحوظة بين الدول. فقد اكتسبت الدول المتقدمة ميزة كبيرة من خلال استغلال التكنولوجيا المتقدمة، مما يجعل الدول النامية في موقف حرج من حيث البنية التحتية والوصول إلى الموارد والقدرات التكنولوجية. يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد إلى زيادة حدة الانقسام، مما يخلق تحديات كبيرة للبلدان التي تسعى جاهدة نحو التقدم.

أ. أهمية الابتكار في سد الفجوة

يلعب الابتكار دوراً محوريًا في سد الفجوة التكنولوجية والتنموية بين الدول. من خلال الابتكار يمكن للمجتمعات دفع التقدم ومعالجة

التحديات المجتمعية وخلق فرص للنمو. كذلك من خلال رعاية ثقافة الابتكار، يمكن للدول إطلاق إمكانيات جديدة، دفع عجلة التقدم الاقتصادي، وضمان التنمية المستدامة للجميع. عوضا عن ذلك فإنّ للابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى في تحويل الاقتصادات وتحسين المعيشة في الدول النامية.

ب. البقاء مُطلعًا ومبتكراً

للابتكار بشكل فعال، يجب أن يظل رواد الأعمال والشركات على اطلاع دائم بالاتجاهات والتغيرات الناشئة في السوق. وهذا يتطلب فهمًا عميقًا لسلوك واحتياجات العملاء المستهدفين. إذ من خلال تحليل سلوك العملاء والمشاركة الفعالة معهم، يمكن لأصحاب المشاريع تحديد الاتجاهات الناشئة والتفضيلات المتطورة والاحتياجات المطلوبة، حيث تمكنهم هذه المعلومات القيمة من تطوير حلول مبتكرة تعالج نقاط الضعف المحددة وتقدم عروض قيمة ومقنعة. كما يمكن أن يتجلى الابتكار في أشكال مختلفة: ابتكار في المنتجات، ابتكار في العمليات، ابتكار في نموذج الأعمال، ابتكار في جمع الأموال، أو في تطبيق الاستراتيجيات الحالية في مجالات جديدة.

ت. حل المشكلات من خلال الابتكار

يزدهر الابتكار والإبداع من خلال طرح الأسئلة الصحيحة وتحديد المشكلات الأساسية. من خلال التركيز على المشكلات الصحيحة، يمكن لأصحاب المشاريع إطلاق حلول مبتكرة تدفع التقدم وتخلق قيمة. يكمن فن ريادة الأعمال في طرح الأسئلة الصحيحة والبحث عن الإجابات الصحيحة. وتوضح أمثلة الحياة الواقعية، مثل القصص التأسيسية لـ Warby Parker و Uber، كيف يمكن أن تؤدي الأسئلة البسيطة والعميقة إلى أفكار تجارية رائدة. تساءل مؤسسو Warby Parker عن سبب غلاء ثمن النظارات، مما أدى إلى المفهوم التجريبي للنظارات الأنيقة الميسورة التكلفة التي تُباع عبر الإنترنت. وبالمثل، تساءل مؤسسو Uber عن سبب عدم تمكنهم من طلب سيارة أجرة بسهولة، مما أثار فكرة خدمة نقل الركاب التي أحدثت ثورة في مجال النقل. تسلط هذه الأمثلة الضوء على كيف يمكن لطرح الأسئلة الصحيحة أن يؤدي إلى حلول تحويلية.

ث. اختيار أعضاء الفريق الفعال

يعد بناء فريق قوي ومتماسك أمراً حيويًا لنجاح ريادة الأعمال، لذلك من الضروري النظر في مهارات وخبرات أعضاء الفريق المحتملين، والبحث عن أولئك الذين يكملون نقاط قوّة تضيف إلى المجموعة الموجودة. يمكن لفريق متنوع تقديم مجموعة شاملة من القدرات ووجهات النظر والخبرات، وتعزيز الإبداع، والتعاون والمرونة. من خلال تجميع فريق شامل، يمكن لأصحاب المشاريع الاستفادة من المواهب الجماعية لدفع الابتكار والتغلب على التحديات.

ج. المخاطر التي يواجهها رواد الأعمال

يواجه رواد الأعمال والشركات الناشئة العديد من المخاطر والشكوك طوال رحلتهم. مخاطر الأفكار الجديدة وغير المختبرة متأصلة في عملية ريادة الأعمال. يتطلب التخفيف من هذه المخاطر من رواد الأعمال تحليل القبول والطلب على أفكارهم بين شريحة العملاء المستهدفة، وذلك من خلال إجراء البحوث الشاملة، ولذلك التفاعل مع العملاء المحتملين يمكن أن يوفر إشارات قيمة لصقل الأفكار. تشكل مخاطر التنفيذ أيضًا تحديات أمام رواد الأعمال، ولهذا السبب يعد تطوير خطة تنفيذ شاملة، وتحسين المهارات الأساسية مثل الخدمات اللوجستية والاتصالات، وبناء هيكل تنظيمي مرن أمراً بالغ الأهمية لتقليل مخاطر التنفيذ. المرونة والقدرة على التكيف أمران أساسيان، مما يسمح لرجال الأعمال بالتعامل مع ظروف السوق المتغيرة عند الضرورة. من خلال تبني عقلية النمو والحفاظ على المرونة، يمكن لرواد الأعمال التغلب على العقبات وتحويل المخاطر إلى فرص.

د. تشجيع الأعمال التجارية التقليدية على الابتكار

لا يتطلب الابتكار دائمًا إجراء إصلاح شامل للأعمال التجارية التقليدية. بدلًا من ذلك، يمكن دمجها في العمليات والأساليب الحالية، مما يسمح بانتقال تدريجي وسلس. ويتطلب تجديد الأعمال التجارية التقليدية تبني ممارسات مبتكرة تحافظ على توازن دقيق بين الألفة للعملاء وإدماج طرق جديدة للعمل. حيث يساعد هذا النهج على ضمان قبول العميل ويسهل الانتقال السلس إلى الممارسات المبتكرة. ويمكن أن يؤدي دمج تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي في الزراعة، حيث تعمل الأنظمة الآلية على تحسين عمليات الزراعة والحصاد، وعلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. فمن خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية في الصناعات التقليدية، يمكن للشركات تعزيز قدرتها التنافسية وتبسيط العمليات وتوفير قيمة مضافة للعملاء.

إذن، يتضح أنّه عندما يتم الجمع بين الابتكار وريادة الأعمال بشكل فعال فإن ذلك يعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بعدة طرق ومنها:

أولًا: يدفع الابتكار وريادة الأعمال إلى خلق فرص العمل والازدهار الاقتصادي؛ حيث غالبًا ما تؤدي الأفكار المبتكرة والمشاريع الريادية إلى إيجاد وظائف جديدة، لأنها تتطلب قوة عاملة لتطوير وإنتاج وتسويق منتجات أو خدمات جديدة. وتساهم فرص العمل الجديدة هذه في النمو الاقتصادي العام للبلد وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى ذلك؛ تشجع ريادة الأعمال المنافسة وتدفع الإنتاجية، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تمييز منتجاتهم أو خدماتهم عن المنتجات أو الخدمات الحالية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والتنمية الاقتصادية. **ثانيًا:** يعزز الابتكار وريادة الأعمال التقدم التكنولوجي؛ وذلك أن الابتكار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي، لأنه يؤدي إلى تطوير تقنيات جديدة أو تحسين التقنيات الحالية. وللتقدم التكنولوجي تأثير عميق على النمو الاقتصادي والتنمية لأنه يعزز الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية، وغالبا ما يكون رواد الأعمال في طليعة الابتكار التكنولوجي، حيث تحركهم الرغبة في إنشاء حلول جديدة ومحسنة لتلبية متطلبات السوق وبالتالي يمكن أن تؤدي جهودهم إلى اعتماد تقنيات جديدة وإنشاء صناعات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. وأخيرا، يقود الابتكار وريادة الأعمال التنويع الاقتصادي من خلال تقديم أفكار أو منتجات أو خدمات جديدة، حيث يمكن لرواد الأعمال تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على صناعة أو قطاع واحد.

والتنويع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية للنمو والتنمية المستدامين لأنه يحد من التعرض للصدمات الخارجية ويعزز القدرة على الصمود. ومن خلال مشاريعهم المبتكرة يمكن لرواد الأعمال إنشاء صناعات جديدة، وتوسيع الصناعات الحالية، واستكشاف فرص السوق غير المستغلة، ويساعد هذا التنويع على إيجاد اقتصاد أكثر ديناميكية وقوة، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتنمية.

أمثلة على علاقة الابتكار وريادة الأعمال بالتنمية الاقتصادية:

– ستيف جوبز وجهاز iPhone : حدد ستيف جوبز فرصة في السوق لهاتف محمول يجمع بين وظائف متعددة، مثل الهاتف والكاميرا ومشغل الصوت في جهاز واحد. أدت هذه الفكرة المبتكرة إلى إنشاء iPhone، الذي أحدث ثورة في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأوجد سوقا جديدا للهواتف الذكية. علما أنّ جوبز واجه بصفته رائد أعمال مخاطر وتحديات لتثبيت هذه الفكرة المبتكرة، وتأمين التمويل، وتشكيل الشراكات، وبناء فريق لتطوير وتسويق IPHONE.

– musk Elon و SpaceX : حدد Elon Musk الحاجة إلى استكشاف ونقل الفضاء بأسعار معقولة ومستدامة. لقد توصل إلى فكرة مبتكرة تتمثل في إنشاء صواريخ قابلة لإعادة الاستخدام لتقليل تكلفة السفر إلى الفضاء بشكل كبير. فأسس ماسك بصفته رائد الأعمال شركة SpaceX لتحويل هذه الفكرة إلى حقيقة واقعة. ومن خلال جهوده الريادية حصل على التمويل وطور التكنولوجيا وأطلق بنجاح صواريخ قابلة لإعادة الاستخدام مما أدى إلى تعطيل صناعة الفضاء وتمهيد الطريق للسفر إلى الفضاء بأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها.

– Airbnb: رأى بريان تشيسكي وجو جيبيا فرصة في السوق لبديل أكثر بأسعار معقولة وشخصية للفنادق التقليدية؛ فلقد توصلوا إلى فكرة مبتكرة تتمثل في السماح للناس بتأجير غرفهم الاحتياطية أو منازلهم بأكملها للمسافرين. تحمل تشيسكي وجيبيا بصفتهما رواد الأعمال وراء Airbnb مخاطر بدء وإدارة المشروع التجاري، فلقد قاموا ببناء منصة تربط المضيفين والضيوف، مما يوجد خيار إقامة فريدا وصانع لأحدث تطور في صناعة الضيافة.

اتحاد الغرف العربية ودعم ريادة الأعمال والابتكار:

أطلق اتحاد الغرف العربية، إيمانا بدوره في تعزيز دور ريادة الأعمال والابتكار ودعم رواد الأعمال والمبتكرين العرب، مسابقة «رالي العرب للريادة والابتكار»، وتهدف هذه المسابقة إلى تنمية روح الابتكار والريادة لدى الشباب العربي وفتح مساحة واسعة لمشاركة جميع الشباب بالدول العربية وربطهم باحتياجات سوق العمل وخلق المزيد من فرص العمل تمهيدا للمساهمة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

ومنذ إطلاقها تمّ تنظيم نسختين للمسابقة، الأولى عام 2019 في مملكة البحرين حيث فاز وضاح ملاعب من لبنان بالمركز الأول، وعبد الرحمن عمران من مصر بالمركز الثاني. ووضاح ملاعب هو صاحب مشروع DLOC–Biosystems، وهي شركة تخترع شرائح بيولوجية تمكننا من تربية نسيج خلايا يشبه كثيرا تلك الموجودة في جسم الإنسان. وهذا الأمر يتيح لشركات الأدوية إمكانية اختبار وتجربة أدويتها والحصول على نتائج أفضل وتوقعات أكثر، فيما يتعلق بتأثير الأدوية على الإنسان قبل أن يتم تجربته على الإنسان.

أما النسخة الثانية فجرى تنظيمها ضمن فعاليات "اكسبو دبي 2020"، حيث فاز في المركز الأول مشروع بيفول Bevol من سوريا، وهو منصة تفاعلية مستقلة تعزز ثقافة التطوع والمسؤولية الاجتماعية من خلال وسائل تحفيزية. أما المركز الثاني فكان من نصيب مشروع وولتر Walter من فلسطين، وهو نظام لمعالجة المياه الرمادية، ويوجد حلا لمشكلات نقص المياه. وفازت بالمركز الثالث الشركة الناشئة cloud من لبنان والتي تنتج فوطا صحية بأسعار معقولة، ومضادة للحساسية، وعضوية، وقابلة للتحلل الطبيعي، بهدف مكافحة الفقر.

الفائزون برالي العرب لريادة الأعمال على قوائم فوربس الشرق الأوسط

حقق الفائزون في مسابقة رالي العرب لريادة الأعمال بنسختيها الأولى والثانية، والتي ينظمها اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو– البحرين)، نجاحا باهرا في مسيرتهم العمليّة، حيث أعلنت مجلة فوربس، عن الشباب الأكثر تأثيرا والمبدعون الذين أثبتوا بصماتهم بالمنطقة وخارجها، حيث ضمت القائمة في فئتها للتأثير الاجتماعي، كلاً من وضاح ملاعب (لبنان) والفائز بالمركز الأول في مسابقة رالي العرب لريادة الأعمال في البحرين 2019، وحسن الحراكي (سوريا) والفائز بمسابقة رالي العرب لريادة الأعمال دبي 2022.

وتشكّل مسابقة "رالي العرب لريادة الأعمال"، مبادرة لتعاون عربي وإقليمي متميز، ويقوم بتنظيمها اتحاد الغرف العربية بشراكة استراتيجية مع جامعة الدول العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – يونيدو – البحرين؛ حيث شارك بالمسابقة في نسختيها الأولى والثانية، العشرات من شباب رواد الأعمال من طلبة الجامعات وخريجيها، من سائر الدول العربية، وذلك بهدف ربطهم باحتياجات سوق العمل وخلق المزيد من الوظائف بما يؤدي إلى المساهمة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. **تطوير إطار قانوني وتنظيم داعم:** يعزز الإطار القانوني والتنظيمي الفعّال المنافسة من خلال تجنب متطلبات الترخيص التقييدية بشكل مفرط ويسمح للبنوك الدولية والإقليمية التي لديها أدوات إقراض أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدخول السوق،

كما يمكن زيادة المنافسة بين الجهات الفاعلة في القطاع المالي من خلال إدخال منصات تكنولوجية في المجالات الرئيسية، وتسهيل مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وتخفيض تكاليف الوصول إليها.

2. **تعزيز البنية التحتية المالية:** هناك أولوية كبرى لإنشاء بنية تحتية مالية متينة والتي تشمل كل من (معايير التدقيق المحاسبي، سجلات ومكاتب الائتمان، الضمانات، وأنظمة التعثّر)، ويجب أن يكون الهدف من ذلك هو تطوير نظام شامل لإعداد التقارير الائتمانية التي تغطّي كلا من المعلومات الائتمانية الشخصية والتجارية، كما يمكن أن تغطّي أيضا المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن تقوم بمساعدة المقرضين على إدارة مخاطر الائتمان بشكل أفضل وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان.

3. **إنشاء جهة حكومية مختصة تعنى بتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تندرج تحت مظلتها برامج وخطط الدعم الفني الحكومية المتعلقة بها وتتولى تطوير هذا القطاع والتنسيق مع مختلف الجهات من أجل دعمه وتطويره.

4. **بناء مصدر موثق للبيانات أو منصة إلكترونية خاصة بتمويل المشاريع:** يجب أن يتضمّن إطار جمع البيانات الفعال جهودا لتوحيد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، وجعل عملية جمع البيانات المتعلقة بجانب العرض من قبل البنك المركزي فقط، ويجب أن يتم إجراء مسح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد قطاعات المشاريع البعيدة عن الخدمات المالية.

5. **تعزيز ريادة الأعمال النسائية وتعزيز تمويل الطاقة المستدامة:** حيث أظهرت التجارب في مختلف الأسواق المتقدمة أنّ المرأة تتمتع بسجلات سداد أفضل وتحقق نسبة أعلى من عمليات البيع للمؤسسات المالية.

6. **تشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي:** وذلك بهدف تسهيل فرص حصولها على الائتمان والاستفادة من كافة الدعم الحكومي من خلال تبسيط إجراءات الإنشاء والتسجيل ومنحها إعفاءات من الرسوم وخفض الضرائب المفروضة عليها وسماح الحكومة للأشخاص العاملين من المنزل بالتسجيل كخطوة مهمة للتحول إلى القطاع الرسمي.

7. **تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية:** وذلك من خلال عدد مختلف ومتنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشاريع لتسويق منتجاتها وخدماتها، وتبني آليات لدمج المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة بهدف زيادة مستويات الترابط الاقتصادي.

8. **توفير منظومة كاملة داعمة ومحفزة للقطاع المصرفي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** وذلك بما يشمل وجود مؤسسات لضمان مخاطر الائتمان الموجه للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم الاستعلام الائتماني، ودراسات الجدوى والجدارة الائتمانية للمشروع وكذلك المخاطر المحتملة وسجلات للأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس.

9. **تخصيص محافظ تمويلية لدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والعائد الاقتصادي:** وذلك عبر تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المئة من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

1 - الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدّم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2006، ص 8.

2- المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع جمعية رجال أعمال الإسكندرية، ورقة بحثية بعنوان "ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.. بين الواقع وأحلام الشباب"، 2017، ص 9.

3- البنك الدولي، التقرير السنوي"، 2010، ص 8.

4- حسان خضر، "تنمية المشاريع الصغيرة"، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط.

5- "أهمية دور القرارات المصرفية والقوانين والتشريعات الحكومية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، عبد الكريم إبراهيم محمد.

6- قاعدة بيانات البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، 2012.

7- طارق إسماعيل، "بيئة أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات"، صندوق النقد العربي، العدد 38، 2017، ص 33.

8- صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، "الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى"، العدد 2، 2019، ص6.

9- CORPORATION FINANCE INTERNATIONAL (2013 IFC): ENTERPRICE MEDIUM AND SMALL FINANCE: NEW FINDING ,TRENDS AND G20 FOR PARTNERSHIP GLOBAL FINANCIAL ,INCLUSION PROGRESS ,PAGE.9.

10- BANK WORLD ,IFC. SMES FINANCE FORUM (2017): GAP FINANCE MSMES: ASSESSMENT OF SHORTFALLS THE And opportunities financing in enterprises medium and small ,micro markets ,p.11.

القطاع الخاص العربي في ختام اعمال "مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب" و "القمة الاقتصادية الاولى في الأردن" يتضامن مع غزة ويلوّح باستخدام السلاح الاقتصادي

تحوّلت فعاليات الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، التي استضافتها عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 18 و 19 أكتوبر (تشرين الأول) 2023، تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الهاشمي حفظه الله، وبتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وغرفة تجارة الأردن، إلى تظاهرة اقتصادية لدعم فلسطين جرّاء الحرب المدمّرة على قطاع غزّة، حيث جرى تعليق فعاليات المؤتمر في يومه الأول، والاستعاضة عن ذلك بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، والوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، ومن ثمّ ألقى رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، كلمة مقتضبة أعرب فيها عن تضامن القطاع الخاص العربي مع أهالي غزّة، ودعم القضية الفلسطينية في ظل ما يتعرّض له الفلسطينيون من محاولات ممنهجة من جانب الاحتلال الإسرائيلي، لإنهاء القضية الفلسطينية، ومنع قيام الدول الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

طالب رئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبد الله ناس، خلال افتتاح اعمال القمة الاقتصادية للقطاع الخاص العربي، التي عقدت في عمّان – المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 19-10-2023، بوقف المجزرة التي تحصل في قطاع غزة لتحقيق السلام، الذي هو الخيار الاستراتيجي الذي يحتم على الجميع في كل دول العالم لحماية المدنيين وفقًا للقانون الدولي الإنساني، والدفع بجهود العملية السلمية، وإقامة الدولة الفلسطينية وفق حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

وبيّن رئيس الاتحاد أن القطاع الخاص العربي يعتبر أحد أهم أدوات النمو الاقتصادي في كل دول العالم، لمساهماته في الناتج

المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي وسوق العمل وتوظيف الأيدي العاملة. وأشار إلى أن القطاع الخاص العربي يمثل تقريبا 75 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي ويستوعب مثلها من المواطنين العرب في سوق العمل، ما يحتّم عليه التعاون مع الحكومات العربية، لمضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وأوضح أن هذا التعاون يعتبر ركيزة أساسية لدفع العمل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وبما يجعلها أكثر قدرة على الاندماج بالاقتصاد العالمي. وطالب ناس بوضع استراتيجية عربية للتحول الرقمي استنادا على الثورة الرقمية العالمية والتي تستهدف تطوير البنية التحتية الرقمية التشريعية والتكنولوجية والعمل معا من أجل تنفيذ مشروعات الربط في الطاقة بين الدول العربية، ووضع استراتيجية عربية للطاقة المتجددة، ومعالجة العقبات التي تواجه قطاع النقل، وتحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية.

خليل الحاج توفيق

من جهته، عبّر رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق عن شكره وتقديره لجلالة الملك عبدالله الثاني لتفضله برعاية أعمال القمة والمؤتمر.

وقال: "بالأمس القريب كنا نتحدث ونحلم بأن نؤسس لوحدة اقتصادية عربية، لكن اليوم صارت أقصى أمانينا البحث عن سبيل لوقف العدوان الإسرائيلي وحقن دماء الأهل في القطاع، حيث يعيش أهلنا الصامدون بقطاع غزة في واقع مرير فرضة المحتل الغاصب الذي لم يكتف بالقتل والتدمير واستباحة كل شيء يتحرك فوق أرض القطاع، لكنه صال وجال ونكّل بالجميع ليلا ونهارا باستخدام آلة القتل الحديثة من أسلحة وطائرات وصواريخ استهدفت المدنيين العُزل من نساء وأطفال وشيوخ ودمرت البنى التحتية".

وأشار الحاج توفيق إلى أنّ "قطاع غزة يعاني حصارا إسرائيليا مُحكما تسبب في خروج المستشفيات عن العمل وانقطاع الكهرباء والماء والمواد الغذائية والمستلزمات الطبية، وسط صمت دولي".

خالد حنفي

بدوره، أعرب أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، عن شكره وتقديره لجلالة الملك عبدالله الثاني لرعايته السامية للمؤتمر وللأردن لاستضافة أعماله.

ورأى أنّ انعقاد المؤتمر بمثابة رسالة من القطاع الخاص العربي بأنه قوي حي ومتضامن وقادر على التأثير بمجريات الأمور والأحداث، لافتا لتواجد ممثلين فيه عن القطاع الخاص العربي من 15 دولة. وبين حنفي أن جزءا من الوجود بالميدان يكون أيضا من خلال الشأن الاقتصادي ولابد من إطلاق مبادرات مشتركة من القطاع الخاص العربي تكون بمثابة رسالة للعالم إننا قادرون على التغيير ويكون لنا دور في تغيير مجرى الأحداث ويشعر بها المواطن العربي.

وأكد أمين عام الاتحاد أن فلسطين التي لم يتمكن وفدها من القدوم إلى عمّان، حيث القى رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية كلمة عبر تقنية "زوم" كانت الحاضر الابرز في كل اروقة الموتمر، معتبرا أن قرار اتحاد الغرف العربية تعليق اعمال مؤتمر اصحاب الاعمال والمستثمرين العرب، تضامنا مع فلسطين واهالي غزة ورفض العدوان الاسرائيلي واستهداف المدنيين العزّل، وبإصدار "اعلان عمّان" و "بيان دعم للشعب الفلسطيني"، هو رسالة دعم تجاه الاشقاء الفلسطينيين.

وشدد على أن اتحاد الغرف العربية الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي حريص على دعم الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني بشتى الوسائل الممكنة من أجل توفير كافة مقومات البقاء والصمود في أرضهم، خصوصا في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يمتثل يوما إلى الشرعية والقرارات الدولية التي تنصّ على حق الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة في أرضه ووطنه.

وأكد أن اتحاد الغرف العربية مستعد للعمل بكل الامكانيات والسبل من اجل رفع مستوى التنسيق والتعاون مع كل من وقف موقفا مشرّفا ورفض ما يتعرّض له المدنيون الأبرياء من قتل وتشريد وتهجير ممنهج ورفع المعاناة والظلم عنهم.

وشدد على أن اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص

العربي لن يقف مكتوف الأيدي تجاه ما يجري بحق ابناء فلسطين وقطاع غزة، وانه لن يتردد في استخدام السلاح الاقتصادي من أجل دعم الأشقاء الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

وختم بالقول ان اتخاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي قال كلمته وهذا موقف تاريخي مشرّف، يدل على أن البلدان العربية بوحدتها قادرة على صنع التغيير وفرض حضورها وأهميتها الاستراتيجية تجاه كل من يحاول فرض ارادته وهيمنته عليها بالقوة.

هيفاء أبو غزالة

وأشارت الأمين العام المساعد بالجامعة العربية رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية الدكتورة هيفاء أبو غزالة التي القت كلمة نيابة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، إلى الجهود والمساعي التي تبذلها الجامعة لوقف جرائم التطهير العرقي والعقاب الجماعي الذي يتعرض له الفلسطينيون على نحو ممنهج، وما يتعرض له أهالي قطاع غزة من جرائم خالفت كل الأعراف الإنسانية ومن محاولة للتهجير القسري.

وقالت إن جامعة الدول العربية ليست رابطة لتوثيق العمل السياسي فحسب، بل تتعداه إلى مجالات أخرى ترتبط بالرفاه الإنساني وتحقيق التنمية في مفهومها الشامل تحقيقاً للشعور العربي بوحدة المصير والمقاصد الذي لن يكتمل إلا برؤية الشعب الفلسطيني يسترد أرضه وينعم بحقه المسلوب في التنمية. وأضافت أن المنطقة العربية تعاني من تبعات أزمات محلية مستعصية وأخرى عالمية متشابكة ومتلاحقة خلّفت أعباءً ثقيلة حيث تراجعت القدرة الشرائية لفئات واسعة من مجتمعاتنا، وارتفعت معدلات التضخم والاستدانة إلى مستويات مقلقة متأثرة بتقلبات أسعار الطاقة والغذاء وتذبذب سلاسل الإمداد العالمية.

وأوضحت ابو غزالة أن تنفيذ خطط إحياء مسيرة التنمية والدفع بها قدماً يتطلب تعظيم دور القطاع الخاص العربي لتمكينه من القيام بدور أكبر في خلق الثروة، ولمساعدة الحكومات العربية في جهودها لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة. وأكدت أن الجميع يعول كثيرا على دور القطاع الخاص العربي بوصفه شريكاً استراتيجياً لمجابهة التحديات الراهنة وفق رؤية عربية تفهم الواقع وتركز على أولويات المنطقة، ولا سيما أنه يملك طاقات غير مستغلة تمكّنه من استغلال الفرص العربية ولعب دور إقليمي ودولي في التنمية. وأشارت ابو غزالة إلى أن جامعة الدول العربية حققت إنجازات

ملموسة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتسهيل حركة التجارة البينية منها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنطقة التجارة العربية في الخدمات التي دخلت حيز النفاذ منذ عام 2019، وإطلاق السوق المشتركة العربية للكهرباء مطلع الشهر الحالي.

مداخلات ومواقف

ووصف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية بالإنابة مازن حماد، ما يجري بقطاع غزة بالمجازر والجرائم المروعة بحق أهالي قطاع غزة ولا سيما في المستشفى المعمداني، مشددا على ضرورة الإسراع بوقف العدوان وحماية الأرواح.

وقال حماد نحن اليوم مطالبون بموقف حازم نؤسس فيه لمؤسسة عربية فاعلة والبناء على قرارات الاتحاد السابقة ليكون القطاع العربي فاعلا بكل المحافل والتكتلات.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية عبد الرزاق الزهيري أن العمل الأساسي الذي يجب ان نقوم به اليوم هو وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، مشددا على ضرورة تفعيل المقاطعة الاقتصادية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وقدم رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان الشيخ فيصل الرواس مقترحا بضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي وإعداد قائمة بالمنتجات الفلسطينية التي يمكن شراؤها وزيادة تواجدها وحصتها بالأسواق العربية لتوفير الدعم المستدام للاقتصاد الفلسطيني.

وقال رئيس اتحاد الغرف الفلسطينية عبده إدريس نتطلع الى وقف العدوان وشلال الدماء والمأساة في قطاع غزة وإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية وإعادة الكهرباء والماء بأسرع وقت ممكن خوفا من قوع الكارثة الإنسانية الكبرى.

من جهته، عبر رئيس وفد اتحاد الغرف السعودية عماد الفاخري عن اصدق المواساة لأهل فلسطين بشهداء الأمة والأبرياء الذين قضوا بالعدوان الذي تشنه دولة الاحتلال على قطاع غزة وان ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

وقال نائب رئيس مجلس الأعمال القطري الاردني خليفة المسلماني إن القطاع الخاص القطري من أوائل الداعمين للقضية الفلسطينية من خلال الكثير من المبادرات التي تقدمها داخل الأراضي الفلسطينية موجه التحية لصمود أهالي قطاع غزة في وجه العدوان.

وطالب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وشمال لبنان توفيق دبوسي، بتعزيز الوحدة بين اتحاد الغرف العربية وتحقيق التضامن بينها لخدمة القضايا العربية معتبرا القضية الفلسطينية مصيرية وكل ما يجري على أراضيها من قبل دولة الاحتلال مرفوض.

وأكد رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعية الليبي محمد الرعيض، ان انعقاد القمة الأولى للقطاع الخاص العربي أمر ضروري، مؤكدا ضرورة بذل المزيد من الجهود على مختلف المستويات خاصة رجال الأعمال العرب لوقف العدوان.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل ضرورة تعزيز التعاون بين القطاع الخاص العربي وتوحيد العمل من اجل مواجهة التحديات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم.

واكد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات الحسين عليوي الدعم الدائم والمطلق مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي، مطالبا برفع الحصار على غزة. وأوضح عليوي أن بلاده تدعم كل الجهود والمبادرات التي تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني، مشددا على أهمية إقامة منتديات ومؤتمرات في فلسطين ودعم المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية

بيان دعم الشعب الفلسطيني

صدر في ختام أعمال الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي، التي عقدت في عمّان–المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 18 و19 تشرين الأول (اكتوبر) 2023، بتنظيم من اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وغرفة تجارة الأردن، البيان التالي:

➢توجّه المؤتمرون إلى الشعب الفلسطيني الشقيق، برسالة دعم وتضامن لما يتعرضون له من إبادة جراء الحرب على قطاع غزّة. وأعلن المؤتمرون عن رفضهم لما يجري في الأراضي الفلسطينية على يد الاحتلال الاسرائيلي من حصار وتجويع واستيطان جائر، مطالبين بتطبيق القرارات الدولية التي تنص ّعلى حق الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة على أرضه.

➢استنكر المؤتمرون بأشد العبارات كل أشكال القتل والقصف والدمار التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي، والمحاولات الجارية اليوم لتهجير مليوني فلسطيني من قطاع غزّة، بعدما كانوا فقدوا على مر ّالعقود والسنوات الماضية الجزء الأكبر من أراضيهم في فلسطين العزيزة على قلوب العرب جميعا.

➢ أعلن المؤتمرون عن استعداد القطاع الخاص العربي للعمل بكل الامكانيات والسبل من أجل رفع مستوى التنسيق والتعاون مع كل من وقف موقفا مشرّفا ورفض ما يتعرّض له المدنيون الأبرياء من قتل وتشريد وتهجير ورفع المعاناة والظلم الذي يتعرض له الأشقاء الفلسطينيون، على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

➢ دعا المؤتمرون إلى قيام القطاع الخاص والغرف واتحادات الغرف العربية ومؤسسات التمويل العربية بتقديم المساعدات العينية والمالية والمادية العاجلة إلى أهالي قطاع غزة.

➢ ويؤكّد المؤتمرون أن ّالقضية الفلسطينية ستظل القضية المحورية وعاصمتها القدس الشريف.

➢ يعلن المؤتمرون عن مد يد التعاون إلى أشقائنا في فلسطين، والوقوف إلى جانبهم ودعمهم بشتى الوسائل والسبل الممكنة، من أجل توفير كافة مقومات البقاء والصمود والعيش بكرامة في أرضهم.

➢ أكد المؤتمرون أن ّالقطاع الخاص العربي، لن يقف مكتوف الأيدي تجاه ما يجري بحق أبناء قطاع غزة، وسيستخدم السلاح الاقتصادي من أجل دعم الأشقاء الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

➢ حثّ المؤتمرون على وجوب مقاطعة مؤسسات المجتمع

المدني العربية والشركات التجارية العربية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني ومؤسساته ومنتجاته.

➢ دعوة القطاع الخاص العربي الى دعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال استيراد المنتجات الفلسطينيةً بما يدعم الاقتصاد وصمود الشعب الفلسطيني.

➢ تشكيل لجنة من أعضاء اتحاد الغرف العربية لزيارة المفوضية الأوروبية في بروكسل والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وذلك بشكل عاجل للمطالبة بوقف الحرب والحصار على غزة، وكشف الجرائم اللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني.

مبادرة الغرفة الإسلامية "صندوق إعمار غزّة"

وجرى خلال فعاليات القمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي، إطلاق "صندوق إعمار غزّة" بمبادرة من رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، عبدالله صالح كامل، الذي أعلن عن مضمون المبادرة في كلة له خلال فعاليات القمّة، حيث شدد على أنّه "تقديرا للموقف العربي الموحّد مما يجري، واستلهاما من مشاعر شعوبنا الجياشة في هذه المحنة التي تصيب أرضا غالية علينا جميعا، يسعدني أن أطلق اليوم مبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة باعتبارها المظلة الأكبر للقطاع الخاص في عالمنا العربي والإسلامي لإعمار غزّة، وهي مبادرة مفتوحة أمام كل مؤسسة راغبة في المشاركة فيها وليست خاصة بالغرفة الإسلامية وحدها".

وتهدف هذه المبادرة إلى التركيز على جهود الإعمار، ومن ضمن ذلك:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعادة إطلاق أنشطتها بعد ما تعرّضت له من خراب وتدمير.
- التمكين للقادرين على العمل من بعد لتوفير فرص العمل لهم مع مختلف الشركات حول العالم من خلال مختلف أدوات الاقتصاد الرقمي.
- رفع القدرات في مختلف المجالات التي سنعمل على توفير فرص التدريب فيها.

واعتبر عبد الله صالح كامل أنّ "الغرض العام لهذه المبادرة المنطلقة منا كقطاع خاص هو العمل على التمكين الاقتصادي لأبنائنا وبناتنا بما يؤدي إلى تحقيق الإعمار من مختلف جوانبه، حيث سنعمل سويا مع مختلف شركائنا وعلى رأسهم صندوق تمكين القدس الذي تلقينا خطابا من رئيس مجلس أمنائه صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز يتضمّن مباركته لهذه المبادرة".

وقال: "وجهت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية البدء بالتواصل مع مختلف الجهات حول العالم، وإنني أعلن تبرّعي والسيد منيب المصري بمبلغ مليون دولار لكل منّا للصندوق".

المنتدى الاقتصادي الخليجي – المصري الأول ينعقد في القاهرة..
توصيات بارزة لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري

تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، عقدت أعمال منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول، يوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023، في القاهرة، بتنظيم من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وبدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك تحت شعار "أعمال – شراكة –استثمار". وشهد المنتدى حضور معالي المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية ممثلا دولة د. مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري، ومعالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني، ومعالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة سمير عبدالله ناس، رئيس اتحاد الغرف العربية، وسعادة الاستاذ حسن بن معجب الحويزي رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وسعادة الاستاذ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، على "أهمية تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات والقطاعات"، مشيراً إلى أنّ" حجم التحديات الراهنة جراء المتغيرات الاقتصادية العالمية تحتم علينا الوصول لرؤى مشتركة ومحددات اقتصادية متصلة يكون دورها الحفاظ على النمو الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التنمية المستدامة وفتح آفاق أوسع وأشمل للتعاون والشراكات الشاملة على كل المستويات وفى مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية والصناعية".

وشدد ناس على أن اتحاد الغرف العربية لن يألو جهدا في سبيل دعم تنفيذ نتائج وتوصيات هذا المنتدى وتوفير كل سبل الدعم للقطاع الخاص الخليجي والمصري في مساره الجاد والفاعل نحو المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر الانخراط في الآليات

التنسيقية والتكاملية المشتركة لخلق جهاز إنتاجي مرن ومتقدم يتلاءم مع طموحات الجانبين في إنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، داعياً إلى ضرورة تعزيز حجم التبادل التجاري الخليجي المصري الذي وصل إلى ما يزيد عن 12 مليار دولار سنويا فضلا عن حجم استثمارات بينية مشتركة بلغت 33 مليار دولار بما يحقق النمو الاقتصادي المتسارع.

وأوضح أن التوجه إلى الشراكة الصناعية التكاملية بين الأسواق الخليجية والسوق المصري أمرٌ في غاية الأهمية في بناء مجتمعات اقتصادية تنموية قادرة على تحقيق التكامل في شتى القطاعات الصناعية والتجارية لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وحمايتها من موجات التضخم العالمية عبر تكاملية سلاسل الإمداد، متطلعاً إلى أن يحقق منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول أهدافه بما يتناسب مع حجم العلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة التي تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية في ظل حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وأخيهم فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نحو تعزيزها وتوطيدها على كافة المستويات ومختلف الأصعدة.

من ناحيته، أكّد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في كلمته، أنّ مصر لطالما فتحت ذراعيها أمام كافة الشركاء من مختلف دول العالم وبالأخص الأشقاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منوّهًا بالتعاون المثمر بين اتحادات الغرف في هذه الدول. وأشار الوكيل إلى أهمية تحقيق التكامل بين الدول العربية من خلال التصنيع المشترك والتصدير لأسواق أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من المناطق والتكتلات الاقتصادية التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تجارة حرة.

وشهد المنتدى العديد من الجلسات التي تناولت التعاون بين دول الخليج وجمهورية مصر العربية وبحث سبل زيادة التبادل الاقتصادي و الاستثماري، من بينها: جلسة جمهورية مصر العربية والبوابة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، وجلسة حول فرص الاستثمار في قطاعات/ العقارات والصناعات الغذائية والزراعة والسياحة، وجلسة حول التكامل الصناعي في مجالات الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة، وجلسة بعنوان التعاون الخليجي المصري في مجالات الرعاية الصحية والدواء وتقنية المعلومات والاتصالات الرقمية، وجلسة التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات التكنولوجية والتعليم.

وبحثت جلسة المنتدى الثانية "فرص الاستثمار الواعدة في

مجالات العقارات والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة" في كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. والتي أدارها الدكتور على حامد الملا مدير ادارة المشروعات الصناعية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

وأكد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في جلسة العمل الثانية، على "أهمية تنامى حجم التجارة البينية بين مصر ودول الخليج والتي تتراوح بين 27 و28 مليار دولار ولا زالت دون المستوى رغم المميزات العديدة التي يتميز فيها الجانبين".

ولفت إلى أنّ "لدى الجانبين المصري والخليجي قطاعات استثمارية واعدة في السياحة والزراعة والعقارات والتي يجب التوسع فيها من خلال الاستثمارات المشتركة، من أجل مواجهة العقبات والتحديات التي تواجه العالم العربي الذي يزيد عدد سكانه بنسبة 1.7 في المئة سنويا مع وجود شح مائي، مما يمثل مشكلة للإنتاج الزراعي والغذائي".

وأشار إلى أنّه "لا بدّ من استخدام تكنولوجيا الثورة الرابعة سواء كانت زراعية أم صناعية واستخدامها في تحسين طرق الزراعة ونظم الري والتي نجحت مصر إلى حد ما في تحقيقها. كما أنه من الاهم تحقيق تحالف استراتيجي والذي يتبعه زيادة حجم التجارة بين الطرفين".

التوصيات

وانتهى منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول بالعديد من التوصيات التي تم مناقشتها لضرورة تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية:

أولا: الدعوة لعقد هذا المنتدى بشكل سنوي ومنتظم وأن تكون هناك أمانة عامة تتابع التوصيات التي يخرج بها المنتدى، وتعرض في الاجتماع القادم ضمن أهم الإنجازات، مع عقد اجتماعات قطاعية بينية.

ثانيا: البحث عن الحلول التقنية التي تساهم في التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، مثل إنشاء منصة تتبناها اتحادات الغرف بحيث تعرض فيها المناقصات وكذلك الفرص الاستثمارية والتجارية.

ثالثا: دراسة التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية، وخصوصا في ظل إقرار دول الاتحاد الأوربي ضريبة الانبعاث الكربوني والذي سيؤثر على نمو الصادرات العربية والاستفادة من الطاقة المتجددة.

رابعا: ضرورة التكامل في الصناعات الغذائية وخاصة مع التحديات التي تظهر بين فترة وأخرى من أمراض وأوبئة والتغير المناخي والظروف الجيوسياسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي في مجال الامن الغذائي.

خامسا: العمل على زيادة الاهتمام بالاستثمار المشترك في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والاعتماد المشترك لمنتجاتها، وكذا التشارك في البحث والتطوير

سادسا: التأكيد على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، من تصنيع مشترك، وتشجيع للاستثمارات، وتنمية التجارة البينية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والنقل واللوجستيات، والسياحة، وربط شبكات الكهرباء والبترول والغاز.

سابعا: ضرورة الاستفادة من الإمكانات الوطنية والسعي لتكامل الموارد، بما يعمق التعاون في مواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة

ثامنا: التأكيد على أهمية التشارك في تعميق الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر من خلال تبادل مكونات ومستلزمات الإنتاج والسعي لتصنيعها لمن لديه المميزات النسبية.

تاسعا: تأكيد التعاون من خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية، والربط بينهم، لتحقيق للتصنيع المشترك وتنمية الصادرات المشتركة

عاشرا: التشديد على عدم اقتصار التعاون التجاري بين دول الخليج العربي ومصر على السلع تامة الصنع فقط، بل أن تشمل عمليات التكامل الصناعي ومكونات ومستلزمات الإنتاج، لمجابهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية ولرفع نسب المكون المحلى العربي لاختراق الأسواق العربية والأفريقية والدولية.

حادي عشر: دعوة الغرف التجارية ومنتسبيها من قيادات الانشاءات والمقاولات من الجانبين لخلق تحالف عربي قوي يعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية في افريقيا، وإعادة اعمار الدول العربية.

ثاني عشر: التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والتدريب والجامعات والمعاد التكنولوجية، وتبادل المناهج التي يجب أن تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وانشاء الحاضنات وربطها افتراضيا، والعمل في البحث والتطوير المشترك.

الملتقى الاقتصادي العربي التركي ينعقد في إسطنبول:
بناء شراكة وتحالفات استراتيجية أقوى لتعزيز التعاون الاقليمي

نظم اتحاد الغرف العربية ومجموعة "الاقتصاد والأعمال" بالشراكة مع الحكومة التركية ممثلة بوزارتي المالية والخارجية، واتحاد الغرف وتبادُل السلع التركيةTOBB وبالتعاون مع جامعة الدول العربية الدورة 14 من الملتقى الاقتصادي التركي–العربي الذي عقد في فندق "شيرهان كمبنسكي" اسطنبول تحت شعار "عصر جديد للشراكة".

شدد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال المنتدى الاقتصادي العربي – التركي الرابع عشر، الذي عقد في تركيا، بحضور شخصيات وزارية عربية وتركية بارزة، في مقدّمها وزير المال في جمهورية مصر العربية محمد معيط، ووزراء من قطر والكويت وتركيا، ورئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت هيسارجيك أوغلو، ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، بالإضافة إلى حضور بارز من رجال الأعمال العرب والأتراك، على "أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص التركي القوي، وكذلك القطاع الخاص العربي الذي يقود عملية الإنتاج والاستثمار ويوظّف النسبة الأكبر من اليد العاملة في المنطقة العربية".

وأكّد أنّ "العلاقات الاقتصادية العربية – التركية هي علاقات مستمرة ودائمة التقدّم، حيث تظهر البيانات أن تركيا شريك اقتصادي كبير بالنسبة للمنطقة العربية، حيث أنّ حجم التجارة البينية العربية التركية يصل إلى حوالي 55 مليار دولار. كما أنّ حجم الصادرات من الجانب التركي يتزايد سنويا بحوالي 10 في المئة من المنطقة العربية، إضافة إلى وجود استثمارات عربية مباشرة وغير مباشرة تزايدت بشكل كبير ومتراكم في السنوات الأخيرة، خصوصا في قطاع الإسكان والعقارات وما إلى ذلك، هذا إلى جانب زيارة أكثر من 10 مليون سائح عربي لتركيا بشكل سنوي".

وقال: "صحيح أنّ هذه الأرقام جيّدة، ولكن هذا ليس ما نطمح إليه، وإنني بصفتي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الذي تأسس عام 1951، ويعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في 22 دولة عربية، ومهمته منذ تأسيسه تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية من جهة، وبين البلدان العربية والأجنبية من جهة أخرى، أرى أنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير أو تطوير في

شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية إلا عن طريق القطاع الخاص، حيث في الواقع أنّ القطاع الخاص التركي من خلال رئيس الغرف والبورصات التركية السيّد رفعت هيسارجيك أوغلو، دائما ما يحرص على تعزيز التنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي في مختلف المناسبات والظروف".

ورأى أمين عام الاتحاد خالد حنفي أنّ "الوقت اليوم خصوصا بعد الانتخابات التركية التي أسفرت عن إعادة انتخاب فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وبعد تشكيل حكومة تركيّة أكثر انفتاحا، يعتبر مؤات في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، لتصل إلى الواقع المرجو والمأمول".

وأكّد أنّ "الحكومات تفتح الأبواب نحو تطوير العلاقات، ولكن من يعبر ويمر هو القطاع الخاص"، لافتا إلى أنّه "هناك اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والبلدان العربية، وهي تعدّ ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، لكنها ليست كافية، لأننا اليوم نحتاج إلى التغيير في نمط العلاقة، حيث لا يجب أن نسعى فقط إلى رفع حجم التجارة بنسبة 30–20 في المئة، أو أن يصل حجم التبادل التجاري إلى حدود 80–70 مليار دولار، بل نسعى ونطمح إلى بناء شراكة استراتيجية أقوى وأكبر، كما نسعى إلى أن لا نكون فقط أسواق تستهدف بعضها البعض، بل أن نكون منصّات ومناطق محورية يستفيد منها الطرفين العربي والتركي".

ورأى أنّ "هناك فرصة كبيرة في ظل الظروف العالمية الراهنة، التي قد ينظر إليها على أنها سيئة، بل إنها بنظرنا فرصة مهمّة يجب أن ننتهزها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، حيث سلاسل الإمداد اليوم باتت أقصر من السابق، ونحن على هذا الصعيد نعتبر الأقرب ثقافيا وجغرافيا إلى بعضنا البعض، وبالتالي نستطيع أن نغيّر الكثير في نمط علاقتنا وليس فقط حجم علاقتنا، حيث كبلدان عربية لدينا مفاتيح في افريقيا، كما لدينا مفاتيح عربية في آسيا، وبالتالي نستطيع من خلال تركيا الولوج إلى الأسواق الأوروبية، مما يساهم في إحداث توليفة جديدة من العلاقات والشراكة الاستراتيجية التي هي الأساس وليس التبادل التجاري البسيط القائم في الوقت الحالي".

ونوّه إلى أنّه "نحتاج أكثر إلى العمل ليس فقط في تجارة السلع، ولكن حجم أكبر في الخدمات، واستغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، حيث نستطيع أن نوظّف طاقاتنا الشبابية من الجانبين بشكل كبير، حيث أنّ المنطقة العربية ليس منطقة متجانسة اقتصاديا، بل هناك اختلافات اقتصادية كبيرة، وبالتالي لا بدّ من

التعامل مع كل دولة ومنطقة بشكل مختلف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير كبير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، حيث نحتاج إلى بناء تحالف استراتيجي، وليس تطوير واقع التجارة بشكلها الحالي الكلاسيكي والبسيط".

في الموازاة، اعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال الجلسة الثالثة ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي – التركي الرابع عشر، بعنوان: "تنشيط العلاقات بين مصر وتركيا: فرص التعاون الثنائي والإقليمي"، وبمشاركة وزير المالية في جمهورية مصر العربية محمد معيط، ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، وامين عام اتحاد الغرف التجارية – المصرية علاء عز، أنّ "مصر تعتبر محورا هاما وأساسيا في سياق تطوير العلاقات العربية – التركية، حيث أنها تشكّل البوابة التي تساعد على إنماء هذه العلاقة".

ولفت إلى أنّ "مصر دولة مؤثرة وفاعلة في العالم العربي، ولديها انفتاح كبير على معظم الدول العربية، وبالتالي يمكن أن يكون لمصر دور محوري وارتكازي على صعيد تنمية أنشطة القيمة المضافة الواردة من تركيا الى المنطقة العربية وإفريقيا أيضا".

ورأى أنّ "فرص التعاون كبيرة جدا كون المنطقة العربية ليست

متجانسة اقتصاديا، حيث هناك دول تمتلك مميزات مختلفة عن الدول العربية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإنّ من ضمن المميزات التي تمتلكها مصر هو مكوّن العمل والإنتاج، وبالتالي هذا ما يجعل مصر نقطة محورية كبيرة، خصوصا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار بأن تركيا متطورة في مجال اللوجستيات والنقل وكذلك في المجالات الخاصة بالمنافذ والمعابر، في حين أنّ لدى مصر أيضا طاقات وإمكانيات كبيرة جدا، ما يحفّزنا على تعزيز التعاون في القطاع الرقمي وأنشطة القيمة المضافة التي لها علاقة بالثورة الصناعية الرابعة، وذلك من أجل الخروج بشيء مختلف عمّا هو سائد في الوقت الحالي".

ولفت إلى أنّه "نحتاج اليوم إلى تطوير هذه العلاقة خصوصا وأنّ العلاقة المصرية – التركية بدأت تنمو بشكل مضطرد ومتزايد في الفترة الأخيرة، وقد زادت في العام الماضي الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة حوالي 50 في المئة، وهي مؤهلة لتتزايد بشكل أكبر في المرحلة القادمة، خصوصا إذ ما أخذنا في الاعتبار االظروف العالمية المستجدة".

ورأى "أننا كبلدان عربية واتحاد غرف عربية نستطيع أن نفعّل هذه العلاقة ليس فقط لمصلحة مصر وتركيا بل أيضا من أجل المصلحة العربية – التركية بشكل عام. وفي هذا الإطار من المقرر أن ينعقد مجلس إدارة الغرفة العربية – التركية في القاهرة بضيافة كريمة من اتحاد الغرف التجارية المصرية في وقت قريب جدا، وسيشكّل هذا الحدث فرصة هامة من أجل بحث الخطوات الجديدة التي من شأنها تطوير العلاقات العربية – التركية، خصوصا وأنّ مجالات التعاون بين الجانبين العربي والتركي كبيرة جدا".

محورية الحدث

واكتسب الملتقى أهمية خاصة من حيث توقيت انعقاده، سواء بالنظر إلى الحضور الوزاري العربي والتركي، إلى جانب عدد من قيادات الشركات وممثلين عن القطاع الخاص العربي والتركي. كما أن الملتقى اكتسب زخماً كبيراً في ظل التقارب الحاصل في العلاقات العربية – التركية والسعي لتعميقها سواء على المستوى الاقتصادي والاستثمارات واستقطاب القطاع الخاص في الاتجاهين. وجاء الملتقى ليعمق دوره كمنصة رئيسية للتلاقي والتفاعل بهدف تطوير العلاقات بين الدول العربية وتركيا خصوصاً وأن تنظيمه بدأ في العام 2005. وشارك في المُلتقى نحو 500 مشارك على رأسهم وزراء وقيادات تركية وعربية وممثلي اتحادات الأعمال والغرف التركية والعربية.

تعزيز التجارة البينية

انعقدت الجلسة الأولى تحت عنوان:" مواجهة التحديات العالمية، واغتنام الفرص الجديدة"، وأدارها وزير الخزانة والمالية في تركيا محمد شمشك، وتحدث فيها كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية د.سعد البراك، وزير الدولة ورئيس مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة القطري أحمد بن محمد السيد، ووزير المالية المصري د.محمد معيط.

وركزت الجلسة على كيفية تعزيز التجارة البينية، والخطوات المتخذة من قبل الدول الثلاث على مستوى التحولات الاقتصادية والمبادرات المتخذة على هذا الصعيد.

وخلُص المتحدثون في هذه الجلسة إلى التأكيد على أن تركيا والدول العربية مطالبة بالعمل عن قرب بصورة أعمق لتعزيز التجارة البينية فيما بينها كمقدمة لتعميق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية. وشدد الوزير شمشك خلالها على أن الظروف الحالية الحاصلة في غزة، تؤكد أن دول المنطقة بما فيها تركيا، مطالبة بتعاون أعمق في مواجهة التحديات السياسية والمخاطر الجيوسياسية.

ولفت الوزير شمشك إلى أن التجارة البينية بين تركيا والبلدان العربية ما زالت متواضعة مقارنة بالإمكانات المتوفرة، مشيراً إلى أن نسبة التجارة البينية على مستوى دول المنطقة وشمال إفريقيا بلغت نحو 14 في المئة في العام 2021، في حين أن هذه النسبة تصل إلى 68 في المئة في أوروبا و50 في المئة في وسط آسيا. واعتبر أن الارتقاء بها إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، يقضي بتوقيع وتفعيل اتفاقيات تجارة حرة بين الجانبين، مقدماً على ذلك مثالاً من خلال اتفاقية التجارة الحرة التركية – المصرية ومساهمتها في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى جانب إعادة النظر ببعض الإجراءات بما يساهم في معالجة التحديات التي تقف في وجه تطور التجارة البينية واستقطاب الاستثمارات.

تعميق الشراكات

بعدها تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي د.سعد البراك. فرأى أنه لا بد من الارتقاء بمفهوم التنمية الشاملة للإنسانية، مشيراً إلى أن شعار التنمية الاقتصادية هو المؤسسة الحرة. وأضاف أن دور الدول يمكن

في الجانب المنظم للنشاط الاقتصادي مع ضرورة العمل على تبني الحوكمة في الأعمال التجارية. وخلص إلى التأكيد على أن النموذج الذي تدير فيه الدولة النشاط الاقتصادي يترك تداعيات على التنمية الاقتصادية والحرية الاقتصادية.

واستعرض البراك المقومات التي تملكها دولة الكويت، من بينها أنها تملك واحدة من أقدم الصناديق السيادية في العالم، ويدير أصولاً بقيمة نحو 740 مليار دولار. وتناول خطة التنمية الاقتصادية في الكويت رؤية 2035 والتي جرى تحديثها تحت مسمى رؤية 2040، تتبنى الانفتاح الاقتصادي وتطوير مناخ الاستثمار وتحديث القوانين بما فيها قانون الشركات، مركزاً على ان هذه الرؤية تركز على تعزيز نمو الإيرادات واستخدامها في تطوير الاقتصاد غير النفطي. وتناول البراك مشروع تطوير ميناء مبارك الكبير، ويستهدف الارتقاء بعدد الحاويات إلى نحو 8 مليارات حاوية حتى العام 2035، في حين أن تطوير الصناعة النفطية سواء على مستوى الاستكشاف والإنتاج يتطلب استثمار نحو 300 مليار دولار لغاية العام 2040.

ورأى أن الكويت تتطلع إلى الاستفادة من الإيرادات الضخمة في القطاع النفطي، لبناء شراكات مع مستثمرين والقطاع الخاص في قطاعات محددة، كما هو الحال مع الصحة والتعليم وغيرها بما يدعم الاقتصاد غير النفطي.

مؤسسات متخصصة

أما وزير المالية المصري محمد معيط، فأكد أن هناك أدوات عدة من شأن استخدامها، الارتقاء بالتجارة البينية، مشيراً إلى أنه يأتي في مقدمها تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ومنحه دوراً قيادياً، والعمل على تسهيل الإجراءات الاستثمارية أمامه وفق أهداف واضحة، بما يعزز دوره في الناتج المحلي. ورأى معيط أن دول المنطقة تملك كافة المقومات لتعميق التجارة البينية في ما بينها، سواء بتوفر التمويل والكوادر البشرية، مشيراً إلى أهمية تسهيل الإجراءات لاستقطاب القطاع الخاص إلى المشاريع الحيوية، بما يساهم في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجية.

وطالب معيط بضرورة العمل على تطوير مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في المنطقة، متناولاً الدور الذي لعبته مصر على مدى السنوات السابقة في سياق السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم، حيث جرى العمل على تطوير بنية تحتية متطورة في كافة المجالات إلى جانب تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، ومن بينها على سبيل المثال إعداد إطار عمل الرخصة الذهبية، واستخدام التكنولوجيا في استصدار الرخص.

وقال معيط إن مصر تزخر بالفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية، إلى جانب وجود كوادر بشرية، حيث يشكل الشباب النسبة الأكبر في التركيبة السكانية، لافتاً إلى أن مصر يمكن أن تلعب دوراً حيوياً من موقعها الجغرافي في تعزيز التجارة البينية، سواء كونها تقع بين الدول العربية، وقربها من جنوب أوروبا، والأهم باعتبارها مدخل إلى الأسواق الإفريقية. وخلُص معيط إلى المطالبة بضرورة وجود مؤسسات معنية متخصصة تشرف على تطوير التجارة البينية بين دول المنطقة وتركيا.

من جهته، رحب وزير الدولة ورئيس مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة القطري أحمد بن محمد السيد بأي استثمارات أجنبية محتملة في قطر، ليس فقط على مستوى المناطق الحرة، مشيراً إلى العلاقات الوثيقة التي تملكها قطر مع الدول المحيطة وباقي دول العالم. وقال إن دول المنطقة تملك كافة مقومات الموارد ورأس المال البشري والقوة المالية والخبرات بما يمكنها من تعزيز التجارة البينية في ما بينها.

واقترح وضع قائمة بالمشاريع المحتملة التي ستكون مفيدة للقطاع الخاص بشكل أساسي لدفع عملية الاستثمار، معتبراً أن القطاع الخاص يعد المفتاح الأساسي في دول المنطقة، سواء من مستثمرين محليين أو دوليين، بما يوفر مزيجاً من القطاع الخاص الإقليمي والمحلي مع المعرفة الدولية، بما يساهم في نقل التكنولوجيا، معتبراً أنه ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من خطة واضحة تعزز سهولة ممارسة الأعمال.

ولفت إلى أن دولة قطر يمكن أن تلعب دور بوابة عبور الدول العربية إلى الأسواق الآسيوية، بالنظر إلى ما تملك من بنية تحتية متطور كالمرفأ والمطار، إلى جانب وجود شركات قيادية كما هو الحال مع الخطوط الجوية القطرية، التي تؤدي دوراً مهماً في خدمات الشحن. وأضاف أن هذه الوقائع يكملها وجود بيئة تنظيمية متطورة وجهات ناظمة حريصة على مواكبة متطلبات المستثمرين ومعالجة التحديات، في حين أن القطاعات الاقتصادية المختلفة مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب.

وتناول التحولات الاقتصادية الحاصلة في قطر، مشيراً إلى أن دور مركز قطر المالي، ودور المؤسسات التعليمية في قطر في تطوير المواهب والارتقاء بمستوى الكوادر البشرية، متناولاً الخطوات المتخذة على صعيد التحول في قطاع الطاقة، إلى جانب الجهود

الهادفة للتنويع الاقتصادي، وسط خطة طموحة لمضاعفة حجم الاقتصاد في العام 2030. ولفت إلى وجود أدوات لتعزيز الاستفادة من الوقود الاحفوري في دعم الطاقة المتجددة، عبر تعميق استخدام التكنولوجية والأبحاث والتطوير. وخلُص الوزير السيد إلى التأكيد أن حالة عدم الاستقرار في العلاقات الأميركية – الصينية تشكل فرصة مهمة لدول المنطقة.

نجاح الملتقى

وتحدث المدير التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال وليد أبوزكي فقال إن انعقاد "ملتقانا يأتي في ظروف مأساوية يعيشها قطاع غزة في فلسطين المحتلة، حيث تستمر الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل المحتلة منذ أكثر من شهر. ونطلب من على هذا المنبر بالوقف الفوري للإبادة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني، وبإعادة مقومات الحياة إلى مواطني غزة والدخول في مسار سياسي مدعوم دولياً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس". وأضاف أبوزكي مذكّراً بالتحديات الكبيرة "التي لا نزال نعيشها في ظل التوترات الجيوسياسية، والتقلبات الاقتصادية وتراجع وتيرة النمو، مما يفرض علينا البحث عن حلول وشراكات هادفة وعميقة". وشدّد على أن "انعقاد الملتقى الاقتصادي التركي – العربي في هذه الظروف يؤكد نجاحه في توفير منصّة للتلاقي والحوار، وتبادل التجارب والمصالح وبناء الشراكات بين تركيا والبلدان العربية"، منوّها بالمشاركة "الرفيعة المستوى في هذه الدورة على الرغم من الظروف الصعبة إقليمياً وعالمياً، مما يدلّ على أن الملتقى أصبح واحد من أهم منصات الشراكة الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية على مستوى الحكومات وكذلك على مستوى القطاع الخاص. وهو يأتي في الوقت الذي تعمل تركيا والبلدان العربية على تعميق الإصلاحات وإعادة صياغة استراتيجياتها الاقتصادية باتجاه تحقيق المزيد من التنويع، والريادة، وتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار وبناء تواجد أكثر رسوخا على خريطة الاقتصاد العالمي".

وإذ أشار إلى أن "مجرد انعقاد هذا الملتقى هو نجاح يعكس التطور النوعي في العلاقات التركية – العربية والتبادل التجاري والاستثماري بين تركيا والبدان العربية، قال إن "الشركات التركية توسّع حضورها في معظم الأسواق العربية، كما تتزايد أهمية تركيا كمقصد مهم للاستثمار والسياحة العربية"، مشدّداً على وجود "الإرادة والمصالح ولا ينقصها إلّا المزيد من المبادرات والآليات والشراكات".

وأعلن أبوزكي "عن التحضير لإطلاق شبكة الأعمال التركية – العربية لإكمال دور الملتقى الاقتصادي التركي– العربي، وتوفير منصّة للتفاعل المباشر والوثيق بين الشركات، وتأمين المعلومات ومساعدة الشركات والمستثمرين على الاستفادة من الفرص والتعامل مع المخاطر".

وكشف عن استضافة دولة الكويت العام المقبل للدورة التاسعة والعشرين من منتدى الاقتصاد العربي "بعد أن درج عقده في بيروت طوال السنوات الماضية، آملاً "أن يكون محطة أخرى من التواصل والتعاون العربي– التركي".

تحرير التجارة

وتطرق رئيس اتحاد الغرف وتبادل السلع التركية TOBB رفعت هسارجيك لي اوغلو لأهمية تطوير العلاقات التجارية بين دول المنطقة لأنها السبيل إلى إثراء الشعوب والدول، مبديا استعداد الشركات التركية للمساهمة في نقل الخبرات والمعرفة، كما الصناعات التي تتميز بها تركيا. وأضاف "أننا أخوة والأخوة لا يحتاجون إلى تأشيرات لزيارة أحدهم الآخر، ولا إلى قوانين تحد من التبادل التجاري بينهم ، فلنعمل على اتفاقات التجارة الحرة ولنحرر التجارة".

التوترات الدولية الراهنة: الآفاق والتحديات

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي

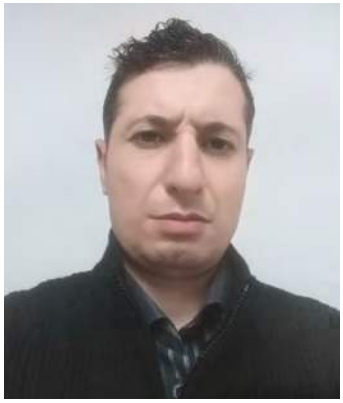

تعتبر بداية هذه العشرية كارثية بشتى المقاييس على البشرية قاطبة، فمن بروز فيروس القرن القاتل المسمى بكوفيد19- وأضراره الجسيمة اقتصاديا واجتماعيا، ووصولا إلى الحرب الدائرة حاليا في منطقة الشرق الأوسط وبؤر التوترات الدولية بالقارة الأوروبية والإفريقية بحيث مازالت أغلب شعوب العالم تعاني من مشاكل اجتماعية، وسياسية واقتصادية حالكة. ومما لا شك فيه أن تلك المتغيرات العالمية لم تأت من فراغ بل كانت في صلبها نوايا صراعات طويلة الأمد بقصد المزيد من السيطرة على النفوذ الإقليمي الدولي أو بالأحرى إلى إعادة تشكيل وتقسيم العالم من جديد في ظل بروز أقطاب سياسية واقتصادية موازية ومختلفة عن السابق نذكر منها بالأساس فضاء الـ "بريكس" السياسي والاقتصادي.

اليوم لا يمكن الفصل بين مجمل التوترات الدولية الراهنة، فبداية بالحرب الأوكرانية الروسية والتي لها جذور طويلة من الصراع منذ تفكك دول الإتحاد السوفيتي سنة 1991 لينتهي بها المطاف إلى اصطدام عسكري عنيف بين القطب الاقتصادي والعسكري الروسي والغرب ككل بدعم من الحليف الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك توسع الصراع مؤخرا ليشمل منطقة الشرق الأوسط ككل من خلال الحرب على قطاع غزة أو عبر الوعد والوعيد والتهديد والتصعيد من خلال الحشد العسكري في المياه الإقليمية وذلك بغية إقصاء طرف على حساب طرف آخر. أما القارة الإفريقية لم تكن بدورها بعيدة عن تلك التوترات والتي تندرج في نفس سياق الحدث الدولي وذلك من أجل إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية والجيواقتصادية وذلك في ظل أجندات بعيدة الأمد تخدم مصالح الأطراف المستفيدة منها.

الحرب الأوكرانية الروسية.. المصير المجهول

منذ 24 فبراير 2022 إلى غاية الآن لم تنته الحرب الدائرة بالقارة الأوروبية، لتتوجه آلة الإعلام العالمي اليوم نحو بؤرة توتر جديدة بمنطقة الشرق الأوسط حيث قلّ الإهتمام بذلك الحدث الكبير رغم أنه يشكل قنبلة موقوتة لحرب عالمية ثالثة جديدة ستسحق قارة أوروبا بالكامل. فالعلاقات الروسية الأوكرانية منذ تفكك الإتحاد السوفيتي سنة 1991 ونشأة تحالف دول الإتحاد الروسي بعد ذلك إلى غاية الآن كانت في مجملها في دائرة صراعات متتالية ومتشابكة ومعقدة أصلا. فعلى الرغم من أن الديمقراطية تعتبر أساس بناء وتأسيس الأمم على قاعدة إرادة الشعوب واختيارها لمن يمثلها عبر صناديق الاقتراع، إلا أنه في المقابل تعتبر دولة أوكرانيا من المنظور الروسي جزء لا يتجزأ من سيادتها وتمس من أمنها القومي مباشرة رغم حصولها على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة والتصويت على الانفصال عبر انتخابات شعبية بلغت نتائجها 90 في المئة. فجذور ذلك الصراع تعود بنا إلى سنين غابرة بحيث لم تكن العلاقات الدولية جيدة طيلة الفترات السابقة خاصة وأنّ أوكرانيا كانت نواياها الانفصال عن شرق أوروبا وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي والتحالف الغربي تحت مظلة الحليف الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يكمن مربط الفرس حيث نجد جهة لا ترغب في التنازل والمساومة على أمنها القومي وخطوطها الحمراء خاصة منها منطقة البحر الأسود ومضيق البوسفور والدردنيل وبسط نفوذها البحري كبعد أمني وعسكري وتجاري، وجهة أخري تسعى إلى تطويق ذلك القطب السياسي والعسكري عبر حرب بالوكالة تدفع ثمنها الشعوب الفقيرة دائما. فمنذ الثورة الأوكرانية البرتقالية سنة 2004 ووصول حليف روسيا فيكتور يانكوفيتش إلى السلطة كانت الدسائس والمؤامرات متتالية، ليأتي بعد ذلك إلى السلطة حليف الغرب والولايات المتحدة فيكتور شيفاتشنكو وبعدها يعود الرئيس فيكتور يانكوفيتش للسلطة بحيث كانت المراوحة بين رئيس

حليف لروسيا أو آخر حليف للغرب ليثبت ذلك التدخل المباشر في سيادة قرار تلك الدولة، ليحدث بعد ذلك الانقلاب العسكري الكبير سنة 2014 ومن ثمّ احتلال جزيرة القرم وضمّها في نطاق تحالف روسيا عبر بسط النفوذ والسيطرة على المنطقة. أما مع بداية سنة 2022 فكان الانفجار الفعلي لتلك العلاقات المتوترة والكامنة منذ سنين طوال فتم بذلك الغزو الكامل في صراع متواصل لم ينته إلى غاية الآن بعد استقلال بعض المقاطعات برمتها ومنها مقاطعة الدونباس ولوغنسك ودونتيسك. إذن في ظل كل هذه الأحداث التاريخية المتأزمة أصلا ولا تبشر بحلول سلمية في الأفق، تبقى كل هذه التكهنات تشير إلى أنّ تلك التوترات لن تنتهي بطرق سلمية عاجلة وسهلة، وبالتالي يبقي مصير هذه الحرب مجهول إلى أجل غير مسمى. فالتنازل بدون تحقيق نتيجة أو العودة إلى نقطة الصفر تعتبر مستحيلة خاصة وأن هذه الحرب تدار من طرف بالوكالة وبدعم مالي وعسكري وينتظر المستفيد منها نتيجة ترضي مصالحه وطرف آخر لن يتنازل عن أمنه القومي والوصول إلى عقر سيادته البرية أو البحرية أو المس من مصالحه التجارية والاقتصادية رغم كل تلك العقوبات والتي تجاوزت 10 آلاف عقوبة منها خاصة على المعاملات المالية الدولية والمبادلات التجارية. أما الضرر الاقتصادي الكبير في صلب هذا المصير المجهول، فهو يعتبر باهظ جدا بحيث تسببت هذه الحرب في أزمة غذاء عالمية وارتفاع للأسعار خاصة المواد الأولية كالحبوب والطاقة نظرا لأن روسيا وأوكرانيا تصنّف كأكبر مصدر لهما عالميا. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت نسبة التضخم العالمي إلى حدود 6 في المئة وانخفاض النمو الاقتصادي إلى أقل من 4 في المئة مع تضرر العديد من الدول المرتبطة وارداتها مع روسيا أو أوكرانيا خاصة منها المواد الغذائية، الطاقيّة، وحتّى الصناعية.

الشرق الأوسط على صفيح ساخن

تشهد منطقة الشرق الأوسط حراكا دبلوماسيا كبيرا من أجل تطويق ذيول الحرب في قطاع غزة وعدم السماح باتساع رقعتها عبر دخول أطراف أخرى على خط الحرب مما يمكن أن يرمي المنطقة برمتها في أتون نفق مظلم لا تخرج منه إلا بعد قرون طويلة. فالحرب الدائرة حاليا في قطاع غزّة بين إسرائيل بدعم الحليف الأمريكي وفصائل المقاومة وحلفاء إيران وروسيا تصنّف بالدرجة الأولى كصراع دولي على النفوذ الإقليمي ولها أجندات سياسية في المنطقة. فمن الحرب الأوكرانية في قارة أوروبا إلي حرب قطاع غزة في قارة آسيا، الهدف واحد والنتيجة واحدة رغم أن المستهدف هو المتغيّر. فعلى الرغم من الكلفة البشرية الفلسطينية الباهظة جدا بحيث بلغت ضحايا القصف والعدوان الهمجي العبري حدود 11 ألف شهيد أغلبهم أطفال ورضّع في حدود 6 آلاف وأكثر من 27 ألف جريح و3 آلاف مفقود. فهذه الحرب التي تحصد يوميا معدل 200 طفل ورضيع كشهيد تعتبر وصمة عار دولية كبرى في وجه الدول التي تعتبر نفسها تصون حقوق الإنسان وتحترم معاهدة الأمم المتحدة. لكن متى عرف السبب بعدم تحرّك الأمم المتحدة الجدي، فيبطل العجب حيث أنّه واضح أنّ هذه الحرب تستهدف أجندات سياسية وصراعات تتجاوز الأفراد وحتى الدول في تلك المنطقة. إذا النتائج وخيمة من خلال المزيد من إراقة دماء الشهداء والتدمير الكلي للبنية التحتية من مرافق عمومية كالمستشفيات والمدارس والطرقات وكذلك مساكن المواطنين. إنذ هذا الصراع سيكلف إسرائيل وأمريكا خسائر مالية فادحة إذا طالت فترة الحرب خاصة أنه بعد مرور شهرين لم تتحقق النتائج المنشودة وهذا جاء عبر تصريح على لسان الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن الداعم علنا للحرب بقوله إنّ نتنياهو يرفض وقف الحرب "وهو يتحرك ببطء من أجل تحقيق الأهداف". في المقابل تبقي تلك المنطقة برمتها على صفيح ساخن في حال تحقيق الهدف الإسرائيلي المنشود لأنه سيؤدي بالنتيجة إلى تساقط حلفاء إيران بالتوالي وهذا لا يرضي الطرف الرئيسي الآخر المتصارع على النفوذ الإقليمي بالمنطقة.

فاليوم تتخوف جلّ دول الخليج العربي من دخول إيران الحرب بحيث من الممكن أن تشتعل المنطقة برمتها وتصبح بؤرة لفوضى عارمة وتدمير هائل مثلما حدث في دولة العراق سابقا. لكن في المقابل الجهتين الخفيتين المتصارعتين دوليا تسعى إلى التوازن وعدم خروج أحدهم مهزوم لأنه سيقلب الطاولة على أحدهم ويعيد تشكيل الخارطة الجيوسياسية والجيواقتصادية من جديد في المنطقة.

القارة الإفريقية بين الهجرة غير النظامية والإنقلابات العسكرية

في خضم هذه التوترات الدولية الراهنة الكبرى لم تكن قارة إفريقيا بعيدة عن ما يحدث من حروب وأزمات دولية، وهي التي ما زالت تعاني إلى يومنا هذا من أزمات صحية على غرار الملاريا والأوبئة والأزمات الاقتصادية وسلسلة جفاف أدت إلى المجاعة. فنظرا للأراضي القاحلة الشاسعة في أغلب دول القارة الإفريقية خاصة منها دول جنوب غرب إفريقيا والتي ما زالت أغلب شعوبها تعاني من فقر مدقع وتهميش أدى بهم الأمر إلى اتخاذ قرار الزحف نحو دول الشمال والهجرة بطرق غير نظامية. فذلك الزحف الجماعي من دول جنوب الصحراء الإفريقية نحو دولة ليبيا والجزائر وخاصة تونس التي تعتبر نقطة عبور نحو القارة الأوروبية، أضحى اليوم يشكل ملفا يؤرق الساسة الدوليين نظرا لأنه يمثل عبئا اقتصاديا عليهم ويهدد تركيبتهم السكانية والنمو الديمغرافي. هذه الفوضى العارمة في القارة الإفريقية خلقت بؤر توتر إضافية في العلاقات الدولية بين الدول. فالهجرة غير النظامية تصنف من أبرز الملفات الدولية التي تمس سيادة الدول والأمن القومي بحيث تسارعت إجراءات عقد القمم الأورومتوسطية من أجل طرح الأفكار للحد من هذا التدفق البشري المتزايد وبأعداد بشرية هائلة. فمشكلة الهجرة غير نظامية تعود بالأساس إلى مشاكل داخلية لتلك الدول الغنية بالنفط والمواد الأولية لكنها تفتقد لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وخاصة تحقيق التنمية الشاملة. فعلى الرغم من الجهود الدولية لخلق مناطق استثمارات أجنبية بتلك الدول وخلق فرص عمل حقيقية للأفارقة بأوطانهم تبقى تلك المساعي في مجملها محتشمة ولم تحد من نزيف الزحف الجماعي المتواصل نحو الحلم بالرفاه وراحة البال وتوفير المال بالقارة الأوروبية.

تلك التوترات الاجتماعية خلقت نقمة في نفوس أغلب شعوب دول جنوب غرب القارة الإفريقية وهي بالأساس دول مستعمرة سابقا من قبل فرنسا، حيث استغلت الأزمة الاجتماعية وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي بعض الأطراف الدولية التي لها مصالح مباشرة بتلك القارة لتقلب الطاولة على المستعمر الفرنسي عبر دعم الانقلابات العسكرية. حيث تحول الصراع بين روسيا والغرب من أوكرانيا إلى قارة إفريقيا وهذا يندرج في سياق نفس الصراع من أجل الهيمنة على النفوذ وإعادة تشكيل خارطة العالم الجيوسياسية والجيواقتصادية في ظل بروز تكتل فضاء البريكس الذي تقوده بالأساس دول لها ثقل ديمغرافي وعسكري وتجاري وأيضا تستحوذ على أكبر رقعة من مساحة العالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين الشعبية وجنوب إفريقيا.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

سمير ناس لـ " العمران العربي":
تأثير فعّال للسلاح الاقتصادي في دعم القضايا العربية

إعداد وحوار: محمد مزهر

أجرت "العمران العربي"، على هامش انعقاد الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي، في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر)، بتنظيم من اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، وغرفة تجارة الأردن، وتحت الرعاية السامية لجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية، عبد الله بن الحسين الهاشمي، لقاءا مع رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، للوقوف عند رأيه بشأن الموقف الذي اتخذه قادة القطاع الخاص العربي، بتعليق أعمال مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، تضامنا مع الشعب الفلسطيني، واستنكارا لما يجري في غزّة والأراضي الفلسطينية المحتلة، من عدوان مستمر على القطاع من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

اعتبر رئيس الاتحاد سمير عبد الله ناس، أنّ الموقف الذي اتخذه قادة القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال والمستثمرين العرب، جاء بمثابة رسالة قوية عن وقوف وتضامن رجال الأعمال ورؤساء الغرف واتحادات الغرف العربية، مع أهالي غزّة والشعب الفلسطيني، تجاه ما يتعرّضون له من اعتداء غاشم من جانب الاحتلال الإسرائيلي، ونقول لهم: الساكت عن الظلم فهو ظالم، وإننا من هذا المنطلق نحن معكم يا أهل غزّة الشرفاء، وقلوبنا معكم، ونتمنى أن نكون معكم في الميدان، وكما أنتم تقاومون على الأرض فإننا نقاوم كرجال أعمال ومستثمرين على طريقتنا الخاصة من أجل مساعدتكم ومساندتكم للبقاء والتشبث في أرضكم، وذلك من خلال

التبرّع بالمال والغذاء ومقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية ومنع تصديرها إلى بلداننا العربية، وكذلك العمل على حث الحكومات على دعم القضية الفلسطينية، ودفعهم نحو إيجاد الحلول الجذريّة والدائمة للقضية الفلسطينية، عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأنّ عدم إيجاد حل شامل وعادل للفلسطينيين، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، سوف يعقّد الأمور أكثر فأكثر، وسوف يدفع إلى المزيد من العنف والقتل، الأمر الذي سوف يترك ارتدادات على المنطقة العربية والعالم".

ولفت إلى "أننا اليوم نحن أمام مفترق طرق، فإما أن ننصر الحق أو نسكت ونخدم بسكوتنا الباطل، وبالتأكيد نحن كنّا منذ نكبة فلسطين وما زلنا وسوف نبقى كشعوب عربية حرّة، مع الحق الذي تمثله القضية الفلسطينية، وبإذن الله سو ينتصر الحق لتبقى فلسطين عربية حرّة أبيّة".

وكشف الرئيس سمير عبد الله ناس، أنّه منذ اليوم الأول لبدء العدوان الإسرائيلي على غزّة، لم تتوان غرفة تجارة وصناعة البحرين عن نصرة أهالي غزّة والشعب الفلسطيني، حيث ساهمت بمبلغ 100 ألف دينار (حوالي 300 ألف دولار)، وذلك ضمن الحملة التي أطلقتها المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية في البحرين تحت عنوان "أغيثوا غزة "، وذلك تأكيدا من الغرفة على أهمية التكاتف والتعاون من قبل التجار والمستثمرين لتقديم العون والدعم للشعب الفلسطيني عبر تقديم المساعدات الإنسانية لأهالي غزة، وذلك من خلال حملة (أغيثوا غزة) التي تأتي تنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه بتنظيم حملة لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة لمساعدتهم في محنتهم والتخفيف من المصاب الأليم الذي يمرون به.

ودعا رئيس الغرفة سمير عبدالله ناس رجال الأعمال والمستثمرين العرب والشارع التجاري وكافة أعضاء الغرف وجميع أصحاب الأعمال والمؤسسات التجارية والصناعية والشركات والبنوك إلى المسارعة للتفاعل الإيجابي مع مبادرات وحملات التبرّع الهادفة إلى دعم غزّة وصمود الشعب الفلسطيني في أرضه.

واستذكر رئيس الغرفة بكل اعتزاز مواقف مملكة البحرين وقيادتها الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، حيث أن القضية الفلسطينية كانت ولازالت في وجدان جميع البحرينيين، إذ أنشأت غرفة البحرين لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني عام 2002، وقامت بتدشين حملة تبرعات كبيرة وناجحة حصدت أكثر من 8 مليون دولار، وتم من خلالها تمويل العديد من المشاريع التنموية في فلسطين مثل: مشروع معهد مملكة البحرين لدراسات المرأة في جامعة بير زيت في عام 2003، ومستشفى مملكة البحرين للأطفال بمدينة رام الله ودشن في عام 2009، كما مولت 22 مشروعا حيويا مختلفاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمتاز بالصفة التنموية مثل مشروع تطوير خدمات الطوارئ بمستشفى العودة في جباليا بقطاع غزة.

وحول تأثير استخدام السلاح الاقتصادي في سبيل دعم القضية الفلسطينية وسائر القضايا العربية ذات الاهتمام العربي المشترك، شدد الرئيس سمير عبد الله ناس على أنّ "السلاح الاقتصادي دائما ما يكون له تأثير فعّال وكبير في تغيير مسار القضايا السياسية على مستوى العالم، حيث أنّ الاقتصاد هو الذي يحرّك السياسة وليست السياسة من تحرّك الاقتصاد، ولقد كان لاستخدام البلدان العربية السلاح الاقتصادي في محطات عديدة تأثير هام ومصيري في العديد من القضايا، من هنا فإننا في اتحاد الغرف العربية ومنذ تأسيسه عام 1951، دائما ما كان يرفع التوصيات إلى الملوك والرؤساء والزعماء والقادة العرب، التي تحض على وجوب تعزيز التعاون العربي، والعمل على معالجة التحديات التي تواجه بلداننا العربية، والإنضواء ضمن تكتل سياسي واقتصادي موحّد، ما يساعدنا على مواجهة المشاكل وتذليل العقبات والعوائق التي تحول دون تفعيل التعاون والعمل العربي المشترك والذي يصبّ في مصلحة بلداننا وشعوبنا ويخدم بالتالي أهدافنا وتطلعاتنا نحو تحقيق التقدّم والرفاه والازدهار".

وقال: "صحيح أنّ النظم السياسية في بلداننا العربية غير متجانسة، ولكن في الوقت ذاته نحن كبلدان عربية لدينا قواسم مشتركة من حيث الدين واللغة، وبالتالي فإنّ ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرّقنا، ولأجل ذلك يجب علينا أن نستغل المقومات التي تجمعنا، وفتح الأسواق وتعزيز التجارة الحرة العربية، ومنح المزايا لرجال الأعمال والمستثمرين مثل حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردنا الطبيعية والبشرية، والحد بالتالي من هجرة رؤوس الأموال

والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة نحو البلدان الأجنبية".

وقال: كقطاع خاص عربي نطالب بإلحاح تفعيل وتنفيذ التوصيات التي صدرت عن القمم السياسية والاقتصادية العربية، ونوجزها بما يلي:

1. في مجال إزالة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها

– حث الدول العربية على إزالة المعوقات غير الجمركية خلال مدة زمنية محددة.

– دعوة الدول العربية إلى تسهيل دخول الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التطبيق، وإدراج موضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية.

2. في مجال تسهيل حركة الاستثمار البيني وأصحاب الأعمال

– دعوة الدول العربية لإقرار اتفاقية استثمار عربية جديدة لتسهيل حركة الاستثمار العربي البيني ولتسهيل انتقال أصحاب الأعمال بين الدول العربية، بالتعاون مع الغرف العربية. وكذلك دعوتها إلى تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار العربية.

3. في مجال ترقية التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة

– دعم التعاون مع القطاع الخاص ممثلا بالغرف العربية لوضع مناهج جديدة تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لأسواق العمل.

4. في مجال مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي

– دعوة الدول العربية لصياغة استراتيجية عربية مشتركة للاقتصاد الرقمي تستند إلى نظام معلومات متكامل، بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة، ومع وضوح السياسات الضريبية المتصلة، وتحسين نوعية وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها، ونشر الخدمات العامة الإلكترونية.

– دعوة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك إلى التعاون وإتاحة المعلومات وقواعد البيانات الداعمة وغيرها من متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

5. في مجال مشروعات تمكين المرأة والشباب

– دعوة مؤسسات التمويل العربية المشتركة للتركيز على تمويل مشروعات ريادة الأعمال والابتكار والشباب ومشروعات تمكين المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز تنمية ريادة الأعمال والابتكار، بمشاركة رئيسية من القطاع الخاص العربي ممثلا بالغرف العربية، وبما يساهم في الحد من البطالة والفقر.

6. في مجال إشراك القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي العربي

– دعوة الدول العربية إلى إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي على المستوى الوطني من خلال الغرف العربية، وعلى المستوى العربي المشترك من خلال اتحاد الغرف العربية، وذلك على سبيل المشورة ولما لدى القطاع الخاص من إمكانيات علمية واستثمارية ومن خبرات، والتزاما بمسؤولياته تجاه التنمية في بلده وفي العالم العربي.

7. في مجال توسيع دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة بالوطن العربي

– دعوة جميع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية ومتعددة الأطراف إلى التعاون مع اتحاد الغرف العربية لاجتذاب رأس المال الخاص للمشاركة في تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة، ووضع الحوافز المناسبة لذلك.

– الدعوة إلى إقامة بنك معلومات للعرب المهاجرين في العالم لتعزيز إشراكهم في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ولفتح أسواق الدول للصادرات العربية.

8. في مجال مشاركة القطاع الخاص في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات

– الحرص على مشاركة القطاع الخاص العربي في مشروعات إعادة الإعمار، واشتراط نسبة مكون محلي عربي في تلك المشروعات.

قيصر حجازين لـ "العمران العربي": بلجيكا شريك اقتصادي هام للعالم العربي وتدعم قضاياه المحقّة وفي مقدمها القضية الفلسطينية

أجرت "العمران العربي"، على هامش انعقاد مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بدورته الـ (20) في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية، بتاريخ 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر)، حوارا شاملا مع أمين عام الغرفة العربية البلجيكية اللكسمبورجية، قيصر حجازين، جرى التطرّق فيه إلى الدور الذي تلعبه الغرفة على صعيد تعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وبلجيكا واللوكسمبورج.

وكانت مناسبة أيضا للوقوف عند رأي الغرفة إزاء الأحداث التي تشهدها غزّة منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، وكيف تساهم الغرفة العربية – البلجيكية في دعم وتمكين الاقتصاد الفلسطيني والتنسيق مع القطاع الخاص في ظل واقع الاحتلال الذي يعيشونه منذ عام 1948، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

➢ **بداية فلنتحدّث عن الدور الذي تلعبه الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية، في إطار تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة؟**

– لطالما دعمت وعملت الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية، على تعزيز وتمتين العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي وبلجيكا واللكسمبورج، كما وحرصت في ذات الوقت على الوقوف إلى جانب القضايا العربية المحقة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية، حيث اليوم لا يمكننا إلا أن نتعاطف مع الشعب الفلسطيني، ورفض ما يتعرّضون له في غزّة حيث دمّرت الحرب الحجر والبشر.

إنّ الغرف العربية والأجنبية المشتركة التي تعمل تحت مظلّة اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية، لها دور كبير ومؤثر على صعيد تنمية العلاقات الاقتصادية، وتعزيز الواقع التجاري والاستثماري، إلى جانب توفير مقومات التنمية الاقتصادية، حيث أنّ البلدان العربية معنيّة بشكل كبير في مواكبة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر تعزيز واقع الطاقات البديلة والخضراء بعيدا عن مصادر النفط والغاز، حيث تقع جميع البلدان العربية من المغرب والجزائر وتونس ومرورا بلبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق ووصولا حتى دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن حزام شمسي، قادر على توفير الطاقة النظيفة على مدار العام، وهنا تأتي أهمية البلدان العربية في هذا المجال خصوصا في ظل سعي دول العالم اليوم نحو ترسيخ مفهوم "الاقتصاد الأخضر" بعيدا عن الطاقة الأحفورية التي لها ضرر وأثر بالغ على البيئة.

واليوم هناك إدراك كبير لدى البلدان العربية، بأهمية التخلّي عن النفط كمصدر وحيد للدخل، وتعزيز واقع القطاعات الاقتصادية المستدامة، وهو ما تولي له الغرف العربية والأجنبية والمشتركة ومنها الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية، اهتماما كبيرا، حيث نظّمنا في الآونة الأخيرة ندوة هامة حول هذا الموضوع بحضور عربي وبلجيكي رسمي ومن القطاع الخاص، كما نظمنا مؤتمرا بحضور السفراء العرب في بلجيكا وسفراء بلجيكا في البلدان العربية، أبدى خلاله الجانب البلجيكي اهتمامه الكبير بتعزيز حضوره واستثماراته في العالم العربي لا سيّما في القطاعات الاقتصادية المستدامة والواعدة.

➢ **كيف تساهم الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية في دعم الاقتصاد الفلسطيني؟**

– تقوم الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية بدور كبير في سياق تعزيز التنسيق والتواصل مع الجانب الفلسطيني سواء الرسمي ممثلا بالحكومة الفلسطينية، أو مع القطاع الخاص ممثلا باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في فلسطين لدعم صمود الشعب الفلسطيني عبر تعزيز وتمكين اقتصاده. ورسالتنا من وراء هذا الدعم واضحة وهي أنّه لا بدّ للفلسطينيين من استعادة حقوقهم المبنية على العدالة الدولية، فالفلسطينيون هم أبناء حق وقضية، وهذه القضية يجب أن تنتصر في النهاية، ولهذا فإن المطلوب من المجتمع الدولي، العمل جديّا على إيجاد حل للقضية الفلسطينية عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تقوم على حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه والعيش بسلام على أرضه ضمن الحدود المعترف بها دوليّا.

إلى جانب ذلك فإنّ الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية حريصة على مد يد التعاون والتنسيق مع الجانب الفلسطيني، ودائما ما تقوم بتنظيم البعثات الاقتصادية نحو الأردن والأراضي الفلسطينية، وذلك بمشاركة رسمية بارزة من الجانب البلجيكي، إلى جانب مشاركة بارزة من الشركات البلجيكية ورجال الأعمال والمستثمرين. كما تعتزم بلجيكا بافتتاح مكتب تجاري تمثيلي في فلسطين في وقت قريب جدّا، حيث أنّ بلجيكا تعدّ من بين الدول القليلة في العالم التي لديها قنصليتين في القدس، إحداها في القدس الشرقية وأخرى في القدس الغربية، وهذا إن دلّ على شيء فيدل على أنّ بلجيكا تعترف بدولة فلسطين، وذلك على الرغم من كل الضغوطات التي تمارسها دولة الاحتلال على الجانب البلجيكي من أجل إغلاق هذه القنصلية، ولكن الجانب البلجيكي يصر على إبقاء قنصليته المتواجدة في منطقة الشيخ جرّاح منذ عام 1948، وذلك يأتي في سياق دعم وتمكين الشعب الفلسطيني للبقاء والصمود والعيش بكرامة على أرضه ووطنه.

➢ **إلى أي مدى يؤثر العامل السياسي سلبا على عمل الغرف العربية – الأجنبية والمشتركة ومن بينها الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية؟**

– صحيح أنّ عمل الغرف العربية – الأجنبية والمشتركة ينصبّ في المقام الأول على تعزيز الشراكات الاقتصادية مع العالم العربي، ولكن في الوقت ذاته الكل يعلم أنّ الاقتصاد والسياسة يسيران في مسار واحد، وكثيرا ما يؤثّر العامل السياسي على مسار تطوير هذه الشراكات والعلاقات الاقتصادية، ولكنّ الغرفة العربية – البلجيكية

– اللكسمبورجية التي تحتفل بمرور 45 سنة على تأسيسها في العام 1978، كانت رسالتها وما زالت تقديم صورة إيجابية عن العالم العربي الذي يمتلك مقومات وموارد بشريّة وأدمغة وعقول هامة توازي بل وأهم من المقومات الطبيعية وفي مقدّمها النفط والغاز، حيث المقومات الطبيعية يمكنها أن تنضب مع الوقت ولكن المقومات والمقدرات البشرية العربية لا يمكن أن تنضب على الإطلاق، وبالتالي فإنّ الاستثمار في هذه المقدرات هو استثمار في المستقبل.

➢ **ما هي العراقيل التي تواجه عمل الغرف العربية – الأجنبية والمشتركة؟**

– الغرف العربية – الأجنبية والمشتركة، تعمل بكافة طاقاتها وإمكاناتها من أجل القيام بدورها الذي نشأت على أساسه، ألا وهو تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان المتواجدة فيها، ولكن بطبيعة الحال تحتاج هذه الغرف إلى دعم جدّي من جانب مجلس السفراء العرب، بحيث لا يقتصر الدعم على موضوع التصديقات، بل يتعدّاه إلى أبعد من ذلك، عبر تكثيف مشاركات مجلس السفراء العرب في النشاطات التي تنظمها الغرف في الدول المتواجدة فيها، وكذلك تعزيز التنسيق والتواصل المتبادل، بما يؤدي إلى توحيد الجهود والتنسيق، الذي يخدم في نهاية المطاف المصالح العربية في الدول الأجنبية التي فيها غرف مشتركة. ويمكنني القول إنّ الغرفة العربية – البلجيكية اللكسمبورجية، استطاعت أن تشكّل جسر عبور وتواصل هام بين العام العربي وبلجيكا التي على الرغم من مساحتها الصغيرة نوعا ما وبعدد سكّان لا يتجاوز 10 ملايين نسمة، إلا أنها تعدّ شريكا اقتصاديا هاما للعالم العربي، حيث في العام 2021 بلغ حجم التبادل التجاري مع البلدان العربية 22 مليار يورو، وزاد إلى 30 مليار يورو عام 2022، أي زادت في عام واحد بشكل كبير وهام، وهذا الرقم مرشّح للزيادة في العام الحالي، ما يعكس مدى التطور البارز الذي تشهده العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي والبلجيكي، والذي نأمل أن يتطوّر أكثر فأكثر في المرحلة القادمة، وأن لا ينحصر فقط بتعزيز التعاون عبر زيادة حجم الصادرات والواردات، بل يتعدّاه إلى شراكة استراتيجية حقيقية واستغلال المقومات التي يتمتع بها كلا الجانبين العربي والبلجيكي، خصوصا في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع الـ FINTECH، ومشاريع الطاقة النظيفة، وفي القطاعات المتصلة بالتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وهنا يستطيع القطاع الخاص أن يكون له دور مهم جدّا في تحقيق هذا الطموح، نظرا لأنّ القطاع الخاص في جميع دول العالم هو المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلّي الإجمالي وفي خلق فرص العمل والتوظيف، ولأجل ذلك نسعى دائما إلى تنظيم المؤتمرات والندوات وزيارات الوفود المتبادلة، بما يؤدي إلى خلق تشبيك أكبر بين المستثمرين ورجال الأعمال العرب والبلجيكيين، وبالتالي فتح الآفاق نحو خلق المزيد من الاستثمارات لا سيّما في المشاريع الحيوية بين الجانبين.

➢ **برأيكم ما هي المشاريع الواعدة التي يحتاجها العالم العربي ويمكن أن تساهم فيها بلجيكا، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي يمكن للبدان العربية الاستثمار فيها في بلجيكا؟**

– تنظّم الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية سنويا المنتدى الاقتصادي العربية – البلجيكي، الذي يحظى بمشاركة حاشدة وبارزة من الجانبين العربي والبلجيكي، وقد حظيت النسخة الأخيرة من المنتدى بحضور عربي وبلجيكي هام، وكذلك بمشاركة أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وقد نظّمت الغرفة العديد من اللقاءات والزيارات للوفود العربية مع الجانب البلجيكي على هامش المنتدى، حيث تركّزت المشاورات على وجوب تعزيز التعاون في مشاريع الطاقة البديلة بين البلدان العربية وبلجيكا وسائر دول الاتحاد الأوروبي الذي يعدّ الشريك التجاري الثالث بالنسبة إلى العالم العربي بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية، حيث يتجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين حدود 100 مليار دولار، وهو رقم هام إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ الاتحاد الأوروبي يضمّ 22 دولة غير موحّدة أو متجانسة سواء سياسيا أو اقتصاديا، وبالتالي فإننا على الرغم من ذلك نأمل أن يزداد هذا الرقم في المستقبل بما يتناسب مع الطموحات والآمال، ومع ما يمتلكه الجانبان من مقدرات وموارد طبيعية وبشرية هائلة.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

رشاد مبجر لـ "العمران العربي": دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الطريق نحو شراكة استراتيجية بين العالم العربي واليونان

شكّلت الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي التي عقدت في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر)، مناسبة لاستمزاج آراء المشاركين في هذه الفعالية، حول رؤيتهم لما يجري في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب سبل تعزيز الواقع التجاري والاستثماري في العالم العربي.

وفي هذا السياق التقت "العمران العربي"، أمين عام الغرفة العربية – اليونانية للتجارة والتنمية رشاد مبجر، حيث تمحور الحديث حول دور الغرفة في دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي واليوناني، وكذلك رؤية الغرفة لواقع الأحداث التي شهدتها وتشهدها غزّة والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تزامن انعقاد هاتين الفعاليتين مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

➢ **كيف تنظرون إلى واقع الأحداث التي تشهدها الأراضي الفلسطينية وليس آخرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة؟**

– إنّ الأعمال العدائية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والمجازر البشعة التي ترتكب بحق الفلسطينيين في غزّة والضفة الغربية لا تخدم السلام، وبالتالي فإنّ استمرار تغاضي المجتمع الدولي على جرائم إسرائيل المتكررة ودعمه له في شتى الوسائل والسبل، سوف يأخذ في نهاية المطاف منحى خطيرا في الصراع

العربي – الإسرائيلي. الفلسطينيون أصحاب حق ومن حقهم المشروع العيش بأمن وأمان وسلام على أرضهم، وهذا كان جوهر الرسالة التي وجهها رجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص العربي والأجنبي إلى المجتمعين العربي والدولي، من خلال تعليقهم لأعمال مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بدورته الـ (20)، حيث أنّ هذا الموقف والتضامن مع أهل غزّة وفلسطين، هو شيء بسيط إزاء ما يتعرّضون له من حصار وتجويع وقتل ممنهج. من هنا فإنّ المطلوب من جانبنا كجانب عربي أن نتضامن مع فلسطين والشعب الفلسطيني ليس فقط بالكلمة بل أيضا بالفعل.

➢ **ما هو السبيل نحو دعم الشعب الفلسطيني، وكيف يمكن للغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية أن تساعد في هذا الأمر؟**

– لطالما عملت الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية على إيصال الصوت العربي والفلسطيني داخل اليونان ودول الاتحاد الأوروبي، كما وتدعم الغرفة الاقتصاد والشعب الفلسطيني بشكل مستمر منذ تأسيسها. لكن على الرغم من دور الغرفة يبقى الدور الأهم في تمكين الاقتصاد والشعب الفلسطيني للقطاع الخاص العربي، الذي يستطيع من خلال حضوره ودوره التأثير والضغط على الحكومات العربية من أجل اتخاذ المواقف المناسبة لمساندة الشعب الفلسطيني، خصوصا وأنّ مجال الحكومات أشمل وأوسع في التحرّك والتواصل مع قيادات دول العالم، ولا سيّما الدول المؤثرة ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي. وتستطيع البلدان العربية إذا ما كانت موحّدة وإذا ما استخدمت أوراق الضغط التي تمتلكها أن تؤثّر في مجريات الأحداث، وأن تتمكّن من وقف العدوان المستمر على قطاع غزّة، لأنّ الغاية الأساسية اليوم هي وقف القتل والتدمير الممنهج الذي يتعرّض له قطاع غزّة، ليأتي في ما بعد دور القطاع الخاص ليكون شريكا مع الحكومات في البناء وإعادة الإعمار والتنمية.

اليوم هناك فرصة ثمينة جدا من أجل إعادة تصويب البوصلة نحو القضية الفلسطينية، وذلك على الرغم من كل الويلات والحروب التي تعيشها العديد من البلدان العربية، سواء في بلدي اليمن أو في سوريا ولبنان والعراق والسودان والصومال، ولأجل ذلك على البلدان العربية الضغط بشكل مؤثر وفعّال مع الدول الداعمة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة، من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات والتفاوض بشكل جدّي وصادق، بهدف الوصول إلى اتفاق شامل للسلام، يحفظ الحق للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق ما تنادي به المبادرة العربية للسلام، لأنّ النهج الإسرائيلي الحالي واستمرار محاولاته بتدمير قطاع غزّة ومواصلة بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، لن تؤدي إلا إلى المزيد من تشبث الفلسطيني بنضاله ومقاومته لتحرير أرضه.

➢ **برأيكم ما هو تأثير استخدام السلاح الاقتصادي في هذه المرحلة الحساسة في تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؟**

– تستطيع الدول العربية أو بعضها التلويح بالسلاح الاقتصادي في سياق الضغط على إسرائيل وحلفائها، لكن برأيي يبقى الموقف السياسي العربي الموحّد هو الأفضل في مثل هذه القضايا الحسّاسة، فنحن اليوم لسنا في حرب مع الولايات المتحدة الأميركية، ولكن في ذات الوقت على الولايات المتحدة ألا تظل منحازة إلى إسرائيل، ويجب أن تستمع إلى الصوت العربي والفلسطيني، لأنّ لديها مصالح قوية مع البلدان العربية، ولأجل ذلك يجب أن يكون الموقف العربي موحّد إزاء الأوضاع الراهنة، وبعث رسالة واضحة وجليّة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنّ الانحياز التام إلى إسرائيل لن يخدم حتى مصالح إسرائيل في هذا الظرف بل على العكس سيولّد انفجارا شعبيا في سائر البلدان العربية وحتى داخل المجتمع الغربي، وهذا ما بدأنا نراه حيث هناك رفض شعبي عارم من سائر دول العالم بما في ذلك داخل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

من هنا يجب إيجاد حل شامل لهذه المعاناة المستمرة منذ 75 عاما، بما يصب في مصلحة الجانبين الفلسطيني وحتى الشعب اليهودي الذي يعيش في حالة حرب مستمرة بسبب مواقف حكومته المتعنتة والمتغطرسة.

➢ **كيف تساعد الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية في تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين الجانبين العربي واليوناني؟**

– الغرفة العربية – اليونانية، تقوم بدور بارز ومؤثّر وفعّال منذ أربعة عقود، من أجل تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي واليوناني. وتعدّ الغرفة من الغرف القليلة التي تضمّ في عضويتها شركات من أكثر من 16 دولة عربية. ولقد نجحت بالفعل في المساهمة في رفع وزيادة حجم التبادل التجاري بين اليونان والعالم العربي، ونشهد سنويا ازديادا مضطردا في حجم التجارة مع سائر البلدان العربية، وطموحنا أن نصل إلى أرقام أكبر بكثير من تلك الحالية على الرغم من أهميّة ما تم تحقيقيه في الآونة الأخيرة. وهذا يتطلّب من اتحادات الغرف العربية تعزيز حضورها ومشاركاتها في نشاطات الغرفة العربية – اليونانية، خصوصا وأنّ هذه النشاطات تشهد حضورا رسميّا بارزا من الجانب اليوناني، إضافة إلى مشاركة كبرى الشركات اليونانية العاملة في العديد من القطاعات الحيوية ولا سيّما القطاع التكنولوجي الذي يعتبر اليوم من القطاعات الحيوية والمهمة حيث نعيش في عصر الثورة الرقمية الثانية التي عمادها اليوم الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وهذا من شأنه أن يساهم في تشبيك العلاقات بين الشركات اليونانية والعربية وبين رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وبالتالي خلق شراكات حقيقية تؤدي إلى تنفيذ المشاريع التي يحتاجها العالم العربي، خصوصا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة التي تشهد ازديادا مخيفا في صفوف الشباب العربي. وهذا ما ينقل العلاقة بين الجانبين العربي واليوناني من سياقها التقليدي الكلاسيكي القائم على التبادل التجاري والاستيراد والتصدير، إلى رحاب ومجال أوسع، لأنّ استمرار العلاقة على النمط التقليدي لن يخدم الأهداف الرامية إلى رفع مستوى التعاون العربي – اليوناني إلى إطار الشراكة الاستراتيجية.

➢ **ما هي المشاريع التي يحتاجها العالم العربي وتستطيع اليونان أن تنفّذها في المنطقة العربية؟**

– المشاريع التي يحتاجها العالم العربي كثيرة، وليست محصورة في قطاع معيّن، بل تتعدّاه إلى مختلف القطاعات، وينبغي ليس فقط التركيز على المشاريع الاستثمارية الضخمة، بل أيضا يجب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإعادة إحياء الكثير من الحرف الصناعية التقليدية التي كانت مزدهرة في العديد من البلدان العربية سواء في اليمن أو في العراق أو لبنان أو سوريا وكذلك الأردن وتونس.. إلخ، ويمكن في هذا المجال لتنفيذ مثل هذه المشاريع الاستفادة من المواد الخام التي تمتلكها اليونان أو دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها هذه الدول، مما يؤدي في النهاية إلى إعادة دوران العجلة الاقتصادية وتعزيز واقع الناتج المحلّي الإجمالي للبلدان العربية.

➢ **ما هي الرسالة التي توجهونها عبر "العمران العربي"؟**

– نتمنى إلى أهلنا في غزّة وفلسطين النصر والثبات، ونؤكّد أنّ طريق الحق والسلام يجب أن تكون له الكلمة الفصل في نهاية المطاف، لأنّ خلق السلام العادل والشامل سيساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

من هنا فإننا في الغرفة العربية – اليونانية دائما ما دعمنا الكثير من المشاريع في فلسطين، وبالتأكيد سيكون لنا دور في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة إعمار غزّة بعد انتهاء العدوان، حيث هناك تنسيق دائم مع السلطات الرسمية الفلسطينية وكذلك مع القطاع الخاص الفلسطيني ممثلا باتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة.

محمّد الرعيّض لـ "العمران العربي": القطاع الخاص العربي شريك أساس في التنمية والاهتمام بالقطاع الزراعي يحصّن الأمن الغذائي العربي

التقت "العمران العربي"، على هامش فعاليّات الدورة (20) لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي، في عمّان المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر)، رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الليبية، محمّد عبد الكريم الرعيّض، حيث تصدّرت الأحداث الجارية في غزّة محور الحديث، خصوصا في ضوء الموقف المدوّي الذي اتخذه قادة القطاع الخاص العربي، بوجوب استخدام السلاح الاقتصادي لردع الأطماع الإسرائيلية والغربية تجاه فلسطين والمنطقة العربية.

كذلك جرى التطرّق إلى واقع الاقتصاد الليبي في ظل ما تشهده البلاد منذ العام 2011، إضافة إلى دور القطاع الخاص الليبي ممثلا باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، على صعيد دعم الاقتصاد الوطني للنهوض، وغيرها من القضايا الشائكة، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

➢ **بداية كيف تنظرون إلى قرار القطاع الخاص العربي باستخدام السلاح الاقتصادي لدعم فلسطين في ظل العدوان الإسرائيلي على غزّة؟**

– لقد اعتدنا كبلدان عربية، منذ احتلال فلسطين في العام 1948، على تجاهل العدو الإسرائيلي لكافة القوانين والمواثيق الدولية، وما جرى في غزّة ويجري كل يوم على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، خير دليل على عدائيّة إسرائيل وإجرامها بحق الفلسطينيين والعرب جميعا. ومن هذا المنطلق كان واجبنا كقطاع خاص عربي، أن نأخذ موقفا رافضا للعدوان الإسرائيلي وداعما لأشقائنا الفلسطينيين، بما يثبّت من عزيمتهم ويقوّيهم على الصمود والبقاء ومواجهة الأطماع الإسرائيلية الرامية إلى طردهم من كافة أراضيهم.

هناك أشكال عديدة لدعم القطاع الخاص العربي لأشقائنا في فلسطين ومنها على سبيل المثال مقاطعة مؤسسات المجتمع المدني العربية والشركات التجارية العربية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني ومؤسساته ومنتجاته. وكذلك يمكننا كقطاع خاص عربي دعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال استيراد المنتجات الفلسطينيةً بما يدعم الاقتصاد وصمود الشعب الفلسطيني. وفي الموازاة يبقى الدور الأكبر هو للقادة والحكومات العربية، التي عليها أن تتخذ مواقف حازمة ورادعة للكيان الصهيوني، لأن جوهر القضية الفلسطينية هو سياسي وأمني، وبالتالي الموقف السياسي العربي يجب أن يكون اليوم عالي النبرة، حتى ترتدع إسرائيل ومن يدعمها، لأنّه آن الأوان اليوم لأن تنتهي معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ العام 1948، وأن يعيش بحرية وكرامة وبسلام وبأمان على أرضه.

➢ **لأي مدى برأيكم ممارسة المقاطعة الاقتصادية سواء لإسرائيل أو للدول الداعمة لها، يساهم في تغيير مسار الأمور على أرض الواقع؟**

– يعيش العالم اليوم زمن التكتلات الاقتصادية، وباتت المصالح الاقتصادية تتحكّم بعلاقات الدول أكثر من المصالح السياسية، من هنا فإنّه من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية على البلدان التي تتجاهل مصالحنا كبلدان عربيّة، سيؤثر بشكل كبير على تلك الدول، ويدفعها في نهاية المطاف إلى احترامنا واحترام قضايانا المحقّة ومن بينها القضية الفلسطينية، حيث أنّه إزاء ما تتعرّض له غزّة لا بدّ من موقف تصعيدي قوي، وليس مجرّد الإدانة والتنديد.

نحن كبلدان عربية لسنا ضعفاء إذا ما كنّا يدا واحدة، بل أقوياء لأننا نمتلك جميع أوراق الضغط ومقومات المواجهة، ولكن للأسف أعدائنا يستغلّون نقاط ضعفنا ومنها تباين المواقف والآراء والخلافات السياسية القائمة بين العديد من بلداننا العربية. ولذلك فإنّه مهما اشتدت خلافاتنا كبلدان عربية أن نكون موحّدين حول قضية فلسطين المحورية، فقوتنا هي في وحدتنا، وبوحدتنا سوف ننتصر لفلسطين وللشعب الفلسطيني.

➢ **ما هي الخطوات التي اتخذها اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في ليبيا في سبيل دعم الاقتصاد والقطاع الخاص الفلسطيني؟**

– لطالما وقفت ليبيا والشعب الليبي إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين، وقدّمت لهم على مدى العقود والسنوات الماضية، كافة وسائل الدعم المادي والمعنوي، في سبيل تشبّث الفلسطينيين في أرضهم ووطنهم. كذلك وقف القطاع الخاص الليبي إلى جانب القطاع الخاص الفلسطيني، ومنذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على غزّة، أطلق اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الليبية، العديد من المبادرات وحملات التبرّع للشعب الفلسطيني، ولقد حظيت هذه المبادرات بدعم لامتناهي من كافة الغرف التجارية

والصناعية والزراعية ومن رجال الأعمال والمستثمرين على كامل التراب الليبي. وحتى قبل العدوان الإسرائيلي على غزّة، كان لنا شرف كرجال أعمال ليبيين القيام بزيارة إلى رام الله في الضفة الغربية، حيث اطلعنا على الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل واقع الاحتلال الإسرائيلي، ولقد أثارنا جدا مدى العزيمة التي يتمتع بها الفلسطينيون. كما أجرينا لقاءات هامة مع عدد من الوزراء الفلسطينيين، وذلك من أجل الدفع قدما باتجاه تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين بلدينا، وكذلك الاطلاع على الفرص الاستثمارية والقوانين واللوائح والتسهيلات المقدمة للمستثمرين. وفي الواقع هناك تواصل مستمر ودائم مع وزارة الاقتصاد الفلسطينية ومع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، ونحن على استعداد تام كقطاع خاص ليبي وكاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الليبية، للمشاركة في إعادة الإعمار في غزة بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الغاشم، وهذا أقل ما يمكن أن نقدّمه لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتوفير أدنى مقومات بقاء وصمود الشعب الليبي في أرضه.

➢ **برأيكم ما الذي يعيق إلى اليوم موضوع تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين البلدان العربية؟**

– واقع التبادل التجاري والاستثماري في ما بين الدول العربية أقل بكثير من المستوى المأمول، لأسباب عديدة منها ما له صلة بالشأن السياسي والأمني، ومنها ما له بالقوانين والتشريعات والسياسات الضريبية والبيروقراطية، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد حيث لا نزال لغاية اليوم كرجال أعمال ومستثمرين نواجه مشكلة الحصول على تأشيرة دخول للكثير من البلدان العربية، وبالتأكيد هذه العوائق جميعها أدّت إلى هجرة الاستثمارات الى خارج البلدان العربية، علما أنّ هناك قرارات وتوصيات كثيرة صدرت عن جامعة الدول العربية ذات الصلة بتعزيز التبادل التجاري والاستثماري في ما بين البلدان العربية، كما أنّ اتحاد الغرف العربية باعتباره الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، لطالما عمل بشكل جدّي ونادى بأهمية تخفيف القيود التي أدّت إلى تراجع حجم التجارة والاستثمار البيني بين البلدان العربية.

من هنا فإننا نأمل أن تقوم البلدان العربية بتطبيق القرارات وتسهيل الإجراءات التي ترفع من مستوى التبادل التجاري والاستثماري داخل القطر العربي، لأنّه آن الأوان كي نتكامل اقتصاديّا بالفعل وليس بالقول، لأننا نعيش اليوم في زمن التكتلات الاقتصادية، وبالتالي فإنّه لن يكون للبلدان العربية أي دور إذا لم تتحالف وتتكتل اقتصاديّا في ما بينها.

➢ **ما هي المشاريع الملحة التي تحتاجها البلدان العربية لتتكامل في ما بينها؟**

– المنطقة العربية ليست متجانسة سواء سياسيا أو اقتصاديّا، وهناك تفاوت في ما بينها، حيث هناك بلدان عربية غنيّة وبلدان عربية أقل نموا وبلدان فقيرة، وبالتالي يختلف حجم المشاريع التي يحتاجها كل بلد عن الآخر. فمثلا في البلدان الفقيرة الأولوية هي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين أنّ المشاريع التكنولوجية وذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة والثورة الرقمية الثانية، قد يصعب تنفيذها في هذه البلدان باعتبار أنّ بنيتها التحتية غير مؤهلة لاستقبال مثل هذه المشاريع على الرغم من أهميّة تنفيذ هذه المشاريع في تلك البلدان. بينما مثلا الدول العربية الغنيّة ولا سيّما دول الخليج العربي وباقي الدول العربية النفطية، فإنّها مؤهلة أكثر لاستقبال مثل هذه المشاريع الضخمة.

أضف إلى كل ذلك فإنّ منطقتنا العربية تحتاج إلى الكثير من المشاريع الزراعية، لتحصين وتعزيز واقع الأمن الغذائي العربي، حيث أنّ البلدان العربية على الرغم من ما تمتلكه من موارد طبيعية، وقيامها بتنفيذ مشاريع زراعية مهمّة، لكنّها على الرغم من

ذلك فإنها تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها الزراعية والغذائية من الخارج. ورأينا كيف تأثرت الكثير من البلدان بأزمة الحرب الروسية – الأوكرانية بسبب ما أحدثته من خلل في سلاسل الإمداد والتوريد، وهذا ما يتطلّب اليوم رفع حجم الاستثمارات الزراعية، لوقف او بالحد الأدنى تقليل الاعتماد على الخارج في هذا القطاع الحيوي والهام.

➢ **ما أهميّة تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية؟**

– صحيح أنّ القطاع الخاص العربي يساهم بأكثر من 75 في المئة وأحيانا 90 في المئة من حجم الناتج المحلّي الإجمالي، كما ويساهم بذات النسبة على صعيد التوظيف وخلق فرص العمل، لكن للأسف فإنّ غالبية الدول العربية ما تزال تمنح المشاريع الاستثمارية الضخمة إلى القطاع العام والشركات العامة، على الرغم من أنّ هذه الشركات أثبتت فشلها في الكثير من المحطّات، وباءت مشاريعها بالفشل بسبب الهدر والفساد المالي وسوء الإدارة.

إنّ اتحاد الغرف العربية واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلدان العربية، دائما ما تسعى وتحاول مع الحكومات العربية من أجل حثها على تغيير سياساتها في ترسية المشاريع، وقد نجحنا في أماكن معيّنة حيث أقرّت العديد من البلدان العربية قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبدأ بعضها بتطبيق هذه القوانين، لكن إذا ما نظرنا إلى الواقع العام فإننا لم نصل بعد إلى ما نصبو إليه، وهذا بالتأكيد يحتاج إلى الاستمرار في بذل الجهود التي تقودنا نحو الشراكة الحقيقية والفعلية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، حيث أثبت القطاع الخاص العربي أنّه جدير بالثقة إذا ما تمّ إعطاء دور أكبر له من جانب الدول العربية.

➢ **ما هو واقع الاقتصاد الليبي اليوم، خصوصا في ظل ما تعيشه ليبيا من عدم استقرار سياسي وأمني منذ العام 2011؟**

– يلعب القطاع الخاص الليبي دورا مهمّا في النشاط الاقتصادي، وقد تنامى دوره لا سيّما بعد العام 2011، حيث كان قبل ذلك النظام الاقتصادي الليبي مدار من قبل الدولة على طريقة النظام الاشتراكي، وهذا ما أثّر كثيرا على تطور نشاط القطاع الخاص في تلك المرحلة. لكن اليوم تغيّر الواقع كليّا، وبدأ القطاع الخاص يأخذ حجمه ودوره الفعلي، وذلك بالتنسيق مع الحكومات الليبية المتعاقبة التي سنّت وشرّعت القوانين التي ساهمت في تحرر الاقتصاد الليبي من بعض القيود التي كانت سائدة في السابق. إنما على الرغم من ذلك ما نزال نحتاج إلى الكثير من الخطوات لننتقل من الاقتصاد الريعي القائم على مصادر النفط، إلى نظام اقتصادي متنوّع يكون فيه الدور الأكبر للقطاع الخاص.

➢ **ماذا تقولون في ختام هذا الحوار؟**

– قدرنا كدول عربية أن نتكامل ونتوحّد، ومن هذا المنطلق أطالب حكومات الدول العربية، بأن تسهّل القيود والإجراءات التي تحدّ من حرية تنقّل رجال الأعمال عبر تسهيل شروط الحصول على التأشيرة، إلى جانب تسهيل حريّة انتقال رؤوس الأموال، وكذلك تخفيف القيود الجمركية لزيادة حركة التبادل التجاري، وهنا يمكن الاستفادة من تجربة تونس وليبيا في مجال شهادات المطابقة، والذي ساهم بشكل كبير في رفع مستوى التبادل التجاري بين الجانبين في السنوات الأخيرة. فضلا عن ذلك لا بدّ من معالجة موضوع هام متعلّق بفتح الاعتمادات، وغيرها من الإجراءات التي ننادي بها كقطاع خاص منذ عقود وسنوات وعديدة وللأسف لم تدخل حيّز التطبيق الفعلي رغم مصادقة الكثير من الدول العربية عليها.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

تعزيز نموذج الأعمال والاهتمام بالقيمة المضافة للمنتج يحقق الأمن الغذائي في السودان والعالم العربي

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال اجتماع عقدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتاريخ 12 أكتوبر في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، لمناقشة آليات إنفاذ مبادرة الجامعة العربية بدعم الموسم الزراعي في السودان، أنّ "انعقاد الاجتماع في بيروت، يؤكّد أنّ لبنان ما زال حاضنة العرب والقضايا العربية"، معتبرا أنّ "استضافة اتحاد الغرف العربية للاجتماع، يؤكّد على الدور الذي يلعبه منذ تأسيسه على صعيد احتضان المبادرات والقضايا التنموية العربية".

شارك في الاجتماع حضوريا عدد من وزراء الزراعة العرب على رأسهم وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية عباس الحاج حسن، وعدد من ممثلي المنظمات والصناديق والهيئات العربية، والمستثمرين السودانيين والعرب. وعبر تقنية "زووم" شارك وزير الزراعة السوداني، ومحافظ مشروع الجزيرة. ومن مكتب المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالقاهرة شارك عدد من رجال الأعمال السودانيين، كما شارك عدد آخر من رجال الأعمال عبر تقنية الزووم.

ورأى أمين عام الاتحاد، أنّه "إذا انتعش السودان زراعيّا، فإنّ ذلك من شأنه حل ومعالجة قضايا الأمن الغذائي العربي، لما يختزنه السودان من مقدّرات هائلة، سواء من ناحية الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة أو من ناحية الثروة الحيوانية الكبيرة التي يمتلكها، مما يستدعي دعم السودان الذي يعتبر سلّة الغذاء العربي". وأكّد أنّه "آن الأوان من أجل فتح الأبواب أمام القطاع الخاص العربي، الذي يعتبر المساهم الأكبر على صعيد التوظيف وخلق فرص العمل، أو على صعيد المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي"، لافتا إلى أنّه "هناك طاقات عربيّة مجمّعة تستطيع إحداث التغيير المنشود". وقال: "يجب استغلال الموارد الزراعية بشكل أكبر، كما يجب استخدام الفاعلية وتأمين المصلحة العامة، إلى جانب استخدام التكنولوجيا الحديثة سواء في الري أو في الزراعة".

وشدد عل "وجوب اتباع نموذج الأعمال الذي يحفّز المنتجين، ويعزز واقع سلاسل الإمداد بين البلدان العربية، وصولا إلى المستهلك"، معتبرا أنّه "لقد تمّ في السابق إهمال نموذج الأعمال، وهذا ما يستدعي اليوم إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص العربي من خلال مواءمة مصلحة المزارع في مجتمعه وصولا إلى التشبيك بين

المزارعين في باقي المنطقة العربية".

ونوّه إلى أنّ "الاهتمام بالقيمة المضافة للمنتج، سوف يؤدي إلى الارتقاء بأصناف المنتج العربي، مما يعزّز من قدرة المنتجات العربية التنافسية بالمقارنة مع باقي المنتجات من بلدان العالم، ويساهم في ذات الوقت في تعزيز واقع الأمن الغذائي العربي".

وأشار في مستهل الاجتماع البروفسير ابراهيم الدخيري إلى أن الهدف من الاجتماع التأسيس لآليات الدعم الطارئ للموسم الزراعي في السودان عبر المنح أو القروض التفصيلية أو الزراعة التعاقدية أو التبادل السلعي أو اي صيغ اخرى يتفق عليها.

أما وزير الزراعة السوداني ابو بكر عمر البشرى فأشار إلى أنه تم في الموسم الصيفي زراعة 36 مليون فدان، وقد تم التركيز على محصولات الأمن الغذائي الذرة والدخن، ووصلت المزروعات الان مرحلة الحصاد. وأضاف أن البنك الزراعي كجهة متخصصة أفادت أن احتياجات الدعم الطارئ للحصاد من مواد بترولية وخيش وخلافه هي في حدود 35 مليار جنيه سوداني تعادل حوالي 40 مليون دولار. بينما احتياجات الموسم الشتوي من مواد بترولية وبذور محسنة وأسمدة بنوعيها وعمليات التحضير والحصاد هي في حدود 315 مليار جنيه سوداني تعادل 360 مليون دولار. وأشار إلى أن وزارة المالية والبنك الزراعي على استعداد لتوفير الضمانات للجهات الممولة.

وألقى زكريا حمّود كلمة اتحاد المصارف العربية، نيابة عن أمين الاتحاد وسام فتوّح، فاعتبر أنّ "الاستثمار في ثروات السودان الزراعة، لا يشكّل البوابة الحقيقية لنهوض السودان فحسب، بل البوابة الكبرى نحو تحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث أنّ اليوم هذا الأمن الغذائي مهدد بسبب الأوضاع والظروف التي يمرّ بها السودان، وكذلك بسبب التطورات العالمية والحرب الروسية –

الأوكرانية وتعطّل سلاسل الإمداد".

وطالب بوضع خطة استجابة طارئة من أجل دعم السودان لإنقاذ الموسم الزراعي وإبعاد خطر الجوع عن السودانيين، مؤكدا على أنّ "اتحاد المصارف العربية يضل كل إمكاناته في سبيل تنفيذ الخطة الطارئة لدعم السودان"، لافتا إلى "وجوب تحييد القطاع المصرفي السوداني عن الصراع الدائر في السودان، من أجل التنسيق معه للتعجيل في تنفيذ الخطة الطارئة".

العقارات تتفوق على جميع الأصول العالمية.. قيمتها وصلت 380 تريليون دولار

أظهر تقرير صادر عن "سَفِلز" المتخصصة عالمياً في الاستشارات العقارية، بلوغ القيمة الإجمالية للعقارات في العالم 379.7 تريليون دولار في نهاية عام 2022، منخفضة بنسبة 2.8 في المئة عن العام السابق.

ووفق التقرير فإنّه على الرغم من التراجع السنوي لقيمة العقارات العالمية إلا أنّ الاتجاه طويل المدى رصد ارتفاعا بنسبة 18.7 في المئة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وأظهر التقرير أن القيمة الإجمالية للعقارات العالمية تظهر أن العقارات تظل أكبر مخزن للثروة في العالم. مبيّنا أن قيمة كل الذهب المستخرج في العالم البالغة (12.2 تريليون دولار) ضئيلة بالمقارنة مع حجم الثروة العقارية، إذا تمثل قيمة الذهب ما يزيد

قليلاً عن 3 في المئة فقط من قيمة العقارات العالمية.

"فيتش": صافي دخل البنوك المغربية يتعافى بقوة رغم تكلفة المخاطرة المرتفعة

كشفت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن مواصلة ربحية البنوك المغربية تعافيها بقوة في النصف الأول من 2023، مع وصول إجمالي صافي الدخل إلى مستويات قياسية. وقد حالت رسوم الإهلاك المرتفعة دون تحقيق تحسن أقوى، لكن الاتجاه الإيجابي سيستمر في النصف الثاني من 2023 إلى 2024 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ونمو دفتر القروض.

وارتفع إجمالي صافي دخل البنوك السبعة الكبرى بنسبة 28 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2023، مدفوعاً بارتفاع الإيرادات، مع نمو صافي دخل الفائدة بنسبة 7 في المئة مع وصول أسعار الإقراض إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2017.

وحققت البنوك التي لديها بعد إفريقي (التجاري وفا بنك، وجروب بنك سنترال بوبيليريه، وبنك إفريقيا) زيادة حادة في إجمالي صافي

دخل الفوائد (11 في المئة)، مما يعكس ارتفاعات أكبر في أسعار الفائدة في أماكن أخرى في إفريقيا.

القطاع الخاص العربي يرفض من "القمة العربية – البريطانية الثالثة" في لندن تزييف الحقائق ويطالب نظيره البريطاني بالضغط على حكومته للعمل على وقف العدوان

تحوّلت القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثالثة 2023، التي عقدت يوم الاثنين 20 نوفمبر (تشرين الثاني) في لندن، تحت شعار "الحفاظ على رؤية ناشئة"، واستقطبت حضورا بارزا من وزراء ونوّاب ورجال أعمال ومستثمرين من وبريطانيا، إضافة إلى حضور ومشاركة رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيسة الغرفة العربية – البريطانية البارونة إليزابيث سيمونز، وأمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والسفراء العرب المعتمدين في بريطانيا، إلى محطّة هامة لنقل القطاع الخاص العربي موقفه ووجهة نظره داخل المجتمع البريطاني، إزاء رفضه لما يجري من اعتداء مستمر منذ أكثر من شهر ونصف على أهل قطاع غزّة، ووجوب أن يضغط القطاع الخاص البريطاني على حكومته لاتخاذ موقف حازم بوقف الحرب التي أدّت إلى مقتل آلاف الفلسطينيين وسقوط آلاف الجرحى وتدمير البنية التحتية، ومحاولات تهجير الفلسطينيين من أرضهم في قطاع غزّة.

وشكّلت كلمة رئيس اتحاد الغرف العربية، سمير عبد الله ناس، في افتتاح أعمال القمّة محط تقدير من جانب المشاركين من الجانبين العربي والبريطاني، حيث اعتبر أنّه "لا يمكن تحقيق الازدهار من دون وجود الاستقرار، حيث لا أعتقد في ظل ما يجري اليوم في فلسطين، أنّ أي انسان على وجه الأرض يمكنه أن يقبل أن يحدث له ذلك، لذلك يكفي 78 عاما من البؤس الذي عاناه الشعب الفلسطيني، 78 عاما أكثر من كافية حيث عانى الشعب الفلسطيني التمييز العنصري، والتطهير العرقي".

وتابع: "ماذا يسعني أن أقول، إنّه بالفعل مؤلم أن نرى ذلك، حيث أكثر من 70 في المئة ممن قتلوا في غزّة هم من الأطفال والرضّع والنساء، فمتى تنتهي دائرة العنف؟ لذلك فلقد حان الوقت أن نقوم نحن أصحاب الأعمال من العرب والبريطانيين، بالتحدّث والتأثير على الحكومات من أجل دفعهم نحو وضع الحلول، فلا أعلم كيف يمكننا أن نعتبر أنفسنا بشرا ونمارس حياتنا الاعتيادية في ظل هذا الشلال من الدم اليومي حيث الآلاف من البشر يقتلون".

وتوجّه إلى المشاركين من الجانب البريطاني بالقول: "أعتذر أن

أقول بأنّ الإعلام الغربي والبريطاني يقوم بتحريف ما يحدث على أرض الواقع.. ولكن قبل كل هذا من الضروري فتح المعابر والسماح لدخول الغذاء والماء والكهرباء إلى غزّة. ومن هنا أؤكد على أنّه لا يمكننا السكوت والتزام الصمت أكثر، ومن على هذا المنبر أقول: فلتحيا فلسطين".

كذلك ألقى أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط كلمة مدوية في القمّة، أشار فيها إلى أنّه "نشهد اليوم حربا ذات أبعاد خطيرة، نعيش جرائها أياما عصيبة على وقع استمرار العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزّة، حيث هناك شعور عميق بفقدان الثقة في القيم الإنسانية المشتركة التي يتبناها العالم، بعد أن ظهر أنّ الكثير من البلدان الغربية على وجه الخصوص لا تولي ذات القيمة لحياة البشر، وتتعامل مع الحروب وضحاياها بقدر هائل من الازدواجية في المعايير، حيث لا يستطيع الرأي العام السوي في المنطقة العربية أو غيرها، الاقتناع بأي مبرر يساق لقتل أكثر من 11 ألف إنسان أغلبهم من الأطفال والنساء، فلا شيء يبرر هذا ولا توصيف لذلك الفعل سوى بأنه جريمة مكتملة الأركان".

وقال: هذه الجريمة يجب أن تتوقف وأن يوضع حد لها فورا، وأن يحاسب مرتكبوها، فهذا ما يدركه كل أصحاب الضمائر الحية في العالم، بما في ذلك مئات الآلاف الذين تظاهروا هنا في بريطانيا مطالبين بوقف فوري لإطلاق النار. إنّ هذه الأصوات الحرة مسموعة ومقدّرة لدينا في المنطقة العربية، كما ونقدّر مواقف كل من رفض القتل بالجملة والعقاب الجماعي. تماما كما نشعر بخيبة أمل عميقة في المنظومة الدولية التي تتيح لهذه الجريمة أن تستمر أمام سمع وبصر العالم كلّه لأسابيع بلا توقف، وهي بهذا ليست

عارا على مرتكبيها فقط، ولكن على هذه المنظومة الدولية كلها التي نعتبرها فشلت في توفير الحماية للمدنيين الأبرياء من ويلات حرب انتقامية تشنها آلة عسكرية لا تعرف رحمة ولا تعترف بقانون، بل تنفّذ إرادة قوة احتلال غاصب".

وأكّد أنّه "لا شيء يبرر على الإطلاق الهجمات على المستشفيات والمدارس ودور العبادة، كما ولا شيء يبرر الخراب الذي أنزلته قوات الاحتلال بأهل غزّة، لذلك المطلوب وقف فوري لإطلاق النار، وآلية مستدامة لإدخال المساعدات لأكثر من 2 مليون فلسطيني يتعرضون لكارثة إنسانية بعد أن انهارت كافة نظم الحياة في القطاع، وتوقفت أغلب المستشفيات عن العمل واقترب الناس من حد المجاعة".

وتابع: "إننا اليوم أمام لحظة الحقيقة، وكل يوم يمر من دون وقف لهذه الحرب الشريرة، يزيد من مشاعر الكراهية والعداء، ويبعدنا أكثر عن الحل الوحيد الممكن لهذا الصراع وهو حل الدولتين الذي يتطلّب إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية".

وشدد على أنّ "الحديث عن حرب غزّة ليس حرفا لكم عن هدف اجتماعكم، وحضراتكم جميعا تعملون في مجال التبادل التجاري والاستثمار، وتعلمون كم يتأثّر مجالكم بانعدام الاستقرار مثل ما تشهده اليوم المنطقة العربية من جرّاء ما يحدث. لذلك فإنّ الاستقرار الذي ننشده لمنطقتنا لن يقوم إلا عندما يتأسس فيها سلام عادل وشامل ودائم وتحل فيه القضية الفلسطينية، وحينها سوف تغدو منطقة الشرق الأوسط، أكثر جذبا لتوطين استثمارات كبرى، تتضاعف معه حجم التبادل التجاري".

وختم بالقول إنّ "الروابط القديمة والمتجددة بين بريطانيا والدول العربية هي روابط تشكّل رصيدا مهما يمكن البناء عليه لتعزيز التعاون المشترك لا سيما في ظل الفرص الكبيرة التي تتيحها الخطة التنموية التي أطلقتها بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وأيضا ما تضمنته الخطط العربية والمبادرات الاقتصادية من مشاريع تنموية وهي كثيرة ومتنوعة".

الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني يبحث تطوير العلاقات الاقتصادية مع رئيس الغرفة العربية- الألمانية

أكَّدَ رئيس غرفة قطر الشَّيخ خليفة بن جاسم بن محمَّد آل ثاني، أنَّ "ألمانيا تعتبر أحد أكبر الشركاء التجاريين لدولة قطر"، منوهًا بارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدَين العام الماضي إلى 6.8 مليار ريال، مقابل 6.4 مليار عام 2020، إضافةً إلى وجود عددٍ من الشركات الألمانية الرائدة التي تعمل في السوق القطري في قطاعات متنوعة وتسهم في النهضة التي تشهدُها قطر.

كلام الشيخ خليفة آل ثاني جاء خلال استضافة غرفة قطر وفدًا اقتصاديًا ألمانيًا رفيعًا برئاسة رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الوزير الاتحادي السابق الدكتور بيتر رامزاور، بمشاركة الأمين العام للغرفة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي وعددًا من أصحاب الأعمال ورؤساء كُبرى الشركات الألمانية.

من جهته، شدد الدكتور بيتر رامزاور على أنَّ العلاقات بين قطر وألمانيا تشهد تطورًا، حيث حجم التبادل التجاري في نموٍ متزايدٍ، مُشيرًا إلى رغبة عددٍ من الشركات الألمانية في الدخول لأسواق المِنطقة من خلال الاستثمار في قطر. وأشارَ إلى اهتمام القطاع الخاص الألماني بالتعرُّف على الفرص الاستثمارية في قطر والدخول في تحالفات مع الشركات القطرية في مجالات متنوعة بجانب القطاعات التي تشهد تعاونًا كالطاقة والتصنيع.

البنك الدولي: أسعار الغذاء العالمية تقفز 5 في المئة

واصل تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية ارتفاعه، مع تضرر المستهلكين في كل من فنزويلا ولبنان والأرجنتين وتركيا ومصر بشكل خاص، وفقاً لتقرير البنك الدولي الذي حذّر من صدمة بأسعار السلع بسبب الصراع في الشرق الأوسط.

وأظهرت أحدث البيانات الشهرية المتاحة معدلات زيادة أسعار الغذاء فوق مستوى 5 في المئة على النحو التالي:

- 57.1 في المئة من الاقتصادات منخفضة الدخل (مقابل 63.2% في القراءة السابقة)
- 83 في المئة من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى (مقابل 79.5% سابقاً)
- 59 في المئة من اقتصادات الدخل المتوسط الأعلى (مقابل 67% سابقاً)
- 64.3 في المئة من الاقتصادات مرتفعة الدخل (مقابل 78.9% سابقاً)

أما من حيث القيمة الحقيقية، فتجاوزت زيادات أسعار المواد الغذائية التضخم الإجمالي في 77 في المئة من 170 دولة تتوفر بياناتها، بحسب البنك الدولي في آخر تحديث للأمن الغذائي.

دول الخليج تعتمد مشروع التأشيرة السياحية الموحدة

أقرّت دول مجلس التعاون الخليجي، مشروع التأشيرة السياحية الموحدة، وذلك خلال الاجتماع الـ(40) لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، في العاصمة العمانية مسقط، برئاسة حمود بن فيصل البوسعيدي، وزير الداخلية في سلطنة عمان– رئيس الدورة الحالية – وبحضور وزراء الداخلية بدول المجلس.

وأكّد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أنّ مشروع التأشيرة السياحية الخليجية الموحد، إنجاز جديد يضاف إلى إنجازات مجلس التعاون، في ظل التوجيهات السديدة لقادة دول المجلس، الذين أولوا اهتمامهم لمنجزات للتعاون الأمني الخليجي.

وشدد على أنّ تحقيق هذه الإنجازات من قبل دول مجلس التعاون واستمرارها بتحقيق الإنجازات تلو الإنجازات، يتطلب تحقيق أمن وطني رفيع المستوى، وضمان مراقبة وردع كل ما من شأنه أن يعرقل هذه المسيرة الخيرة والمباركة التي حققتها الدول الخليجية في وقت قياسي.

أول إعلان عالمي حول ضوابط "الذكاء الاصطناعي"

خرجت أول قمة عالمية لـ«الذكاء الاصطناعي»، استضافتها بريطانيا، بـ«إعلان بلتشلي»، إذ وقعت 28 دولة، بينها الولايات المتحدة والصين، إضافة لدول الاتحاد الأوروبي، على الحاجة إلى ضوابط في مجال تكنولوجيا «الذكاء الاصطناعي الحدودي» الذي يتصل بنماذج ذات أغراض عامة عالية القدرات، بما في ذلك كيفية قياس هذه المعايير، ومراقبة وتخفيف القدرات الضارة المحتملة.

وأكدت وزيرة التكنولوجيا البريطانية ميشال دونيلان، أنّه "في مواجهة الإمكانات المتزايدة لبرمجيات مثل «تشات جي بي تي»، فإن إعلان بلتشلي يُظهر أنه للمرة الأولى، يجتمع العالم لتحديد المشكلة

وإبراز الفرص المتصلة بها"، معتبرة أنّه "لا يجب أن نضع الأسس للتشريعات العالمية، بل يجب أن نعمل على رسم طريق للمضي قدماً في هذا المجال".

اقتصاد الإمارات أقل اعتمادا على النفط

كشف وزير الاقتصاد الإماراتي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.7 في المئة في النصف الأول من العام الحالي مدفوعا بنمو القطاع غير النفطي.

وأكد الوزير عبدالله بن طوق المري خلال مؤتمر للأعمال في دبي، أنّ "نمو القطاع غير النفطي زاد 5.9 في المئة في الأشهر الستة الأولى من العام"، لافتا إلى أنّ "الإمارات صارت أقل اعتمادا على النفط وأكثر اعتمادا على القطاعات القائمة على المعرفة، حيث يمثل القطاع غير النفطي أكثر من 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد".

وأحرزت الإمارات في إطار خططها لتنويع اقتصاداتها ومصادر دخلها وجذب الاستثمار الأجنبي، تقدما هو الأبرز في هذه العملية،

إذ طورت قطاعات مثل الخدمات المالية والتجارة والسياحة بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات اجتماعية وتجارية.

اليابان تقر خطة تحفيز اقتصادية بـ 113 مليار دولار

كشف رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، عن حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 113 مليار دولار، تهدف إلى التخفيف من تداعيات التضخّم في البلاد.

وأكّد رئيس الوزراء خلال اجتماع حكومي حضره مسؤولون من الحزب الحاكم، أنّ "هذه الحزمة من المتوقع أن تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر بقليل من 17 تريليون ين (113.2 مليار دولار)"، موضحا أنّ "الركيزة الأكثر أهمية لهذه التدابير الاقتصادية الشاملة هي تعزيز القدرة التوريدية من أجل تعزيز قدرة الشركات على الكسب للشركات".

ومنذ بدأت الحرب في أوكرانيا، تتعرّض اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم لضغوط معيشية شديدة بسبب ارتفاع الأسعار.

أوروبا بحاجة لتريليوني دولار للتخلي عن الوقود الأحفوري

أظهرت دراسة جديدة أن أوروبا يمكنها التخلي عن الوقود الأحفوري وتأسيس قطاع طاقة مستدام ذاتيا من خلال إنفاق نحو تريليوني يورو (2.1 تريليون دولار) على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى بحلول 2040.

ووفق الدراسة، الصادرة عن معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، تحتاج القارة إلى استثمارات سنوية بقيمة 140 مليار يورو حتى 2030 ثم 100 مليار سنويا في العقد التالي لتحقيق ذلك. وبينما ستكون هناك حاجة لتوجيه الجزء الأكبر من هذا المبلغ للتوسع في مزارع طاقة الرياح على البر، فإن موارد الطاقة الشمسية

والهيدروجين والطاقة الحرارية الجوفية ستكون بمثابة ركائز إضافية لاستراتيجية من شأنها المساعدة في توليد احتياجات أوروبا من الكهرباء حصريا من مصادر طاقة متجددة بحلول عام 2030.

توقع صادم.. الذكاء الاصطناعي سيتفوق على "البشري" 10 مرات!

كشف الرئيس التنفيذي لـ"SoftBank" ماسا يوشي سون، عن أنّ الذكاء الاصطناعي العام، سيتفوق بعشر مرات على الذكاء البشري، في جميع المجالات تقريباً خلال عشر سنوات.

وأوضح سون، أثناء حديثه في مؤتمر لشركات الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، أنّه "من الخطأ القول إنّ الذكاء الاصطناعي لن يتفوق على البشر، الذكاء الاصطناعي الآن يطور نفسه بنفسه ويحلل ويتعلم مثل الإنسان تماماً".

وانتقد سون اليابان، قائلاً: "إن الكثير قد فاتها من التطور في قطاع الإنترنت، ولا يمكن التخلف عن موجة الذكاء الاصطناعي كذلك. حيث أكثر من 70% من الشركات في اليابان إما تحظر أو تفكر

في حظر استخدام الذكاء الاصطناعي".

تجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمار المتوقع في مجال الذكاء الاصطناعي يقدر بنحو 200 مليار دولار بحلول عام 2025.

فيزا تدخل مضمار الذكاء الاصطناعي التوليدي

تخطط شركة فيزا لخدمات المدفوعات لدخول مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي في الفترة المقبلة، لتنضم إلى موجة الشركات التي تتنافس على اعتماد هذه التكنولوجيا المتقدمة والمثيرة للجدل.

وأزاحت الشركة الستار عن خطة لضخ حوالي 100 مليون دولار في شركات تركز على الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وأعلنت "فيزا"، التي تصف نفسها باسم "رائدة استخدام الذكاء الاصطناعي" في المدفوعات العالمية منذ 1993، أنها تستهدف المشاريع القادرة على تشكيل طريقة إدارة التجارة مستقبلاً.

ونوّه ديفيد رولف، الرئيس التنفيذي لشركة فيزا فينتشرز ذراع الاستثمار التابعة لفيزا، إلى أننا "متحمسون لزيادة تركيزنا على

الاستثمار في بعض الشركات الناشئة المدعومة من المشاريع الأكثر ابتكاراً وثورية عبر مجالات الذكاء الاصطناعي والتجارة والمدفوعات".

ليبيا: 17.5 مليار دولار إيرادات في 9 أشهر

أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي، بلوغ قيمة الإيرادات 86.4 مليار دينار (نحو 17.56 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة من العام 2023، بينما بلغت النفقات خلال نفس الفترة76.8 مليار دينار (15.6 مليار دولار).

ووفق المركزي بلغت إيرادات مبيعات النفط 67.1 مليار دينار، وإيراد الإتاوات النفطيّة للعام الحالي والسنوات السابقة نحو 17.6 مليار دينار، والضرائب 481 مليون دينار والجمارك 225 مليون دينار، والاتصالات 352 مليونا، وبيع المحروقات بالسوق المحليّة 120 مليونا، وإيرادات أخرى 485 مليونا.

وتوزعت النفقات على: الرّواتب 38.8 مليار دينار، والنّفقات

التّسييريّة 6.4 مليارات دينار، والتّنمية 3 مليارات دينار والدّعم 15.4 مليار دينار، و8.7 مليارات دينار ترتيبات ماليّة استثنائيّة للمؤسّسة الوطنيّة للنّفط و4.5 للشّركة العامّة للكهرباء.

ارتفاع ملحوظ في السيولة الدولارية للبنوك المصرية

شهدت السيولة الدولارية لدى فروع البنوك التابعة للحكومة المصرية ارتفاعا ملحوظا، وذلك نتيجة السماح للفروع التابعة للبنوك الحكومية بالاحتفاظ بالسيولة الدولارية بأرقام تتخطى في بعض الأيام مليوني دولار، بعكس ما كان يحدث في السابق، حيث لم يكن مسموحاً لأي فرع الاحتفاظ بأي مبالغ من العملات الصعبة.

وتوفر البنوك المركزية لفروعها أي مبالغ تطلبها من الدولار، بخلاف ما كان يحدث في السابق. كما تم إلغاء الحجز المسبق لسحب أي مبالغ أكثر من 10 آلاف سواء بالنسبة للدولار أو

العملات الأجنبية الأخرى. كما زادت الموافقات الخاصة بالإفراجات الجمركية للمستودين بنسبة تتخطى الـ 30 في المئة.

بينها 3 دول عربية... تعرف إلى 10 دول الأكثر معاناة من تضخم الغذاء

كشف "البنك الدولي"، عن الدول العشر الأكثر تضرراً من تضخم أسعار الغذاء، بينها ثلاثة دول عربية هي مصر ولبنان والبحرين.

وجاءت بالمرتبة الأولى مصر بنسبة 36 في المئة، تلتها لبنان في المرتبة الثانية بنسبة 31 في المئة. وحلّت رواندا بالمرتبة الثالثة بنسبة 15 في المئة، وتركيا بالمرتبة الرابعة بنسبة 14 في المئة، والأرجنتين خامسة بنسبة 12 في المئة، وسادسة سيراليون بنسبة 12 في المئة. وجاءت بالمرتبة السابعة غانا بنسبة 11 في المئة. وحلت سورينام ثامنة بنسبة 11 في المئة أيضاً، وجاءت بالمرتبة التاسعة البحرين بنسبة 9 في المئة وهولندا بالمرتبة العاشرة بنسبة 9 في المئة.

الأمم المتحدة تحذر: تعدين العملات يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة

كشفت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة، عن أنّ أنظمة تعدين العملة الرقمية الشهيرة "بيتكوين" تستهلك كميات من الكهرباء تفوق استهلاك الكثير من الدول. وبحسب الدراسة فإن أغلب الكهرباء المستخدمة في تعدين الـ "بيتكوين" تأتي من الوقود الأحفوري المسبب للاحتباس الحراري، وهو ما يعني أن تأثير البيتكوين على البيئة والمناخ قوي للغاية.

وتقوم أجهزة تعدين العملة الرقمية بالتحقق من كل معاملة وتوليد كتلة بيانات تضاف إلى السلسلة، وهو ما يستهلك كمية كبيرة من الكهرباء بسبب الكم الضخم من البيانات التي تتم معالجتها في كل معاملة.

وبحسب الدراسة فإنّ كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا

وماليزيا وأيرلندا وإيران وتايلاند والسويد والنرويج وسنغافورة وبريطانيا، تأتي ضمن أكبر دول العالم استهلاكا للكهرباء في تعدين البيتكوين.

الميزانية السعودية تسجل إيرادات 258.5 مليار ريال

سجلت الميزانية السعودية إجمالي إيرادات بنحو 258.5 مليار ريال في الربع الثالث 2023، مقابل إجمالي مصاريف بنحو 294.3 مليار ريال، ليقف العجز عند نحو 35.77 مليار ريال.

وبحسب التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة الصادر عن وزارة المالية السعودية، فقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 53 في المئة إلى 111.5 مليار ريال في الربع الثالث 2023، مقارنة بنحو 72.84 مليار ريال في الربع المماثل من 2022. فيما تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 36 في المئة إلى نحو 147 مليار ريال في الربع الثالث من 2023، مقابل نحو 229 مليار ريال في الربع

المماثل من 2022.

وارتفع إجمالي المصاريف في الميزانية بنسبة 2 في المئة إلى نحو 294.3 مليار ريال في الربع الثالث من 2023، مقابل نحو 287.7 مليار ريال في الربع المماثل من 2022.

الكويت تفرض ضرائب 15 في المئة على الشركات متعددة الجنسيات

تدرس الكويت فرض ضريبة قدرها 15 في المئة على الشركات الكويتية الكبرى متعددة الجنسيات، تطبيقاً لقواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتفرض قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضرائب نسبتها 15 في المئة على الأقل على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، لمنع التهرب الضريبي والتوجه إلى دول ذات معدلات ضريبية أقل.

وأعلنت وزارة التجارة الكويتية أنّ النسبة المتوقعة للضرائب هي 15 في المئة، نافية وجود "أي ضغوط دولية" على الكويت لفرضها، مبيّنة أنها لا تنوي فرض ضرائب على المواطنين الكويتيين.

البنك الدولي يتوقع تباطؤا حادا بنمو اقتصادات الشرق الأوسط في 2023

توقع البنك الدولي تباطؤا حادا للنمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2023، إلى 1.9 في المئة، قياسا على نمو بواقع 6 في المئة في العام السابق.

وتوقع البنك أن يكون تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا العام، أكثر وضوحا في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. حيث قدّر الصندوق أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبلدان الخليج 1 في المئة فقط عام 2023، منخفضا من 7.3 في المئة في 2022، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط، وأيضا لانخفاض أسعاره.

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، أظهر التقرير، بأنه ما تزال الأوضاع المالية العالمية وارتفاع معدلات التضخم يعوقان

النشاط الاقتصادي. وتوقع أن يبلغ معدل نمو البلدان المستوردة للنفط نحو 3.6 في المئة في العام الحالي، منخفضاً عن مستواه البالغ 4.9 في المئة عام 2022.

الدول الأكثر ابتكاراً في العالم وعربياً؟!

أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مؤشرها العالمي للابتكار لعام 2023 حيث تصدرت سويسرا التصنيف مرة أخرى هذا العام بحصولها على 67.6 نقطة من أصل 100، في حين جاءت السويد في المركز الثاني والولايات المتحدة في المركز الثالث.

وتعد الصين الآن الدولة الثانية عشرة الأكثر ابتكاراً في العالم، حيث ارتفعت من المرتبة 14 في عامي 2020 و2019 والمرتبة 17 في عام 2018.

وعربياً، احتلت الإمارات المرتبة الأولى في التصنيف، تليها

السعودية، وقطر. وجاء ترتيب مصر في المركز 86 عالمياً، والـ 11 بين مجموعة الدولة منخفضة الدخل، والـ 15 في منطقة الشرق الأوسط.

الصين تعزز احتياطاتها من الذهب

أضافت الصين إلى احتياطاتها من الذهب للشهر الحادي عشر على التوالي في سبتمبر. وارتفعت السبائك التي يحتفظ بها بنك الشعب الصيني بمقدار 840 ألف أونصة «تروي» (تزيد 2.75 غرام عن الأونصة العادية) في سبتمبر، وفقاً للبيانات الرسمية.

ومن بين البنوك المركزية في العالم، برزت الصين هذا العام كمشترٍ متحمس للذهب. ودعم الطلب القوي في الدولة الآسيوية المعدن النفيس، الذي تعرض لضغوط من ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم.

وبحسب مجلس الذهب العالمي فإن طلب البنوك المركزية العالمية

في أغسطس/آب كان كبيراً، وإن كان مقتصراً على عدد صغير من الدول بما في ذلك الصين.

دولة عربية إجمالي إنتاجها الصناعي السنوي يسجل 25 مليار دولار

كشف رئيس غرفة صناعة الأردن المهندس فتحي الجغبير، عن تأثير الاستثمارات العربية النوعية بالصناعة المحلية بشكل إيجابي على أداء القطاع الصناعي وأسهمت بزيادة حجم إنتاج الصناعة.

وأكّد أنّ القطاع الصناعي الأردني يمتلك العديد من المقومات والميزات، التي جعلت منه جاذبا حقيقيا للاستثمار، حيث استحوذ على أكثر من 80 في المئة من إجمالي الاستثمارات المتدفقة للمملكة الأردنية خلال السنوات الماضية، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والمواد الكيماوية ومنتجات الصناعات الهندسية والبتروكيماوية".

ويمتلك القطاع الصناعي قدرات إنتاجية كبيرة وقيمة مضافة عالية،

حيث يبلغ إجمالي الإنتاج السنوي بالقطاع 25 مليار دولار، بينما يصل عدد السلع التي يتم إنتاجها بالمملكة 1500 سلعة، ضمن القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة.

أصول المصارف الإسلامية في عُمان بلغت 18 مليار دولار

أوضح الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، طاهر بن سالم العمري، أن إجمالي أصول المصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عمان وصل إلى 7 مليارات ريال عماني (نحو 18 مليار دولار)، بزيادة قدرها 13 في المائة على أساس سنوي، وذلك حتى سبتمبر (أيلول) الماضي.

وأشار العمري خلال أعمال «المؤتمر العماني للصيرفة الإسلامية» الذي أُقيم في العاصمة العمانية مسقط إلى أنّ "المؤسسات المصرفية الإسلامية قدمت تمويلاً بقيمة 5.8 مليار ريال عماني (15 مليار دولار)، بينما بلغ إجمالي الودائع لديها 5.3 مليار ريال عماني

(13.7 مليار دولار)، وهو ما يتوافق مع حصة سوقية تبلغ 17.6 في المائة من حيث إجمالي الأصول، وأكثر من 19 في المائة من حصة السوق، من حيث التمويل الإسلامي والودائع الإسلامية".

"سامسونغ" تُطلق نموذجها الجديد للذكاء الاصطناعي "سامسونغ غاوس"

قدمت شركة سامسونغ للإلكترونيات، نموذجاً جديداً للذكاء الاصطناعي، حيث سيتم إطلاق البرنامج على أجهزتها قريباً.

وأعلنت "سامسونغ" خلال فعاليات "منتدى سامسونغ للذكاء الاصطناعي 2023"، عن أنّ تقنيتها المسماة سامسونغ غاوس، مصممة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأجهزة. مبيّنة أنّ نموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بها سُمي على اسم كارل فريدريش غاوس، عالم الرياضيات الأسطوري الذي أسس نظرية التوزيع الطبيعي، والعمود الفقري للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

ويحتوي نظام الذكاء الاصطناعي على عدد من الميزات من بينها "سامسونغ غاوس للغة"، وهو نموذج لغة توليدي يمكن أن يساعد

في إنشاء رسائل البريد الإلكتروني وترجمة المحتوى، إضافة إلى تعزيز تجربة المستهلك من خلال تمكين التحكم الأكثر ذكاءً في الجهاز عند دمجه في المنتجات.

خالد حنفي يستقبل وفد اقتصادي فرنسي رفيع المستوى: خارطة طريق نحو رفع العلاقات الاقتصادية في "القطاعات التكنولوجية والطيران"

زار وفد رفيع المستوى من جمعية أرباب العمل الفرنسية (MEDEF)، برئاسة ROUX DE BEZIEUX GEOFFROY، مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، حيث كان أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، في استقبال الوفد.

ورحّب أمين عام الاتحاد في مستهل اللقاء بالوفد، مثمنا عمق العلاقات التاريخية التي تجمع البلدان العربية وفرنسا.

وقدّم د. خالد حنفي نبذة عن اتحاد الغرف العربية الذي تأسس عام 1951، والدور الذي يلعبه منذ تأسيسه على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ومع التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال الغرف العربية والأجنبية والمشتركة "حيث توجد 16 غرفة عربية أجنبية مشتركة من بينها الغرفة التجارية العربية – الفرنسية التي تأسست عام 1970، ولعب منذ تأسيسها دورا محوريا على صعيد تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والتعاون الصناعي والمالي والسياحي والزراعي بين صنّاع القرار الاقتصادي في فرنسا والبلاد العربية. كما تسعى الغرفة التجارية العربية الفرنسية إلى القيام بتعزيز وتشجيع ورعاية أية نشاطات تخدم أهداف الغرفة ومن شأنها تدعيم التعارف والتفاهم بين فرنسا والدول العربية".

ولفت الأمين العام إلى أنّ "هناك تعاون وثيق بين اتحاد الغرف العربية، وجمعية أرباب العمل الفرنسية MEDEF، التي تعتبر من المنظمات الاقتصادية الفاعلة في فرنسا، وهناك رغبة حقيقية بتعزيز التعاون في المرحلة القادمة، من خلال توقيع مذكرات التفاهم والتعاون التي من شأنها رفع مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وفرنسا".

ودعا حنفي إلى "بناء شراكة اقتصادية حقيقية بين فرنسا والبلدان العربية، حيث يجب علينا أن نبدأ وضع خارطة طريق والأسس التي تقودنا نحو رفع مستوى العلاقات الاقتصادية، خصوصا في القطاعات الواعدة والقطاعات التكنولوجية وقطاع الطيران وغيرها من القطاعات التي من شأنه أن ترفع مستوى العلاقات الاقتصادية إلى المستوى المأمول".

وقال: "هناك تحديات كبيرة خصوصا في ظل الأوضاع والظروف التي يعيشها العالم منذ تفشي جائحة كورونا ومن ثم الحرب الروسية – الأوكرانية، وبالتالي تحتّم كل هذه التحديات أن نسارع في تطوير علاقاتنا بما يخدم بلداننا وشوعبنا ومجتمعاتنا ومصالحنا المشتركة".

من جانبه شكر رئيس جمعية أرباب العمل الفرنسية (MEDEF)، ROUX DE BEZIEUX GEOFFROY، أمين عام اتحاد الغرف العربية على حسن الاستقبال، منوّها بالعلاقات القائمة بين البلدان العربية وفرنسا والتي نأمل أن تتعاظم في المرحلة القادمة.

واعتبر أنّ منظمة أرباب العمل الفرنسية MEDEF، تضمّ أعضاء من العديد من البلدان العربية الناطقة بالفرنسية مثل تونس والمغرب والجزائر ولبنان وكذلك من جمهورية مصر العربية، مما يساعد بالتالي على نسج علاقات اقتصادية قوية مع هذه البلدان وسائر البلدان العربية التي تشهد في السنوات الأخيرة نهضة اقتصادية غير مسبوقة.

ووجّه ROUX DE BEZIEUX GEOFFROY دعوة إلى أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي لإجراء زيارة إلى مقر MEDEF في العاصمة الفرنسية باريس، وقد وعد بتلبية الدعوة في أقرب فرصة ممكنة وذلك في شهر كانون الأول المقبل وذلك تزامنا مع زيارته إلى باريس للمشاركة في اجتماعات غرفة التجارة العربية الفرنسية.

الاتحاد الأوروبي يقرّ قواعد الحصول على «الشنغن» إلكترونياً

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قواعد جديدة، تتيح للأشخاص الذين يخططون للسفر إلى منطقة «شنغن»، التقدم بطلب للحصول على التأشيرة عبر الإنترنت.

وسوف تحدث إمكانية الحصول على تأشيرة شنغن أونلاين فارقاً كبيراً للمواطنين، وستعمل على تبسيط عمليات تقديم الطلبات للمسافرين. وفي الوقت نفسه، ستخفف الإجراءات الجديدة العبء على الإدارات الوطنية، التي ستكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر.

وسيتم إنشاء منصة خاصة لطلبات تأشيرة الاتحاد الأوروبي، والحصول على تأشيرات شنغن. حيث يتوجب على المتقدمين إدخال جميع البيانات ذات الصلة، وتحميل النسخ الإلكترونية من

وثائق سفرهم والمستندات الداعمة، ودفع رسوم التأشيرة الخاصة بهم. على أن يتم تحديد تاريخ تطبيق القواعد الجديدة عند جهوزية المنصة.

"موديز" تخفض نظرتها المستقبلية للتصنيف الائتماني الأميركي إلى "سلبية"

خفضت وكالة «موديز» نظرتها المستقبلية للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة إلى «سلبية» من «مستقرة»، كاشفة عن عجز مالي كبير وانخفاض القدرة على تحمل الديون، وهي خطوة أثارت انتقادات من إدارة الرئيس جو بايدن.

وكانت خفضت وكالة «فيتش» التصنيف السيادي هذا العام، وهي خطوة جاءت بعد جدال سياسي مرير استمر أشهراً حول سقف الدين الأميركي. وكان الإنفاق الاتحادي والاستقطاب السياسي مصدري قلق متزايد للمستثمرين مما ساهم في عمليات بيع دفعت أسعار السندات الحكومية الأميركية إلى أدنى مستوياتها منذ 16 عاماً. وبيّنت «موديز» أنّ «استمرار الاستقطاب السياسي» في

الكونغرس يزيد من خطر عجز المشرعين عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة مالية لإبطاء التراجع في القدرة على تحمل الديون.

نمو ملحوظ لتدفق الاستثمارات الأجنبية الجديدة إلى تونس

كشفت بيانات وكالة النهوض بالاستثمار الخارج، عن نمو صعودي للاستثمارات الأجنبية الجديدة في تونس منذ بداية العام الجاري الأمر الذي يدعم خطط السلطات الرامية إلى تحفيز الاقتصاد المتعثر.

وتعكس الأرقام بشأن نمو الاستثمارات الجديدة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023 أن ثمة ما يغري أصحاب رؤوس الأموال بالمضي في توسيع محافظ أعمالهم رغم التقييمات السلبية الدولية التي تعطي نظرة غير مطمئنة للمستثمرين وخاصة الدوليين.

ووفق البيانات فقد جذبت السوق المحلية 1.86 مليار دينار (590 مليون دولار)، وهو ما يعني نموا بمقدار 13.1 في المئة على أساس سنوي.

وتوزعت الاستثمارات الأجنبية إلى 43.3 مليون دولار لاستثمارات الحافظة المالية مقابل 1.78 مليون دولار بمقارنة سنوية.

الأمم المتحدة: الفقر في فلسطين سيرتفع بنسبة 34 في المئة

حذرت الأمم المتحدة، من أن معدّل الفقر لدولة فلسطين سيرتفع بنسبة 34 في المئة، وسيرزح نصف مليون شخص إضافي تحت وطأته في حال استمرار الحرب على غزة.

ووفق تقديرات أولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، سيهوي إجمالي الناتج المحلي لفلسطين بمعدل 8.4 في المئة سالب، أي ما يمثل خسارة قدرها 1.7 مليار دولار أمريكي.

وبحسب دراسة تقييمية سريعة صدرت تحت عنوان: "حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين"، فقد ارتفع الفقر بمعدل 20 في المئة مع مرور شهر على الحرب. في حين انخفض إجمالي الناتج المحلي (في الشهر الأول من الحرب) بمعدل 4.2 في المئة. وتشير الدراسة أيضًا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية بفقدان 390 ألف وظيفة إلى الآن.

وبحسب توقّعات الدراسة، فإنّه في حال استمرّت الحرب شهرًا ثالثًا،

سيرتفع معدل الفقر بنحو 45 في المئة، ما سيزيد عدد الفقراء بأكثر من 660 ألف، بينما سيبلغ انخفاض إجمالي الناتج المحلي 12.2 في المئة، مسجّلًا خسائر إجمالية تصل إلى 2.5 مليار دولار.

أكثر 10 شركات ربحية في العالم خلال 12 شهراً.. "أرامكو" بالصدارة

أكثر 10 شركات ربحية في العالم خلال 12 شهراً.. "أرامكو" بالصدارة

تتربع شركة "أرامكو" السعودية على عرش الشركات العالمية الأكثر ربحية، إذ تخطت أرباحها خلال12 شهرا، الأرباح التي جنتها "أبل"، و"بيركشاير هاثاواي" مجتمعتين. وحققت "أرامكو" أرباحاً بقيمة تتجاوز 264 مليار دولار خلال الأرباع الأربعة المنتهية في 30 يونيو الماضي، مقابل أرباح بقيمة 114 مليار دولار لـ "أبل"، و113 مليار دولار لـ "بيركشاير".

واحتل عملاق النفط البرازيلي "بتروبراس" المركز الرابع عالمياً بأرباح تبلغ98.6 مليار دولار، وفقاً للبيانات التي جمعتها "Companies Market Cap"، وتخلفت "مايكروسوفت" صاحبة المرتبة الثانية عالمياً من حيث القيمة السوقية في الترتيب، إذ جاءت في المركز الخامس من حيث الأرباح والتي بلغت 95 مليار دولار خلال آخر 12 شهرا معلنة. بينما لا تزال المنافسة محتدمة بين شركات

التكنولوجيا والطاقة، فقد احتلت "غوغل" المركز السادس عالمياً من حيث الأرباح بقيمة 78.8 مليار دولار، تلتها شركة "غازبروم" الروسية بأرباح 76.8 مليار دولار.

رئيس الجمهورية قيس سعيد يستقبل رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد بقصر قرطاج، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، حيث مثّل هذا اللقاء فرصة ذكّر فيها رئيس الجمهورية بالدور الوطني لهذه المنظمة العريقة، داعيا منتسبيها إلى تضافر جهود الدولة في هذه المرحلة من تاريخ تونس.

وأكّد رئيس الجمهورية على أن مكافحة الفساد لا تستهدف رجال الأعمال الذين يعملون في احترام كامل للقانون، مفنّدا ما يُشيعه البعض في هذا الصدد. وأوضح رئيس الجمهورية أن العدد الأكبر من رجال الأعمال كانوا من ضحايا الفساد والاستبداد، مشيرا إلى أن رجال الأعمال ليسوا فقط من أصحاب المؤسسات الكبرى بل هم أيضا أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدد غير قليل منهم مازالوا يأنّون من تشريعات وُضِعت على مقاس عدد قليل من الأشخاص، ويعانون من لوبيات أرادت أن تستأثر لنفسها بكل خيرات البلاد محتمية بهذه التشريعات وبمن سنّها.

وشدّد رئيس الجمهورية على ضرورة أن تلعب المؤسسات المالية بوجه عام دورا في النهوض باقتصاد وطني يقوم، في المقام الأول، على التعويل على الذات وعلى خلق ثروة حقيقية يستفيد منها

الجميع على قاعدة العدل الاجتماعي. فالثروات التي تُحسب على الريع ثم تُحسب على أساسها نسب النمو للمغالطة والتضليل ليست ثروة يمكن أن يقوم عليها اقتصاد وطني.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة مساهمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في التخفيض في الأسعار لأن الارتفاع المشط لعدد من المواد الأساسية أثقل كاهل الأغلبية الساحقة من التونسيين بما في ذلك صغار التجار والصناعيين، ولا يمكن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية إلا متعاضدين ومتضامنين ومتآزرين.

"ستاندرد آند بورز" تتوقع توسعاً أكبر لـ"السندات المستدامة" في الشرق الأوسط

أظهر تقرير لمؤسسة "ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز" أنّ التعرض المتزايد لتغير المناخ، فضلاً عن المبادرات الحكومية وتعهدات الشركات، يعزز من إصدارات السندات المستدامة –ومعظمها خضراء– في الشرق الأوسط. ونظراً إلى تركيز النفط والغاز في الاقتصاد في الشرق الأوسط، والتحديات التي تواجه إصدار الصكوك المستدامة، تدرس «ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز» الدور المحتمل لأدوات السندات المستدامة، بما في ذلك أدوات التمويل الإسلامي، في تمويل التحول في مجال الطاقة في المنطقة.

وأظهر التقرير إلى توقع استمرار إصدارات السندات المستدامة بالشرق الأوسط في الزيادة خلال السنوات القادمة، بدعم من المبادرات الحكومية والحداثة النسبية لبعض الأسواق. ومن المرجح

أن تظل الإمارات والسعودية رائدتين في سوق السندات المستدامة في المنطقة، لا سيما من خلال السندات الخضراء، والتي يتوقع التقرير أن تستمر في دفع الإصدارات الإقليمية على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

التركي حصارجكلي أوغلو رئيسا للاتحاد العالمي لغرف التجارة

انتخب رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركي رفعت حصارجكلي أوغلو، رئيسا للاتحاد العالمي لغرف التجارة "WCF" الذي يضم 115 دولة، حيث حاز على أعلى الأصوات من بين 6 مرشحين للمنصب. وسيتولى حصارجكلي أوغلو رئاسة الاتحاد العالمي لغرف التجارة خلال الأعوام 2023 – 2025.

وأعرب حصارجكلي أوغلو عن فخره بمنصبه الجديد، شاكرا ممثلي عالم الأعمال الدولي الذين اعتبروه جديرا بهذا المنصب.

ويعتبر الاتحاد العالمي لغرف التجارة "World Chamber Federation–WCF" منتدى عالميا أنشئ عام 2001، لزيادة التفاعل والتعاون بين غرف التجارة العالمية وتعزيز روابط التجارة العالمية ودعم الأعمال التجارية والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

رغم العقوبات.. "هواوي" تتربع على عرش شبكات الجيل الخامس عالمياً

أظهرت توقعات "Statista Market Insights"، بأنّ "موارد الأجهزة التي تتيح الاتصال بالشبكات السلكية واللاسلكية والاتصالات والعمليات والإدارة بالإضافة إلى الوصول إلى شبكة الاتصالات والإنترنت" ستبلغ قيمتها العالمية حوالي 192 مليار دولار في عام 2023.

وبحصة سوقية تبلغ 27 في المئة في قطاع البنية التحتية للشبكات، تفوقت "هواوي" على منافسيها الأوروبيين والأميركيين بهامش 10 في المئة أو أكثر في عام 2020.

وكانت الشركة الصينية في طليعة تطوير تقنية 5G القوية لبعض الوقت، على الرغم من أن بعض الدول مثل الولايات المتحدة، فرضت حظراً على تراخيص التصدير، ومنعت أو نصحت بشدة بعدم بيع هواتف هواوي الذكية واستبعدت الشركة من خططها لتوسيع وبناء قدرة شبكة الجيل الخامس خوفاً من التجسس من قبل الحكومة الصينية والسماح للعملاء الأجانب بالوصول إلى البنية التحتية الحيوية.

"إياتا": 26.6 في المئة نمو حركة مسافري الشرق الأوسط

شهدت شركات الطيران في الشرق الأوسط زيادة بنسبة 26.6 في المئة في حركة المسافرين في شهر سبتمبر (أيلول)، مقارنة بنفس الفترة من 2022، فيما ارتفعت السعة بنسبة 23.7 في المئة وعامل الحمولة بنسبة 1.9 نقطة مئوية ليصل إلى 81.8 في المئة.

ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا"، فقد استمرّ نمو الطلب في قطاع السفر الجوي خلال شهر سبتمبر 2023، وارتفع إجمالي حركة السفر الجوي حسب "إيرادات الركاب لكل كيلومتر" بنسبة 30.1 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر 2022.

ووصلت حركة السفر الجوي إلى 97.3 في المئة من المستويات المسجلة قبل الجائحة. وسجلت حركة السفر المحلية مستوى قياسياً في سبتمبر 2023 حيث ارتفعت الحركة بنسبة 28.3 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر 2022، وتجاوزت مستوى سبتمبر 2019 بنسبة 5 في المئة.

9.42 مليار دولار إيرادات وزارة النفط العراقية خلال سبتمبر

كشفت وزارة النفط العراقية، عن مجموع الصادرات النفطية والإيرادات المتحققة لشهر سبتمبر/ أيلول الماضي، بحسب الإحصائية النهائية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية "سومو".

وبحسب بيان صادر عن الوزارة فقد بلغت كمية الصادرات من النفط الخام 103.14 مليون برميل، بإيرادات بلغت 9.42 مليار دولار.

وأظهرت الإحصاءات أنّ مجموع الكميات المصدّرة من النفط الخام لشهر سبتمبر/ أيلول الماضي من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق بلغت 102.22 مليون برميل، فيما كانت الكميات

المصدرة من "القيارة" 473335 برميلاً، فيما كانت الصادرات إلى الأردن 449423 برميلاً، وبمعدل سعر البرميل الواحد بلغ 91.35 دولار.

وكالة "موديز" تسمح للذكاء الاصطناعي بالمساعدة في كتابة التقارير التحليلية

طرحت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني تقنية جديدة مدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، بهدف مساعدة الموظفين على توفير ساعات من عملية تحليل كميات هائلة من البيانات وكتابة التقارير.

وستزوّد وكالة التصنيف الموظفين بنماذج لغوية كبيرة من "Google Cloud" والتي ستقوم بسرعة بالتدقيق في كل من المستندات العامة وقاعدة بيانات المعلومات الخاصة بالشركة لمساعدتهم على كتابة التحليل، وذلك بهدف تمكين مجموعة واسعة من الموظفين من العمل في مشاريع كانت تتطلب في السابق خبرة في مجالات مثل البرمجة والمالية والمحاسبة.

ووفق "موديز" فإنّ "ما كان من الممكن أن يستغرق يوماً طويلاً

يستغرق الآن 5 دقائق حرفياً. هناك المئات من حالات الاستخدام. لقد كان نهجنا هو مجرد وضع الأمر في أيدي موظفينا حتى يتمكنوا من البدء في تحديد المكان الذي يمكنهم فيه إجراء تغييرات على طريقة عملهم".

"ميتا" تنقل فريقها للذكاء الاصطناعي إلى أقسام أخرى الأوسط

نقلت شركة "ميتا" فريقها للذكاء الاصطناعي إلى أقسام أخرى في الشركة، من أجل مواصلة العمل على منع الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وأعلنت شركة "ميتا"، التي تمتلك "فيسبوك"، في بيان عبر البريد الإلكتروني عن عزم الشركة تقريب الموظفين من تطوير المنتجات والتقنيات الأساسية.

ووفق الشركة فإنّ معظم أعضاء فريق الذكاء الاصطناعي سينتقلون إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي "وسيستمرون في دعم الجهود الشاملة ذات الصلة بشأن تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي

المسؤول"، في حين سيذهب بعض الأعضاء إلى تطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262